جامعة الدكتـور مولاي الطاهـر – سعيـدة –

كلية الحقوق والعلوم السياسيـة

قسم العلوم السياسيـة

دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المحليـــة

(الإستخراج الإلكترونـــي لوثائق الحالة المدنية

–بلدية البيّـــــض-)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص:سياسات عامة وتنميـــةً.

رحيـــم حليمة**إشراف الدكتور**: ولد الصديق ميلود.

أعضاء لجنة المناقشة:

الأساتذة:

- الأستاذ: **بالنور علاء الدين**، الدرجة العلمية: **رئيسًا**.
- الدكتور: **ولد الصديق ميلود**، الدرجة العلمية: **مشرفًا ومقررًا**.
- الأستاذ: **بن دادة لخضر**، الدرجة العلمية: **عضوا مناقشًا**.
- الدكتور: **زيدان جمال**، الدرجة العلمية: **عضوا مناقشًا**.

الموسم الجامـــعي:1436هـ/1437هـ

2016/2015م

*** بســـــــــم الله الرَّحمان الرَّحيـــــــم ***

﴿ وَمَا تَوفِيقِـي إلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِتَوَّكَلْتُ وَإِلَيْه أُنِيـــب﴾

*** صـــــدق الله العظيـــم ***

[الآية88 من سورة هود].

اهـداء

أُهـدي هذه المذكـــــرة :

إلـــى روح والدي العزيـز، إلـى الغائب الحاضر، إلى سندي المادي والمعنـوي، خلفية تفوقـي ونجاحاتي: أبـــي الغالـــي رحمه الله وطيَّب ثراه وأسكنه فسيـــح الجِنان.

إلـــى أمـّي الغاليـــة، والدتـــي العظيمة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى إخوتي الأعـزاء :

موسى وعائلته: (أحلام، آدم، أنـس وإيَّاد)، أخي العزيز بن عامر وخاصَّة إلى أخي المُتميِّـز :هـــــواريسنـدي المادي والمعنوي طيلة حياتي.

إلـــى أخواتي العزيزات :

خيـرة وعائلتها: (سليم، وابنها بـراء ضياء الدين)، فوزيـة وعائلتها الكريمة:(جمال، وأبنائها: عبد الرَّزاق، إسـلام وخاصَّـــة محمَّد)، وإلى أمينـة وعائلتها:(عبد الحميد، وابنها هيثم عبد المجيـد).

إلـــى الغاليتين: فاطنـةوجهيـدة وإلى محمَّد.

إلـــى حامي الوطنخطيبـــي وشريكي في الحياة إن شاء اللـه، وإلى الجيش الوطنـــي الشَّعبـــي.

إلىأخي وأستاذيالفاضل: ميلودولدالصديق.

إلى كلِّ أعمامي وأخوالي، عمَّاتـــي وخالاتـــي.

إلىكل عائلـة رحيـــــم و سحنـون. و مهداوي

إلىكلِّ الطُّلاب والأساتذة بجامعة سعيـــــدة.

إلـــى كل الذِّين أحبهم أهدى هذا العمل المتواضع.

**الحمد والشُّكر لله تعالى مبدأ الأمور، والصَّلاة والسّلام على محمد الرسول المأمور، سبحانه خالق كلُّ ما في الكون، وكل من شقَّ درب العلم فهو له عون وبعد:

*أتـقدم أوَّلاً بخالص الشُّكر إلى أخي العزيز أستاذي الدُّكتور: " ميلود ولدالصِّـديق" على إشرافه ومتابعتـه البحث وعلى توجيهاتـه القيِّمـة ونصائحـه الهادفـة.

*إلـى الأساتذة أعضاء هيئة الّتدريـس في قسم العلوم السِّياسية والعلاقات الدوليَّـة بجامعة سعيدة خاصة: الأستاذ بروسـي رضوان، الأستاذ طارق عشـــور، الأستاذ بالنُّور علاء الدِّين، الأستاذ زيدان جمال والأستاذ بن دادة لخضر.

*إلـى كل القائمين على المكتبات: موظفي مكتبة جامعـة سعيدة، معسكر وسكيكدة.

*إلـــى كل موظفـي مكتبة دار الثقافة لولايـة البيـــَّض.

*إلـى كلِّ موظفي البلديَّــة لولاية البيَّض، خاصـَّة السَّيد ضابط الحالة المدنيـَّة.

*إلـى الأستاذ المحاضر بجامعة سكيكدة سليم حمزة.

*إلـــى صديق العالم الإفتراضـي الأستاذ المحاضر بجامعة بنغازي بليبيا:عقبة عبد الله المريمي.

إلـــى أخي هـــواري.

فشـــكرًا جزيلاً لكلِّ من ساهم في إعداد هذا البحث العلمي من قريب أو من بعيـد.

شكـــــرًا وبارك اللـَّه فيهم وجزاهم الله عني ألف خير.

مقدمـــة

عرفت الأُمم التَّنظيم الإداري بوجود الإنسان،ومنذ ذلك الحين والفكرالإداري في التَّبلـوروالتَّطوُّروهذا بفعل عدَّة عوامل لازمته وساعدته على الإنتشار،بحيث أطَّرته عدَّة نظريات تقليديَّة أهمُّها:النَّظريَّـة العلميَّة،البيروقراطيَّة ونظريات حديثة منها:مدرسةالنُّظم،الإدارةبالأهداف وصولاً إلى النَّمط الجديد الحالي وهو:الإدارةالإلكترونيَّة،والتِّي شكَّل موضوعها ثراءًافكريًّا في الدِّراسات الحديثة الإقتصاديَّة والإداريَّة لِما أحدثته في مجال الإدارة والإقتصاد.

ونظراً لقيمة هذاالموضوع وحداثته،ارتأيتُ إلى اختياره كموضوع مذكرتي لنهاية الدِّراسة والتِّي عَنوَنتُها ب:"**دور الإدارة الإلكترونيَّـة في تحقيق التَّنميَّـة المحليَّة**"؛ فالتَّنميَّة المحليَّةلا تقل أهميَّة هي الأُخرى في الدِّراسات الإنسانيَّة خاصَّة الإقتصاديَّة منها،فهي مطلب أساسي وغاية لكلِّ أفرادالمجتمع لا يتأتَّى تحقيقه إلاَّ بتفعيل عدَّة شروط وتحقيق عدَّة عوامل منهاالإدارة الإلكترونيَّة .

ولتغطية هذا الموضوع والإلمام بجميع عناصره تمَّ توظيف دراسة حالة مكمِّلة للجانب النَّظري والمتمثِّلة في إسقاط الضَّوء على أحد النَّماذج للإدارة الإلكترونيَّة وهو:البلديَّة الإلكترونيَّة وبالتَّحديد إجراء الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنيَّة بلديَّة البيـَّض.

*** دوافع إختيار الموضوع:**

ذاتيَّة:وهي الفضول العلمي نتيجة كثرة تداول الأهميَّة المرجُّوة من الإدارة الإلكترونية، خاصَّة في الآونة الأخيرة ما نجم عنه الرَّغبة الشَّديدة في دراسة هذاالموضوع.

موضوعيَّة: حداثةالموضوع ونقص أدبياتهما جعل التَّفكير مُنصَّب حول مناقشته ووضعه كمرجعيَّة إضافيَّة إلى جانب المراجع المتوافِرة ،وكذا قيمة الموضوع في حقل التَّخصُّص .

*** صعوبات الّدراسـة:**

ذاتيـّة: وتتمثَّل في تزامُن إعداد هذه المُذكرة مع وفاة سندي المعنوي والمادي والدي رحمه الله، ومرض الوالدة في الوقت نفسه، وهو أصعب ما إعترى مساري الجامعـي.

موضوعيـّة:تتمثَّل في نقص المراجع الخاصَّة بالإدارة الإلكترونيَّة في مكتبتنا ما اضطَّرني إلى التنقل لولايات أُخرى ،أمَّا الصُّعوبة الأُخرى فتنحصر بالنسبة للدِّراسة الميدانيَّة في الحصول على البرقيَّة الرَّسميَّـة المتعلِّقةبتطبيق مشروع الإدارة الإلكترونيَّة في البلديَّة.

***أهميـّـــة الدِّراســة:**

– يكتسي موضوع الإدارة الإلكترونيَّة ودورها في تحقيق التَّنميَّـة المحليَّة أهميَّة بالغة انطلاقًا من إعتبار أنَّ الإدارة الإلكترونيَّة هي مطلب أساسي وعنصر من عناصر تحقيق التَّنمية المحليَّة في المجتمع؛ فالتنمية عملية الإرتقاء نحو الأحسن في كلِّ المجالات، هذا الإرتقاء رهـن بتوافر عدَّة مُتطلبات منها وأهمُّهاالإدارة الإلكترونيَّة.

تتمثَّل أهميَّةهاته الدِّراسة في ما يلي:

– محاولة لتقديم معرفة شاملة حول موضوع: الإدارة، الإدارة الإلكترونيَّة، التَّنميَّـة والتَّنميَّة المحليَّـة.

–ادراج دراسة حالة كنموذج يعزِّز الجانب النَّظري و يُجلِّي الوضوح في ذهن القارئ.

– يتم من خلال هذا الموضوع فهم أساسيات الإدارة الإلكترونيَّة ودورها في تنميَّة المجتمع المحلي.

أمَّاعن أهـداف الدِّراسة فهي:

تتمثَّل أهداف الدِّراسـة في:

- التَّعرف على الإدارة الإلكترونيَّة.

-التَّعرف على ماهيَّـة التنميَّة.

- الوقوف عند أهميتها ومساهمتها في تحقيق التَّنميةالمحليَّة.

- التَّعرف على مشروع البلديَّةالإلكترونيَّة.

- الوصول إلى تشخيص واقع الإدارة الإلكترونيَّة في الجزائر من خلال البلديَّـة الإلكترونيَّة.

***هيكلـــــــــــة الدِّراســـــــة:**

تكوَّنت الدِّراسة من ثلاث فصول: أمَّا الأوَّل والثَّاني فإطار نظري مفاهيمي للدِّراسة، وكلُّ فصل يتكوَّن من أربعة مباحث وكلُّ مبحث يتكوَّن من أربعة مطالب وفيها عرض لماهيَّة الإدارة و الإدارة الإلكترونيَّة، التَّنميَّـة والتنميَّة المحليَّة، والفصل الثَّالث إطار تطبيقي وفيه تمثَّلت الدِّراسة الميدانيَّـة الخاصَّة بالإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنيَّـة بلديَّـة البيَّض

***الدراسات السَّابقة تتمثـَّل في:**

1/ الدِّراسات الخاصَّـة بالإدارة عديدة منـها:

1.دراسـة بعنوان: "**التَّنظيم البيروقراطـي و الكفاءة الإداريَّـة**"، **لصباح أسابـع**، وهي مذكرة لنيل الماجستير تتضمَّن عرض لأهم أساسيات الإدارة، وتتشابه هذه الدِّراسة مع دراسة الموضوع الخاص بي في التَّطرق إلى الإدارة وعرض إطارها المفاهيمي .

2.دراسة بعنوان:"**الإدارة العامَّة**"، **للدّكتور طارق المجذوب**، وهي تتناول الإدارة بعرض ماهيتها و كلُّ العناصر الأساسيَّة في دراستها، وتتشابه مع دراسة موضوعي في الإستفادة منها في التَّطرق من خلالها لعدَّة عناصر بما يخدم الموضوع المُراد دراسته.

3.دراسة بعُنوان: "**المفاهيم الحديثة في الإدارة(النَّظريات والوظائـف)**"،للدُّكتورمحمَّد قاسم القريوتي والدُّكتور محمَّد حسن زويلف، وهي تتضمَّن عرض مفصَّل لماهيَّة الإدارة، وتمَّت الإستفادة منها فيُ إلى أهم النَّظريات الإداريَّـة.

4.دراسة بعنوان: "**أصول الإدارة العامَّة**"، **للدُّكتور إبراهيم عبد العزيز شيحا**، والتِّي تمَّت الإستفادة منها في التَّطرُّق إلى ماهيَّـة الإدارة.

2/ الدِّراسات الخاصَّة بالإدارة الإلكترونيَّة:

1.دراسة بعنوان: "**الإدارة الإلكترونيَّة ودورها في مكافحة الفساد الإداري(دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي)**" سنة 2016،للدُّكتور بدر محمَّد السَّيد القزَّاز، وهي تتضمَّن عرضًا مفصَّلاً حول الإدارة الإلكترونيـَّةوكلُّ ما يتعلق بها من تعريف، خصائص، عناصر، أهداف..... وتحليل دورها في مكافحة الفساد داخل الإدارات وموقف الإسلام من الإعتماد عليها.

2.دراسة بعنوان:"**محاولة إرساء الإدارة الإلكترونيَّة في الجماعات المحليَّة**"،سنة2015،مقدَّمة لنيل الماجستير في إدارة الأعمال، وقد تمَّت الإستفادة منها في توظيف معلومات حول كيفيَّة تطبيق الإدارة الإلكترونيَّة.

3.دراسة بعنوان: "**تطوير عمليات صنع القرارالاداري في ضوء الإدارة الإلكترونيَّة في وزارة الصِّحة الفلسطينيَّة** ،سنة 2015 وهي دراسة مقدَّمة تمَّت الإستفادة من محتواها المتعلِّق بالإدارة الإلكترونيـَّة.

3/الدِّراسات المتعلِّقة بالتَّنميَّـــة المحليَّة:

1.دراسة بعنوان: "**إدارة التنميـَّة (الأُسس، النَّظريات والتَّطبيقات العمليَّة)**، للدُّكتور نائل عبد الحافظ العواملة، سنة 2015 ،و تمَّت الإستفادة منها في عرض تعاريف للتنميَّـة ومستوياتهاوأهدافها.

2.دراسة بعنوان: "**دور الجماعات المحليَّة في تحقيق التَّنميَّة المحليَّة**"، مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السِّياسيَّـة، وتمَّت الإستفادة منها في تقديم التَّطوُّر التَّاريخي لمفهوم التَّنميَّة وأهمِّيته.

*** التَّعقيب على الدِّراسات السَّابقـة:**

بعد استعراض بعض الدِّراسات السَّابقة التِّي تمَّت الإستفادة منها توصَّلت إلى الملاحظة التَّاليَّة:

– بالنِّسبة للدِّراسات التِّي تناولت الإدارة الإلكترونيَّة:

فقد قامت في التَّطرُّق إلى فوائد الإدارة الإلكترونيَّة على تقديم نقد شديد للإدارة التَّقليديَّة ، صحيح أنَّ للإدارة التَّقليديَّة عدَّة سلبيات، لكن هذا تجاهل لمساهمتها في تطوير الفكر الإداري، ثمَّ إنَّ سلبياتها تلكأدَّت إلىإيجادنمط جديد يُناقضهاوه والإدارة الإلكترونيَّـة.

– بالنِّسبة للدِّراسات الخاصَّة بالتَّنميَّـة المحليّة:قليلة رغم أنّ موضوع التَّنميَّة المحليَّة متناول جدًّا.

*** الإختلاف ما بين الدِّراسات السَّابقة والدِّراسة الخاصَّة بي:** يتمثَّل في المجال الزَّمني والمكاني ما عدا دراسة الدّكتور محمَّد السَّيد القزَّاز فهي تتزامن مع الدِّراسة الخاصَّة بي، وكذا المجال المكاني فكلٌّ طالب ودراسة حالة الخاصَّة به حسب إقامته.

وأذكر أنَّني استفدت من اطِّلاعي على جميع الدِّراسات السَّابقة المتعلِّقة بموضوعي المُختار؛ ما يخدم الموضوع وظَّفته في المُذكِّرة وما لا يتوافق مع عناصر الدِّراسة اطَّلعت عليه ووظَّفته بما يُعزِّز رصيدي الثَّقافي.

*** نطـــــــاق الدِّراســـــة:**

المجال الموضوعي: إقتصرت الدّراسة نظريًّاعلى التَّعريف بالإدارة الإلكترونيَّة وبيان دورها في مجال التَّنميَّـة المحليَّـة، أمَّا تطبيقيًّا إقتصرت فقط على إجراء الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنيَّة ببلدية البيَّـض .

المجال الزَّمني: يتمثَّل في السَّنة الجاريَّـة(2016/2015) أمَّا**المكاني**:قسم الحالة المدنيَّة بلديَّة البيـَّض.

*** المناهـج المتَّبعـــــــة:**

1 المنهـج التَّاريخـي: ويتجلَّى من خلال عرض المعلومات والحقائق الماضيَّة واستخلاص أهم النَّتائج من خلالها،وفي إطار هذا البحث يظهر إستعمال المنهج التَّاريخي من خلال التَّعرف على التَّطوُّر التَّاريخي لمفهوم الإدارةوالإدارة الإلكترونيَّـة،التَّنميَّـة والتنميَّةالمحليَّـة.

2 منـهج دراسة حالـة: وهو منهج يقوم على أساس دراسة مرحلة معيَّنة من تاريخ الوحدة المعيَّنة المدروسة أو جميع مراحلها بهدف الوصول إلى تعميمات متعلِّقة بالوحدة المدروسة ويتجلَّى إعتماده من خلال إختيار موضوع الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنيَّة بلديَّة البيـَّض كحالة أُرِيد بها الدِّراسة،وإسقاط للجانب النَّظري والوجه التَّطبيقي له.

أمَّا الإقترابات تتجلَّى في:

*** الإقتراب الوظيفـي:** ويتجلَّى دراسة الوظيفة التِّي تؤديها الإدارة الإلكترونيَّة من خلال الكشف عن مدى تأثير الإعتماد عليها في تغيِّيـر طرق الآداء والتَّعامل الإداري على غرار الإدارة التَّقليديَّـة.

*** الإقتراب القانونـي:** ويتجلَّى تطبيقه في التَّطرق إلى الجوانب القانونيَّـة في الإعتماد على الإدارة الإلكترونيَّة والتَّعرض للتَّقنين المتعلِّق بإصلاح الإدارة من خلال مشروع الإدارة الإلكترونيَّـة، وتقديم قانون البلديَّة في توضيح الدِّراسة الميدانيـَّة.

ومن خلال التَّقديم نقدِّم الإشكاليَّـة التَّاليَّـة:

كيف يُمكن للإدارةالإلكترونية أن تُحقِّق التنمية المحلية؟

أو بمعنـى آخر: ما مدى مساهمة الإدارة الإلكترونيَّة في تحقيق التَّنميَّـة المحليَّة؟

ومنها نقدم مجموعة من **الأسئلة الفرعيـَّة** وهي:

– ما مفهوم الإدارة؟وماهي خصائصها؟وأهميتها في المجتمع؟

– مامعنى الإدارة الإلكترونيَّـة؟وماخصائصها؟ ومالعناصر التِّي تتكوَّن منها؟

–ما هي مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونيَّة؟ ومانتائج تطبيقها؟

ووقوفًا عند المتطلبات المنهجيَّة للبحث العلمي تُتبع التَّساؤلات الفرعيَّـة بعدد من **الفرضيات**وهي:

– الإدارة الإلكترونيَّـة نمط إداري جديد هدفه الإصلاح الإداري وتحسين آداء الإدارات وتعزيز كفاءتها، وهي تشمل القطاع العام والخاص.

– الدَّعم المالي و الإرادة الحقيقيَّة شرطان أساسيان لتحقيق الإدارة الإلكترونيَّةوالتنميَّـة المحليَّة.

– التَّنميَّة المحليَّـة عمليَّة تطويرهادفة، تستهدف تنميَّة المجتمع المحلي فيكلِّ مجالات الحياة يتطلَّب تحقيقهاالوقوف عند عدَّة متطلبات تُشكِّل أساسيات وشروط لأيِّ خطوة نحو التَّحسين،وأهم مُتطلب هو تطبيق الإدارة الإلكترونيَّـة.

– تعتري الإدارة الإلكترونيَّـة مجموعة من العوائق أثناء التَّطبيق لابدَّ من القضاء عليها لتسهيل ديناميكيَّـة العمل بها.

الفصـــل الأوَّل:

ماهيـَّة الإدارة الإلكترونيـــَّة

* المبحث الأوَّل:مفهـوم الإدارة.

* المبحث الثَّاني:أهم النَّظريات الإداريَّـة.

* المبحث الثَّالث: مفهوم الإدارة الإلكترونيَّـة.

* المبحث الرَّابع:الإنتقال من الإدارة التَّقليديَّـة إلى الإدارة الإلكترونيَّـة.

وُجِدت الإدارة منذ القِدم فأوّلُها من نظام الأُسرة فالقبيلة ثم الدَّولة وصولاً إلى الأشكال الرَّاهنة،ففي الأُسرة يمثِّل الأب السُلطة في البيت بتوليه الشُّؤون الخارجيَّة،أمَّا الأُم فهي المسؤولة عنتسييِّرالأُمورالمنزليَّةالدَّاخلية وفي القبيلة يتولى رئيسها إدارة شؤون أهالي القبيلة،أمَّا بظهور الدَّولة تطوَّرهذاالنِّظام إلى وجود رئيس أعلىللدولة يتولى إدارة شؤون الرَّعايا التَّابعين لها والعمل على تنمية وتطوير تلك الدَّولة،أمَّا في عصرنا الراهن ظهر نمط جديدللإدارةوهو :الإدارة الإلكترونية،والتِّي هي نتاج لتنامي ظاهرة العولمة وما نتج عنها من تطور هائل في مجال التِّكنولوجياوالإتِّصالات ،وفي إطار عملية تحديث التَّسييِّر ومواكبة التَّطوروعصرنة قطاع الإدارة بشكل عام ،وهوماتم عرضه في هذاالفصل والذِّي تضمن العناصر الأساسية التَّالية:

- **مفهـــومالإدارة:** نشأة الفكر الإداري، تعريف الإدارة وأهميتها، وظائفهاومستوياتها،الإدارةعلم وفن وأنواعها،وأهم نظريات الإدارة.
- **مفهـــوم الإدارةالإلكترونية:**ظهورالإدارةالإلكترونية والتعريف بها وذكر وظائفها وعلاقتها بالحكومةالإلكترونية،عناصرها و أهميتها،أسباب تبنِيهاومجالات تطبيقهاونتائج الانتقال.

ومن خلال هذاالتَّقديم نقدم**الأسئلة** التالية:

ما المقصود بالإدارة؟ ماأهميتـها؟ وكيف تبلوَّر الفكر الإداري؟

كيف ظهرت الإدارةالإلكترونيَّة ؟وماعلاقتها بمفهوم الحكومة الإلكترونيَّة؟وما نتائـج التَّحول إليها؟

وعليه : نقدم **الفرضيات** التاليـَّة:

– الإدارة تتضمن موارد بشريةومادِيَّةتستهدف تنفيذ أهداف مسطرة، لها عدَّة أنواع باختلاف مجالات الحياة.

– تبلوَّر الفكر الإداري بوجود عدَّة نظريات تختلف في مبادئها وتتفِق في تطوير الفكر الإداري وصولاً إلى الإدارة الإلكترونيَّة.

– الإدارةالإلكترونيَّة إدارة في نمط جديد أنتجتها مساوئ الإدارة التَّقليدية تتناقض مع الأخيرة تمامًا في المبادئ والخصائص ولها دورًا هامًّا في تقديم الخدمات بفعاليَّة وكفاءة رغم سلبيات تطبيقها.

* المبحث الأوَّل: مفهـــــــــوم الإدارة

ويتم التَّطرُق في هذا المبحث إلى تقديم مفهــوم عام للإدارة ، من خلال توضيح وعرض لنشأتها وأهم خصائصها ووظائفها والمستويات الإداريَّـة التِّي تميِّزها،وأهم أنواعها و كذا التَّطور الذِّي مرَّ به الفكر الإداري حتَّى خرجت الإدارة في شكلها الحالي، وهو ما فُصِّـــل في المطالب التَّاليَّـة:

المطلب الأوَّل:نشأة الفكـــر الإداري.

المطلب الثَّانـــي: تعريـــــف الإدارة و أهميتها.

المطلب الثَّالث: وظائف الإدارة ومستـــــوياتها.

المطلب الـرَّابع: الإدارة علم أم فـن وأنواعـــــها.

*المطلب الأوّل: نشأة الفكـــــــرالإداري

1/الإدارة في الحضارات القديمـة:

عُرِفت الإدارة منذ القِدم وتجلَّت في أبسط الممارسات؛ فالأسرة إدارة والقبيلـة إدارة والّدولة إدارة [1]،وفي الكثير من الحضارات ؛ففي مصر عَرف قدماء المصريون العمليات الإداريَّـة ضمن مستويات إدارية ،إذ كان يتواجد على قِمة الهرم فرعون الذّي كان إلهاً وملِكًا في اعتقادهم وإلى جانبه مُستشار يُختار من المدنيِّين ومجلس عَشيرة يضُم كبار النُّبلاء ومُوَظفيــن مُساعدين للملك على تسييِّر شؤون البلاد، وقداختار المصريون أفضل العناصر الإدارية وتدريب المُوظفين على القيام بأعمالهم واهتموا بالتَّخطيط فمثـلا: إنشاء مقاييِّس منسوب المياه استخدام الإحصاء لمعرفة عدد السُّكان وتقدير الأموال...وغيرها.

2/الإدارة عند الصِّينييِّن القُدماء:

عرفت الصِّين أقدم نظام في التاريخ لشغل الوظائف العامَّـة وهو نظام يقوم على عقد اختبارات للمترشِحين للحصول على الخِدمة بحيث يتم اختيار الأصلح على أساس الكفاءة والقدرة على القيام بالعمل وتنفيذ المهام بكل فعاليّة بدليل ما كان يُنادي به الفيلسوف الصِّينـي كونفوشيوس كالتَّالـي:

- تولِّـي الوظائف العامَّة على أساس الكفاءة.
- لابُدَّ من عقد الإختبارات للدُّخول إلى الخدمة.
- الإدارة السَّليمة هي وسيلة الحُكم الصَّالح.
- على الحُكَّام تفهُّم الأحوال السَّائدة في بلد ما حتَّى يحكموه.
- مراعاة العوامل الطبيعيـَّة والأحوال الإجتماعيَّة عند ممارسة مسؤولياتهم.

---

(1) طارق المجذوب،"الإدارة العامَّة(العمليَّة الإداريَّة، الوظيفة العامَّة والإصلاح الإداري)"،دون طبعة، بيروت: الدَّار الجامعيَّة للنّشر،سنة1998،ص11.

(2)صباح أسابـع، "التَّنظيـم البيروقراطي والكفاءة الإداريَّـة"،مذكرة ماجيستير،منشورة،جامعة منتـوري،قسنطينة،كليَّة العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعيَّة،قسم العلوم الإجتماعيَّة،تخصُّص:علم الإجتماع،سنة2007/2006، ص57.

3/ الإدارة عند قُدمـــاء اليُونان:

اتّبـع اليونانيون طريقة لاختيار الموظفين وهي إجراء القُرعة بصفة دوريَّة لتحقيق العدالة والدِّيمقراطية، حيث اعتبر أفلاطون أنَّ هدف الحياة الخَيِّرة هو العدالة والتِّي لا تتحقَّق إلاَّ حين يُمارس كل شخص وظيفته الحقيقيَّة المُناسبة لقُدراته ومواهبه، و قد قدَّم المستويات الإداريَّة التاليـَّة:

- **المستـــوى الأوَّل**:الفلاسفة،المُلوك، الحُكَّام، ولهم السُّلطة الكاملة في اتِّخاذ القرارات .
- **المستـــوىالثَّاني**:يضمالضُّباط،الموظفينويخضعونللتَّوجيهات و تعليمات المستوى الأوَّل ولا يملكون سلطة إدارية مُستقلة.
- **المستـــوى الأدنى**: العمَّال مهمتهم تنفيذ القرارات فقط وليس لديهم أي اشتراك فيها.[1]

(مخطط توضيحي رقم01، المصدر: من إعداد الطالبة)

---

(1)صباح أسابع، مرجع سابق،ص ص57،58.

4/الإدارة في الفِكر الإسلامـــي:

أسهم الإسلام بشكل وفير في تطوير الإدارة وتحديد قواعدها من خلال عدة مبادئ، دعا إلى ضرورةإحترامِـهافي مجال التَّسييِّـر وجاء بها في القرآن الكريـم وهي:

- **المُســـاواة:** حيث أمر بالمُساواة التَّامَّـة وعدم التَّفرقة بين البشر إلاَّ وِفق معيار التَّقوى في قوله عزَّ وجلَّ:[يَأَيُهَا النَّاسُ إِنَا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍوَأُنْثَى وَجَعَلْنَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوْا إِنَ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اَللَهِ أَتْقَاكُمْ] الآية13 من سورة الحُجُرات.
- **الشُّـــورى:** يحثُّ الإسلام على الشُّورى و ينهى عن التَّطرُف بالرَّأي ومنها تجلَّت الإدارة التَّشاركيَّـة وهذا في قوله تعالى:[وَأَمْرُهُمْ شُـورَى بَيْنَهُمْ] الآية38 من سورة الشُّورى.
- **مبدأ تلازُم السُّلطة والمسؤُوليَّة:** أمر بالطَّاعة في قوله جلَّ شأنه :[يَأَيُّهَا الذِّيْنَ آمَنُوا أَطِيْعُوا اللَّه وَأَطِيْعُوا الرَّسُوْلَ وَأُولِي الأَمْرَ مِنْكُمْ] الآية59من سورة النِّساء.

ودعا إلى تحمُّل المسؤوليَّة والقيام بالمهام على أكمل وجه، فقد قال رسول الله صلى الله عليه و سلَّم: [ألا كلّكم راعٍ و كُلُكّم مسؤول عن رعِيَّته].

- **مبدأ الرَّقابــة على الوُلاَّة وعُمَّال الدَّولة ومُحاسبتهم:** بمعنى لابدَّ من مراقبة قرارات القادة ومُراعاة مدى قِيامهم بالأعمال و المسؤوليات المَنُوطين بها في الدَّولــة ومحاسبتهم على التَّقصير في أداء هاته المسؤوليات.

5/ الإدارة أثناء فترة العُصور الوُسطـى:

ظهرت في أوروبا خِلال هذه الفترة الطوائف الحِرَفيـَّة للرَّقابة على الإنتاج والتَّوزيـع وكانت مهمتها: حماية وحدات الإنتاج المحليَّة من المنافسة الخارجيَّة حيث حُدِّد عدد من الحِرَفييِّن لإنتاج السِّلع للسُّوق المحلِّـي وتمَّ تنظيم تلك الطوائف الحِرفيَّة بإدراج أعمالها في هيكل تنظيمي بحيث تكوَّنت هيئة العمل من المالِك أو الرَّئيس وهو كبير الحِرَفييِّـن و أعوان مُساعدين له يمتثلون لأوا

—

(1)صباح أسابـع،مرجــع سابق ،ص59.

6/مُمارسةالإدارة فتـرة النَّهضـــــة:

يُعـد عصر النَّهضة عصر رُقي الدُّول الأوروبيَّـة و نُهوضها من حالة التَّخلف الذِّي سادها لفترات، واستطاع فيها العديد من الحِرفييّن امتلاك ورشات و محلات، وقد تميزت هذه الفترة بالاكتشافات الجُغرافيـَّة الجديدة وأصبح الأفراد يوظِّفون أموالهم للحصول على الأرباح وعمِلوا على إيجاد أسواق جديدة ومصادر جديدة للمواد الأوليـَّة، ما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي كبير وتوسُّع الأسر الماليَّة وظهورها كمراكز قويـَّة تُؤَثِر على القرارات المُتخَذة.

7/الإدارة أثناء الإصلاح الدِّينـــي:

شهِدت هذه الفترة حركة إصلاحيَّة دينيـَّة قام بهاالبروتستانتأواخرالقرنالخامسعشربهدفإصلاحالفسادالذِّيأحدثتهالكنيسةالكاثوليكيَّة،وقدشكَّلتخَلاصًاللجماهيرمنال قيودالصَّارمةالتِّيفرضها الكاثوليك، تبناها العديد من المفكرينأمثال: جونكالفنومارتنلوثر، حيث شجَّعوا على العمل الشَّاق معتبرين أنَّه وسيلة لتحسين ظروف الفرد القائمة، وقد ساد حينها الورشات المنزليـَّة الصَّغيرة وعمِل أصحاب رأس المال على توفير المواد الخام للحِرفييّن، وكان صاحب رأس المال هو المالك الوحيد الذِّي ينفرِد بفهم عمليات الإنتاج والتَّسويق والإستحواذ على المعلومات وعلى عمليَّة اتِّخاذ القرارات الإداريـَّة.

8/ الإدارة الحديثـــة:

مع أواخر القرن الثَّامن عشر و بداية القرن العِشرين حدثت تغيُّرات هامَّة في أوروبا، وهذا بفعل الثَّورة الصِّناعيَّة وما صاحبها من اختراعات فقد ظهرت وسائل جديدة وآلات عوَّضت الطَّاقة البشريـَّة ،وساد نظام المصنع الذي ضمَّ عدد كبير من العُمَّال لأداء أنواع مُختلفة من الأعمال وكان مهِمة مدير المصنع الإشراف ،التَّنسيق وتحسين ظروف العمل...وغيرها .[1]

---

(1) صباح أسابع، مرجع سابق، المكان نفســـه.

*المطلب الثَّانـــــي:تعريف الإدارة وأهمِيتها:

1/تعريـــــف الإدارة:

لغة:وهي : ترجمة من **Administration،ministrare**بمعنى **serve**خدمة، وتعني:**ad**بمعنى: **to**: الإنجليزية إلى اللغة العربية و تعني: خدمة الآخرين

وفي بعض الأحيان تستعمل **Management**والتِي تعني التَّسييِر،أمَّا **التَّعريف الإصطلاحي** فقد تعدَّدت دلالاتها وتعاريفها نذكر منها ما يلي:

– الإدارة هي: "نشاط إنساني يستهدف الوصول إلى غايات مُعينة"[1]وتوجيه أيٍ جهد جماعي[2]وتسيير أعمال منشأة أو منظمة، إدارة شركة أو مدرسة أو مؤسَّسة [3]،فهي نشاط موَجَّه نحو توفير التَّعاون و التَّنسيق الفعَّال بين الجُهود البشريَّة لتحقيق الأهداف بدرجة عاليَّة من الكفاءة.[4]

– وقد عرَّفها هنري فايول أنَّها :"أنْ تُدير هو أنْ تتنبأ، تُخَطِّط، تُنَظِّم، تُصْدر الأوامر وتُنسِّق وتُراقب".

– أمَّا فريديريك تايلور يعرفها: "الإدارة أن تعرف بالضَّبط ماذا تُريد؟ ثمَّ تتأكد من أنَّ الأفراد يُؤدونه بأحسن وأرخص طريقة مُمكنة."[5]

---

(1)سعيـد السَّيد علي، "الأصول الحديثة في علم الإدارة العامَّة"، دون طبعة، القاهرة: دار الكتاب الحديث للنشر، سنة 2007،ص11.

(2) كراجي مصطفى، "علم الإدارة العامة"، دون طبعة، وهران: دار الغرب للنشر،سنة 2002،ص11.

(3)أحمـد زكي بدوي، صديقة يوسف محمود، "المعجم العربي الميسَّر"، دون طبعة، بيروت: دار الكتاب اللبناني للنشر،دون سنة،ص45.

(4)مصطـفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، "الإدارة العامة"، دون طبعة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،سنة 2003،ص11.

(5)علي محمد منصور، "مبادئ الإدارة(أسس ومفاهيم)"،ط1،القاهرة:مجموعة النيل العربية للنشر،سنة 1999،ص34.

2/ أهميَّـــــــة الإدارة:

للإدارة أهميَّة بالغة في حياة المجتمعات، بحكم توَغُلها في جميع مجالات الحياة، وهو ما أثبتته التَّجارب والُممارسات العمليَّـة، وتتمثَّل هذه الأهمية في:

- الإدارة هي المسؤولة عن فشل أو نجاح السِّياسات العامَّـة،فهي الجهاز التَّنفيذي لها،وهي المحدِّد لفشلها أو نجاحها.
- الإدارة شكل من أشكال التَّعاون الإنساني، فهي التِّي تقف عند خلق الإنجازات و الإبداعات؛ فالدُّول المتقدِمَّة لم تكن لتصل إلى ما هي عليه الآن من تقدُم وازدهار لوما وجود إدارة فعَّالة وناجحة في تحقيق أهدافها المُسَطرة.
- لا يمكن تحقيق تنمية سواء كانت تنمية اقتصاديَّة، اجتماعيَّة، سياسيَّـة...مالم تكن هناك إدارة مُحدِثة لها، تُتقن كيفية استخدام القوى وحملها على توظيف إمكاناتها وطاقاتها في سبيل إحداث التَّنمية.
- الإدارة وسيلة تضمن الوقوف عند الأهداف العامة المُسَطرة وتُجنِّب اهدار الموارد المُتاحة بالمُجتمع، وتوَفِّق ما بين الموارد و احتياجات الأفراد.[1]
- الإدارة مُؤشِّر ودليل تقدُّم الأمم، فعلى سبيل المِثال: اليابان دولة لا تملك الموارد الطَّبيعية لكن دولة متقدِمة والسِّر في هذا إداراتهاوأساليبها الإداريَّـة الرَّاقيـة.[2]

واستخلاصًا ممَّا سبق يمكن القول أنَّ:

الإدارة لها أهمية عظيمة في كل مجالات الحياة، فهي المسؤولة عن تنفيذ السِّياسات العامَّة التَّنموية، بحيث أنـه لا يمكن إحداث تنمية دون إدارة تُؤطِّر هذا المطلب وتُعَزِّز آدائه داخل المجتمع.

---

(1)إبراهيـم عبد الهادي محمد المليجي،"الإدارة(مفاهيمها،أنواعهاوعملياتها)"،دون طبعة ،الإسكندرية:المكتب العلمي للنشر،سنة 1998، ص ص92-94.

(2)محمد اسماعيل بلال، "مبادئ الإدارة بين النظرية و التطبيق"، دون طبعة،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،سنة 2004،ص ص25،26.

*المطلب الثَّالث:وظائف الإدارة ومستوياتها

1/وظائـــــف الإدارة:

- **التَّخطيـط:** وهو يهتم بتقرير أهداف المنظمة وإعداد خُطط العمل والطرائق اللاَّزمةوالعمليات التِّي تُحدِّد هذه الأهداف.
- **التَّنظيـم:** ويشمل تهيئة و تطوير بُنية الوظائف والمهام الإداريَّة المُتداخلة بِناءًاعلى مُتطلبات التَّخطيط و توزيع المسؤولية المُخَطط لها على الأشخاص الذين يشغلون هذه الوظائف.[1]
- **التَّوجيـه:** وهو إرشاد المرؤوسين و إيضاح كيفية الأداء من خلال إعطائهم التوجيهات والإرشادات والتَّعليمات والأوامر اللاَّزمة لحُسن تنفيذ العمل و القيام به، بغرض تحقيق الأهداف المُسطرة.
- **الإتِّصـال:** وهو عملية نقل وتبادل للمعلومات من طرف لآخر بغرض ايجاد نوع من التفاهم المُشترك حول انجاز الأعمال و اتخاذ القرارات داخل الإدارة.[2]
- **التَّنسيـق:** هو تحقيق الوحدة و الانسجام ما بين الوحدات الإداريَّـة ،والغرض منه توحيد جهود العاملين في المنظمة لضمان افضل نتائج للعمل.
- **الرَّقابـــة:** تعني عملية مراقبة مدى انجاز الأهداف التِّي تمَّ تسطيرها أثناء عمليَّة التَّخطيط، ومعرفة ما إذا كانت الإدارة تسير وفق السِّياسات المُخَطَّط لها، بواسطة عدة وسائل للضَّبط، بهدف البحث عن الأخطاء و العمل على تصحيحها لتجنُّب الوقوع فيها مستقبلاً.
- **التَّحفيـز:**وهو نظام يعزِّز العمل داخل الإدارة، وأداة دفع المورد البشري للعمل وهو يقوم على مكافأة الموظَّف ماديًّا أو معنويا نظير أداء عمله لضمان أكثر إنتاجيَّة.[3]

---

(1)علي محمد منصور،مرجع سابق،ص28.

(2)عمر أحمد همشري، "الإدارة الحديثة للمكتبات و مراكز المعلومات"،ط1،عَمَّان:دار صفاء للنشر،سنة 2001، ص ص183،214.

(3)علي محمد منصور، مرجـــعسابق،ص214.

2/مستـويات الإدارة:

تتخِّذ الإدارة هيكل تنظيمي يضم عدة مستويات إداريَّـةوهي:

1. **مستوى الإدارة العُليا:** وهوالمُستوى الأعلى الذِّي يُمارس كافة المهام التَّي تتطلَّب اتِّخاذ القرار على مُستوى الأهداف، الاستراتيجيات والسِّياسات للحفاظ على المنظمةوضمان بقائها وتضم: المُدراء،رؤساء الشَّركات والمُؤسَّسات.
2. **مستـوى الإدارة التَّنفيذيـَّة:** وهوالمستوى الثَّاني في المنظمة، يتكون من مديريات الإدارات المُتخصِّصة التَّي تعمل في إطار اختصاصها على تحقيق الأهداف الفرعيَّة، وله صلاحية اتِّخاذ القرارات بشأن تحقيق أهداف كل وحدة تنظيميَّة تقع في هذا المستوى.
3. **مستوى الإدارة الإشرافيـَّة:** يشمل كافة رؤساء الأقسام وهم معنيُون بتنفيذ الخُطط و البرامج لتحقيق الأداء المطلوب[1]، حيث يتولون الإشراف على مجموع العاملين الذين ينتمون إلى الوحدة التنظيمية التي يُشرفون عليها، ويقومون بتوجيههم نحو أداء مهامهم الإدارية.[2]
4. **مستـوى الإدارة الدُّنيـا:** يشمل هذا المستوى مجموع العاملين الذِّين يخضعون للأوامر الصادرة عن رؤساء الأقسام ويقومون بتنفيذها، وليست لديهم أيُ سلطة في اتخاذ القرار داخل المنظمة.

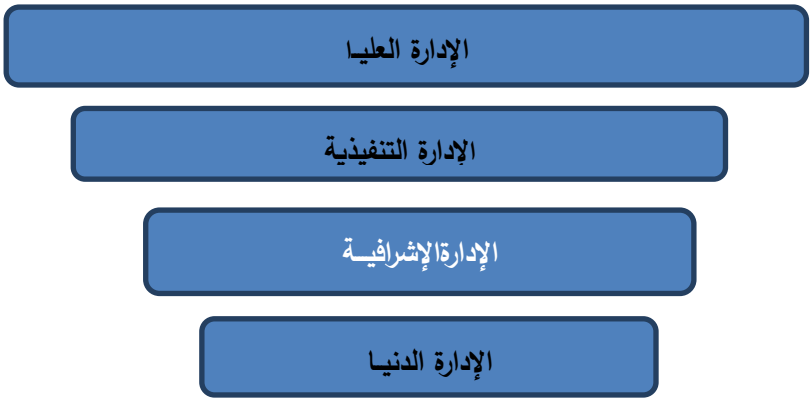

(مخطط توضيحي رقم02،المصدر:من إعداد الطَّالبة)

---

(1)صباح أسابع،مرجع سابق،ص66.

(2) علي الشرقاوي، "التنظيم"،دون طبعة، بيروت: الدار الجامعية للنشر، دون سنة،ص288.

*المطلب الـرَّابع: الإدارة فـن وعلم وأنواعها

1/ الإدارة فـن وعلم:

أ/ الإدارة فـــن:

يُعَرَّف الفن أنـَّه:"القدرةالشَّخصيَّةعلى تطبيق الأفكاروالنَّظريات بطريقةذكيَّةبفعل وجودعدَّة عوامل منها:الخِبرة والتَّجريب..."

ومنه ففنيَّةالإدارة نلمِسهافي المُواصفات التِّي يتَسِم بها القائد الإداري أوالمدير داخل المنظمة والمهارات،القُدُرات والإبداع في القيام بالمهام الإداريَّة، واتِّخاذ القرارات الكفيلة بإيجاد حلول نهائيَّة للمشاكل الإداريَّة[1]، ثمإنَّ قيام المدير على توجيه و تنسيق و رقابة عدد من الأشخاص فن كونه يسند إلى القدرة الشَّخصية لهذاالمدير في تسيِّيرالموظفين المنتمينإلى إشرافه.[2]

وهناك عنصر أُضيفه إلى جانب الإعتبارات المُقدَّمة في فنيَّة الإدارة وهوالكاريزماالذِّي يتوافر في بعض القادة الإداريِّين،فهم يقودون الإدارة إلى النَّجاح بحكم قراراتهمالرَّشيدة والقدرة الشخصية في التأثير بحكم الموهبة .

ب/ الإدارة علـــم:

المقصود بالعلم هو:المعرفة المُنظَّمةالتَّي يتِّمالوصول إليها بأساليب علميَّة كالمُلاحظة مثلا.[3]

والقول بعلميَّةالإدارة يتجلَّى من خلال الدَّارس لعلم الإدارة الذِّي يتعرض في دراستها إلى مجموعة النَّظريات والمفاهيم و القواعد مثله مثل الدَّارس لأيِّ علمٍ من العُلوم المُعترف بها كالطِّب مثلاً، فلكلِّ علمٍ مناهج و مبادئ ونظريات يتأسَّس عليها، وللإدارة ما لكلِّ علمٍ، وهو ما يُؤكّد عِلْميتُـها.

وعليه فالإدارة ليست فن وفقط، ولا تقتصر على العلم فقط ، بل هي تجمع بين الفن والعلم.

---

(1)محمد قاسم القريوتـــي، مهديحسن زويلف،"المفاهيم الحديثة في الإدارة(النظريات و الوظائف)"، ط3، عَمَّان: مكتبة دار الشروق للنشر،سنة 1993،ص ص10،14.

(2)سليمان محمد الطمـاوي، "الوجيز في الإدارة العامة"،ط7،القاهرة:دار الفكر العربي،سنة 2000،ص24.

(3) فيصل فخري مُراد، "الإدارة(الأُسُس، النظريات والوظائف)"،دون طبعة، عَمَّان :دارمجدلاوي للنشر،سنة 1982،ص20.

2/ أنـــــــــواع الإدارة:

تتخّذ الإدارة أنواعا عديدة وهي:

- **الإدارة العامّـــة:**وهي الإدارة التّي تُمارس في نطاق الأجهزة الحكوميّـة كالوزرات، المصالح، ووحدات الإدارة المحليّة...وغيرها أي: الإدارات التّي تُميّز القطاع العام التّابع للدّولة، وتتضمن جميع العمليات الإداريّـة:التّخطيط،التّنظيم،التّنسيق،التّوجيه،الإتّصال والرّقابة، وهذا لتحقيق أهدافها في إطار ما تضعه الدّولة من سياسة عامّـة لها، مثال: البلديّة والولايـة.
- **إدارة الأعمال:** المقصود بالأعمال مجموعة الأنشطة التّي تُبذّل لإنتاج و توزيع السّلع والخدمات الضّرورية لإشباع الحاجات، وهو ما يُبرّر ارتباطها بشكل وثيق بالنّشاط الإقتصادي الخاص الذّي يهدف تحقيق الرّبـح، وتُسمّى بالإدارة الخاصّـة، مثال: المؤسّسات الصّغيرةوالمتوسّطة.
- **إدارة القطاع العام:** هي المؤسّسات العامّـة التّي تهتّم بإدارة شؤون الدّولة الإقتصاديّـة، وهي عبارة عن مشروع إقتصادي عام، تملكه الدّولة وتُديره بأساليب مختلفةعن تلك المُتّبعة في الإدارة العامّـة، مثال: شركة سونلغاز.
- **إدارة الهيئات والمنظمات الخاصّة:** وهي تلك الإدارات التّي تهتّم بإدارة أوجُه النّشاط الذّي يظهر في شكل خدمات لبعض الفئات الخاصّة، لا تسعى تحقيق الرّبح ولا تهدف تقديم خدمات عامة، وإنّماتُوجّه مداخيلهاإلى رعاية المُنخرطين وأُسَرهم.
- **الإدارة الدوليـّة:** وهي إدارة تهدف خدمة المُجتمع العالمي بأسره، مثال: إدارة الأمم المُتحدة، إدارة منظمة التّجارة العالميّة...وغيرها.[1]

---

(1)صبـاح أسابع،مرجع سابـــــق،ص62.

*المبحــث الثَّانـــي: أهم نظـريات الإدارة

يتم التطرُق في هذا المبحث إلى أهم النظريات و المدارس الفكرية التي أطرت الفكر الإداري،و أرست معالمها و طورت أفكاره من حِقبة زمنية إلى أخرى، وهي النظريات التقليدية والنظريات الحديثة.

والتَّفصيل في ما يلـي:

المطلب الأول: نظرية الإدارة العلميــة.

المطلب الثانـــي: النظرية البيروقراطية.

المطلب الثالث: حركة العلاقات الإنسانيـة.

المطلب الـرابع: النظريات الحديثـة.

*المطلب الأوَّل: نظريـَّة الإدارة العِلميـَّة

مدرســـةالإدارةالعلميَّـــة:

قدَّمت هذه المدرسةالفكرية تفسيرًا لسلوك الإنسان هوأنَّالعامل إنسان إقتصادي رشيد يسعى دائمًا إلى تحقيق حاجاته الأساسية،والأُسلوب الأمثل لزيادة إنتاجيته هو التَّخصُّص وتقسيم العمل لتحقيق أكبر عائد،وأهم منظِّري هذا الإتِّـجاه الفكري هم:

- **فريدريك تايلـور:**

قدم أربعة مبادئ علميَّة يجب اتِّباعها في الإدارة وهـي:

1/تقسيم العمل:بمعنى توزيع الوظائف على أساس برنامج تفصيلي لتوصيف تلك الوظائف.

2/ إختيار الأفراد العاملين بطريقة علميَّـة تعتمد على توافر القدرة المُلائمة للآداء السَّليم في الوظيفة.

3/التَّدريب السَّليم للعاملين لآداء متطلبات وظائفهم و دفع الأجر المُناسب الذِّي يضمن تعاونهم مع الإدارة.

4/مساعدة العاملين في آداء وظائفهم وهذا بالتَّخطيط المناسب لوظائفهم.

- **هنـري فايـول**(1925/1841):

تُسمَّى نظريته بنظريَّـة "المبادئ الإداريَّـة"، وهو أحد أهم علماء الإدارة الكلاسيكيَّـة ، صاحب كتاب" الإدارة العامَّة والصِّناعيَّـة " سنة 1916، اهتم بدراسة المنظمة ككل من خلال دراسة الأساليب التِّي تضمن نجاح مستوى الإدارة، مُقدِّمًا مجموعة من المبادئ معتبرًا أنَّها السَّبيل الوحيد لضمان حُسن سير العمل و القضاء على المُشكلات الإداريَّـة على مستوى المنظمة.[1]

---

(1)نبيـــل الحسيني النجار، "الإدارة(أصولها واتجاهاتها المعاصرة)، دون طبعة،القاهرة: الشركة العربية للنشر، سنة1993،ص ص86،89.

ومن هذه المبادئ ما يلي:

1-**مبدأ تقسيم العمل:** لكلّ موظف عمله المكلَّف به.

2- **توازن السُّلطة والمسؤوليَّـة:** بمعنى لكلِّ موظَّف مسؤوليَّـة على الأعمال المنوط بها وعليه الإلتزام بطاعة المدير في مجال العمل.

3- **الإنضباطيَّـــة:**أي أداء المهام بكل كفاءة واتقان.

4-**وحدة الأمر:** بمعنى انحصار سلطة اصدار الأوامر في نطاق منظمة معيَّنة في مصدر واحد وهو رئيس واحد مباشر واحد فقط.[1]

5-**خضوعالمصلحة الشَّخصيَّة للمصلحة العامَّة:** بمعنى أن يراعي الموظَّف الصَّالح العام أثناء قيامه بمهامه والتِّي يريد بها مصلحته الشَّخصية أولاً.

6-**التَّـعويض العادل للعاملين:** لكلِّ العاملين الحقّ في التَّعويض وفق مبدأ العدالة، الكلُّ مُتساوون في قيمة التَّـعويض، مثال: التَّعويض على حوادث المرور.

7-**المركزيَّة بدرجة مناسبة:** بمعنى انحصار سلطة اتِّخاذ في جهة معينة، مع إعطاء فرص للحكم المحلي.

8- **التَّسلسل الرِّئاسي:** معناه وجود بالإدارة عدة مستويات إدارية يتوزع من خلالها الموظفين على حسب الرُّتب الوظيفيَّـة، بحيث لكلِّ مستوى أقسام، يتم التَّنسيق فيما بينها بواسطة عمليَّـة الإتِّصال.

9- **اتِّباع العدالـة:** بمعنى المساواة بين الموظفين، وعدم التَّفرقة إلاَّ على أساس العمل والجُهد المبذول

10- تشجيع المبادرة بتنميَّـة روح الإبداع لدى الموظفين.

11- **تشجيع روح الفريق:** وهذا بالاهتمام بالعمل الجماعي وتثمينه، وتطبيق الأسلوب التَّشارُكي

---

(1)ابراهيم عبد العزيز شيحا، "أصول الإدارة العامة"، دون طبعة، الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر، سنة2004،ص246.

(2)محمد قاسم القريوتي، مهدي حسن زويلف، مرجع سابق،ص ص39،40.

*المطلب الثانـي: النظرية البيروقراطية

1/معنى البيروقراطيَّـــة:

هي كلمة إغريقيَّـة تتألف من شطرين هما:

Bureauوتعني مكتب

kratiaومعناها القُوة،الحُكموالسُّلطة.

ومنه، فالبيروقراطيَّـة كمفهوم لُغوي تعني: سلطة أو حُكم المكتب.[1]

وتستعمل كلمةالبيروقراطية بمعنيّين:معنـى سلبي والآخر إيجابـي.

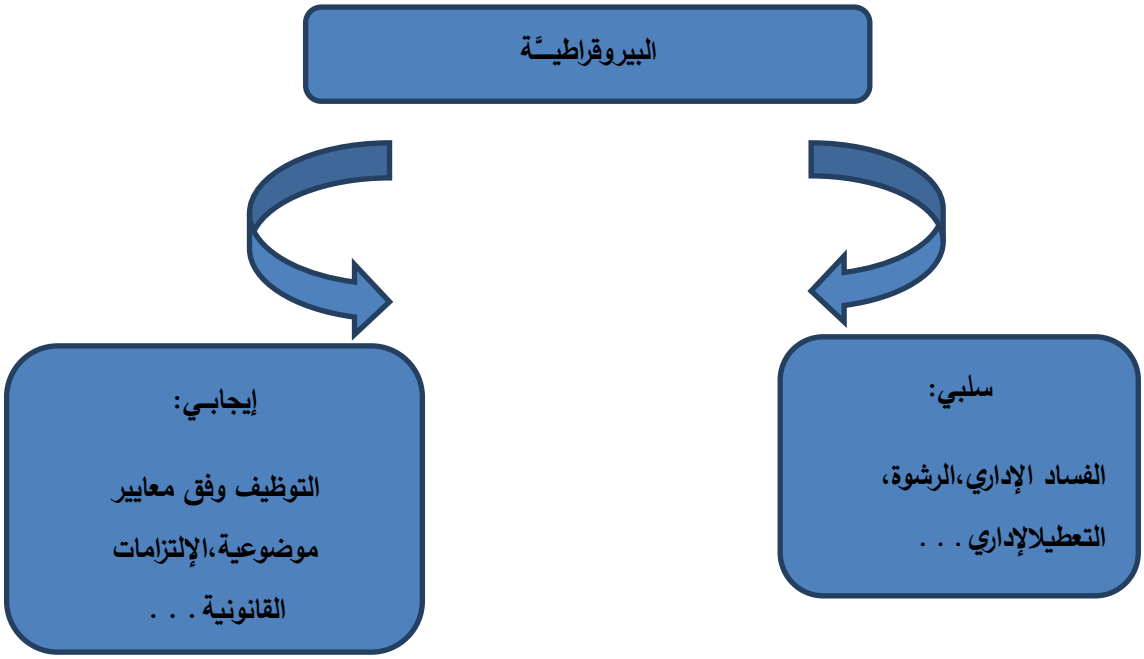

(مخطط توضيحي رقم 03، المصدر: من إعداد الطالبة)

---

(1)صباح أسابع،مرجع سابق،ص13.

*عالم ألماني إقتصادي وسياسي شهير، أحد أبرز مؤسسي علم الإجتماع، درس ظاهرة البيروقراطية في مؤسسات الدولة، أشهر مؤلفاته:" الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" عاش فترة (1864-1920): للمزيد من المعلومات أنظر في مذكرة "التنظيم البيروقراطي والكفاءة الإدارية" لصباح أسابع، مرجع سابق،ص25.

الأوّل: سلبـــي شائع

يُرادِف المعنى الأول للبيروقراطيَّـة ويشمل كل المعاني التِّي تصُّب في ظاهرة الفساد الإداري وأبرزها: الرُّوتين وطول وتعقيد الإجراءات الإداريَّـة ،وعدم المُرونة في التَّعامُـل الإداري، والإهمال وسوء مُعاملة الجمهور وبروز ظاهرة المحسوبيَّة والوساطة و سوء استغلال وسائل وأدوات الدَّولة وفشل أجهزة الرَّقابة.[1]

الثَّاني: إيجابي أكاديمي

ويتجسَّد معنى البيروقراطيَّـة في كونها ظاهرة المنظمات الحكوميَّة العامَّة الكبيرة الحجم ذات الطَّابع الرَّسمـي والمُلتزمة بقوانين و لوائح رسميَّة شديدة[2]، فالمعنى الإيجابي قدَّمهماكسفيبرعالماالإجتماعالذِّيأثَّـرفيالفكرالإجتماعـيوالمشهوربنماذجهالمثاليَّـةلأنماطالفعلالرَّشيدمنخلالطرحهللذَّ موذجالمثاليللبيروقراطيَّـةفيمحاولةلهلإكتشافالعالمالرَّأسمالي.

فقد عرَّفها أنَّـها:

"مجموعةالأنسـاق القانونية للسُّلطة التِّي تمارسها المنظمات الكبيـرة الحجم والتِّي تعتمد على الرَّسميَّـة والموضوعيَّـةوالرُّشد في بناء أنظمتهاالإداريَّـــة".[3]

ومن خلال ما تقدّم نستنتج أنّ:

البيروقراطيَّـــة مصطلح من مصطلحات علم الإدارة ، إختلفت التَّعاريف حولها، شأنها شأن أيّ مفهوم طرحه الفكر الإنسانـــي ،فهي معنـى ذو دلالتيـــن: مفهوم إيجابي وآخر سلبي، وقد شكّلت نظريـــة ساهمت في توجيه الفكر الإداري بصياغة مبادئ إداريَّـــة خاصَّة، مثَّل المفكِّر ماكس فيبـر أهم روّادها الذِّي ميَّزها كنموذج مثالـــي.

---

(1)محمَّد برهام المشاعـــلي، "الموسوعةالسِّياسيـــة والإقتصادية"،ط1،القاهرة:دار الأحمدي للنشر،2007،ص27.

(2)عامر مصباح، "مُعجم مفاهيم العلوم السياسيـــة و العلاقات الدولية"،ط1،الجزائر:المكتبة الجزائرية بوداود للنشر،2005،ص42.

(3) قاسم ميلود، "علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الأزمةومحاولات الإصلاح"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة دفاتر السياسة والقانون،العددالخامس،جوان2011،ص74.

2/ أهم أفكار النَّـظرية البيروقراطيـَّة:

ميَّـز ماكس فيبـــرعدَّة مبادئ تقوم عليها نظريته البيروقراطيـَّة منها:

- أنَّــها تنظيم مُستمِر للوظائف الرَّسميَّة التِّي تحكمُها القواعد المبنية على أسُس المعرفة الموضوعيَّــة.
- وجــودتقسيم محدَّد للعمل.
- تحديد نطاق الإختصاص في كلِّ وظيفة،ويشمل:

1/الإلتــزامبآداء الواجبات.

2/تحديد نوعيَّـة السُّلطةالتِّي تُمنح لعضو التَّنظيم في حدودها.

- تدرُّج الوظائف في شكل هرمي تندرج خلاله المسؤوليات والسُّلطات.
- الإعتماد على المستويات الإداريَّة.(المستوى الأعلى،التنفيذي، الأدنــى).
- التَّنظيــم الرأسي: انفراد القيادة بالقرار(المدير يخضع له الموظفون التابعين له).
- تدوين كافة الإجراءات والقرارات الإداريَّــة.
- فصل الملكيَّـة العامَّـة عن الملكيَّة الخاصَّة:بحيث لا يحق للموظَّف تملُّك المنصب الرَّسمي واستعمال تجهيزات الإدارة للأغراض الشَّخصيَّة.
- الإلتحاق بالوظيفة على أساس معاييِّـر موضوعيَّة: الإمتحانات، الكفاءة، الخبرة، الشَّهادة ،وإقصاء الإعتبارات الأُسرية كالقرابة مثلاً...و غيرها.
- إحترام التَّعليمات الإدارية حرفيًّا.
- الإنضباط والطاعــة.
- تكون علاقة التَّنظيم بالفرد محدَّدة حسب النِّظام الدَّاخلي للمنظمة.
- يكون الموظَّف بعيدًا عن العلاقات الشَّخصيَّة داخل العمل.[1]

---

(1)صبـاح أسابــع،مرجع سابق،صص 28،29.

*المطلب الثالث: حركة العلاقات الإنسانيـة

أقامت هذه الحركة ثورة في الفكر الإداري بإضافتها متغير جديد في التحليل لم يكن مذكورًا في النظريات السابقة لها،بل كان مُتجَاهلاً وهو: دورالعوامل النفسية والإجتماعيةداخل العمل،ماجعل هذه الحركة كرد فعل على المدرسة التقليدية والتي نظرت للإنسان نظرة سلبية كونه آلة ضمن السِلسِلة الإنتاجية داخل المنظمة.

هذه الحركة أضافت ذلك البُعد الجديد للإدارة، المُتمثِل في العامل النفسي والإجتماعي وتأثيره على إنتاجية العاملين، وهو ما أثبتته التجارب التي قام بها ألتون مايووآخرون عام 1924 في مصنع هوثورن بمدينة شيكاغو بالولايات المُتحدة الأمريكية، فهو مؤسِس مدرسة العلاقات الإنسانية في الإدارةالتي درست أثر العوامل المادية في العمل [الإضاءة، فترات الراحة....] على إنتاجية العاملين.[1]

وهذه التَّجارب كالتالي:

- **تجربـة الإضاءة:** كشفت هذه التجربة مُتغيـَّر جديد وهو معنوية العاملين و تأثيرها على الكِفاية الإنتاجية، بعدما كان التركيز فقط على أثر عوامل العمل و ظروفه المادية دون النظر إلى العوامل المعنوية، و خلُصت هذه التجربة إلى أن زيادة الإضاءة أو نُقصها ليس له أثر، ما يدل على أن هناك عوامل أخرى غير المادية تُؤثر في إنتاجية العمل.

- **تجربة الأُجـور:** بعدما رأت النظرية الكلاسيكية أن العامل مخلوق إقتصادي و حافزه للعمل هو حافز إقتصادي والجُهد المبذول يتناسب طرديًا مع الأجر،لكن هذه التجربة صحَحت هذا الإفتراض، فرغم تعديل جدول العمل بقيت أحوال العمل نفسُها، ما أكد أن تحسين الروح المعنوية للعاملين هوالأصح لتحفيز الكِفاية الإنتاجيـة.[2]

---

(1) نبيل الحُسيني النجار،مرجع سابق،صص 92،93.

(2) محمَّـد قاسم القريـوتي، مهدي حسن زويلـــف، مرجع سابق،ص49.

*المطلب الرابع: النَّظريات الحديثة

ظهرت عدة مدارس إدارية حديثة منها:

- مــدرسة النُظم:

من خلالها دخلت المنظمة مرحلة جديدة نتيجة تقدُم البحث العلمي وأخذ عين الإعتبار في مدى تأثر المنظمة بالعوامل المُحيطة،ونذكر منهاالعوامل الإقتصادية،والإجتماعية...وغيرها.

تقوم هذه المدرسة على مبدأ مَفاده أنَّ كل شيء في هذاالكون يؤلِّف نظامًا،هذا النِّظام يتشكل من أنظمة فرعية وهذهالأنظمة الفرعية تتألف هي الأُخرى من أنظمة فرعية صغيرة.

وتقوم فكرة النظام على تأكيد العلاقة بين التنظيم و البيئة المُحيطة أي: إيكولوجية الإدارات، فهي نظام مفتوح يُؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي.

- النظرية المَوقِفيـَّة (الظَّرفيـَّـة):

تُؤكِّد هذه النَّـظريةصعوبة تواجُد مبادئ إدارية تُطَبَّق على جميع الإدارات وفي ظل الظروف المختلفة مثل: تطور الأسواق، ظهور التكنولوجيا الحديثة...وغيرها، هذه العوامل و الظروف تستدعي ايجاد نظرية إدارية عامة يتمكن الإداري من استخدامها في الإدارة في ظل المواقف و الظروف التي تصطدم بهاالإدارة، فلا يوجد نمط واحد للتنظيم يُناسب كافة الأحوال و الظروف،إذ يعتمد الأمرويقف عند شخصيةالمديروالمرؤوسين وطبيعةالبيئة المحيطة.

- الإدارة بالأهـــداف:

وهي أهم الأساليب الإداريةونمط إداري يعرفه العالم المعاصر، وتعني اشتراك جميع العاملين ماأمكن في وضع القرارات وتحديد الأهداف ووضعها كأساس لتحقيق الكفاءة ويستدعي هذاالنوع من الإدارات المشاركةوالديمقراطية في الإدارة.[1]

—

(1) محمد قاسم القـريوتي، مهدي حسن زويلف،مرجع سابق،ص ص72،73

ومنـه:فالإدارة بالأهـداف تتطلب وضع أهـداف عامَّـة فرعيَّة، تقوم الأجهزة سواء في الحكومة أو في المشروعات العامَّـة أو الخاصَّـة بتنفيذها خلال فترة زمنية.[1]

وعليـه: فالفكر الإداري مرَّ بعدَّة تطوُّرات ونظريات أطَّرته وفق كل مرحلة مرَّ بها كل نظريةاستفادت من المنطلقات الفكرية للنَّظريات التَّي سبقتها وأضافت لمستها فيها،وإن اختلفوا وكانت لهم مواطن تقصير إلا أنهم استطاعوا الإرتقاء بالتفكيرالإداري وانتاج أفكارلهاما يُبرِّرهافي مجال الإدارة.

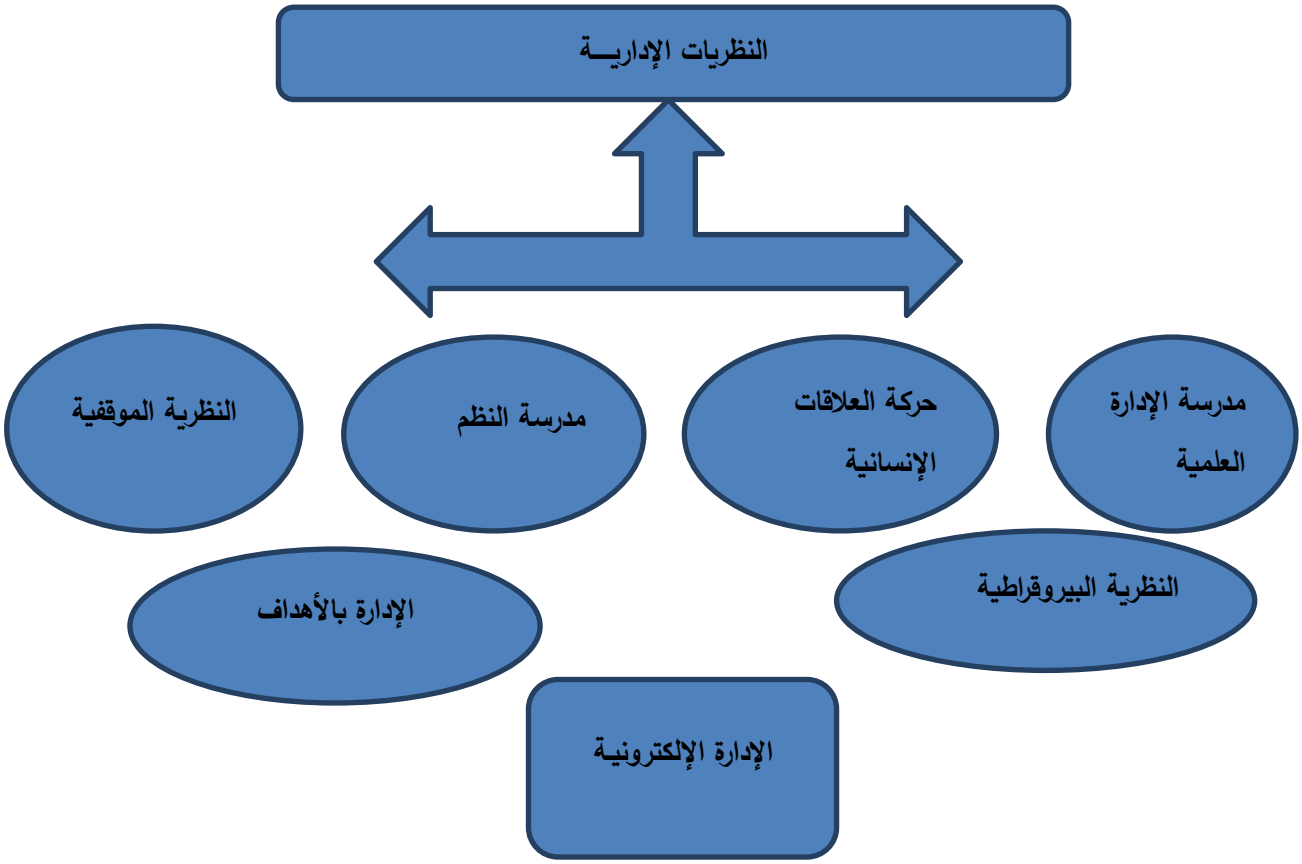

(مخطط توضيحي رقم04،المصدر:من إعداد الطَّالبة)

---

(1)اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "معجم مصطلحات عصر العولمة"،دون طبعة،دون دار نشر،سنة2003،ص34.

*المبحث الثَّالث:مفهوم الإدارة الإلكترونيَّـــــــة

ويضُّم هذا المبحث عرض للإطار المفاهيمـــي للإدارة الإلكترونية من خلال التطرُق إلى التطوُر التاريخي،وتقديم أهم التعاريف التي طرحت مدلول الإدارة الإلكترونية و علاقته بمصطلح الحكومة الإلكترونية لاسيما ذكر عناصرها وخصائصها، كما تم تناول الوظائف الخاصة بها وبيان أهميتها.

وهو بالتَّفصيـــل فيما يلي:

المطلب الأوَّل: ظهور الإدارة الإلكترونية.

المطلب الثَّانـــي: تعريف الإدارة الإلكترونيـة وعلاقته بمفهوم الحكومة الإلكترونيـة.

المطلب الثَّالث: عناصر الإدارة الإلكترونية وخصائصها.

المطلب الـرَّابع: وظائف الإدارة الإلكترونية وأهميتها.

*المطلب الأوّل: ظهور الإدارة الإلكترونيَّـــة

يعود ظهور الإدارة الإلكترونية إلى فكرة إنشاء حكومة إلكترونية،والأخيرة تعود إلى المفكر الأمريكي صاحب روايات الخيال العلمي"جون برثر، سنة1975 منخلال دعوته إلى إقامة حكومة شمولية،تُرَكز كل السلطات في يدها من خلال شبكة عملاقة وفي منتصف الثمانينات أقامت الدول الإسكندنافية مشروع القُرى الريفية القرى الإلكترونية يهدف إيصال تلك القرى إلى الخدمات التي تُلبي إحتياجات السكان بواسطة التقنية الحديثة،وهوأيضًا ما تحقق فعلاً سنة 1988 عندما قام أحد الدارسين لعلوم الحاسوب في أمريكا بنقل الفكرة إلى الواقع العملي وهو ما تسبب في إدانته جِنائيا بتُهمة الإحتيال وسوء إستخدام الكمبيوتر،وبعد 6 سنوات أخذت فكرة الحكومة الإلكترونية تطرح نفسها في المجال الإداري،وكانت إرهاصاتُها سنة1992 أثناء الحملة الإنتخابية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون بإعلانه أنه سيجعل المعلومات البُنية الأساسية القومية في بلاده،وتم اعتمادها بالفعل في فلوريدا الأمريكيةأواخر سنة 1995 بهيئة البريد الإلكتروني.[1]

وتم اعتمادها فيما بعد في كل من: هولندا، كندا، الدَّنمارك والنمسا.. و في فرنسا 1997 من خلال برنامج العمل الحكومي من أجل مجتمع المعلومات بوضع تكنولوجيا المعلومات في خدمة وتحديث المرافق العامة وتحسين فعالية الأنشطة الإدارية للدولة.[2]

وعليه، فالإدارة الإلكترونية حديثة النشأة، جاءت بعد التَّطوُر النوعي والسريع للتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونيةوالإنـتشار الهائل لشبكة الأنترنت.[3]

---

(1)أمينة بن حامد، "تجربة الجزائرنحو الحكومة الإلكترونية"،مذكرة ماستر،منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية،2013/2012،ص12.

(2)مهدي محمدناتـي، ورقة بحثية حول: "الإدارة الإلكترونيـة"،جامعة المولى اسماعيل المغرب، كلية العلوم القانونية والإقتصاديةوالإجتماعيـة، قسم قانون المُنازعات،سنة2012.

(3)العربي بوعمامة، رقاد حليمة، مقال بعنوان:"الإتِّصال العمومي والإدارة الإلكترونيَّة رهانات ترشيد الخدمة العموميَّة"، مجلة الدِّراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي،العدد09،ديسمبر 2012،ص33.

ومن هنا أضحت الإدارة الإلكترونية أحد مفاهيم الثَّورةالرَّقميَّـة ونقلة نوعية في أساليب العمل والمعاملات الإداريَّـة وأنشطة الحكومة، وفي العلاقة الإدارة مع المجتمع.[1]

أمَّا عن ظهورها في الدُّول العربيَّـة، فأوَّل دولة تبنتها هي دول الخليج خاصّة البحرين حيث تصنفت في المرتبة الأولى عربيا سنة 2008-2009.

وفي الدَّول المغاربية تبنتها المغرب سنة 2002 إثر مناظرة وطنية حول الإصلاح الإداري من خلال تنمية إستعمال تكنولوجيا المعلومات و الإتِّصالات بالإدارات.[2]

أمَّا الجزائر فقدأعلنت عن نية الولوج إلى مجتمع المعلومات علىإثر المؤتمر المنعقد بسويسرا سنة 2003،وهو الذي لم يتحقق إلا مُؤخرًا، وفي سنة 2005 تم انعقاد قمة عالمية لمجتمع المعلومات بتونس بهدف تشجيع إستخدام تكنولوجياالإعلام والإتِّصال منها: مشروع تزويد المدارس الجزائرية بأجهزة الكمبيوتر وإقامة الجامعة الإفتراضيةوالشبكة المعلوماتية للتعلم عن بعد و تحرير قطاع التكنولوجيا في الإجراءات التي تُتخَّذاتِّجاه المواطنين.[3]

ومنه نقِّدم تعريف شامل للإدارة الإلكترونية كالتالي:

هـي:توجُّه تنموي إداري أنتجته العولمة وتكنولوجيا المعلومات والإتِّصالات الهائلة وهي تجربة خاضتها العديد من الدُّول الغربيةوالعربية لترقية آدائها الإداري من خلال توظيف وسائل تكنولوجية وأدوات تقنية وأنظمة معلوماتية لتحقيق النَّوعيةوالكفاءة في العمل المطلوب.[4]

---

(1)Mail Herbert Marais Bertrand, Administration electronique ,paris 2004 , p211.

(2)مهدي محمد ناتي،مرجع سابق،ص04

(3)حزر الله فؤاد حسن،" الحكومة الإلكترونيـة في الجزائر-دراسة في إمكانية التطبيق-"، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،تخصص:السياسة عامة والإدارة المحليـة،سنة 2013/2012،ص59.

(4)stafanoRodota et des autres,Administration electronique, document de travail sur l'administration éléctronique,Bruxelle.Direction-E-service,2003,p02-03.

*المطلب الثاني:تعريف الإدارةالإلكترونيَّة وعلاقته بمفهوم الحكومةالإلكترونية

1/ تعريـــــف الإدارةالإلكترونية:

اختلفت التَّعاريف في تقديم مدلول جامع للإدارة الإلكترونية، شأنه شأن مجموع المصطلحات التي طرحها الفكر الإنساني،فكل مُؤلف وتعريفه الخاص به حسب وجهة نظره فمنهم من قدم تعريف موضوعيًّا ومنهم من قدم التعريف الإجرائي للإدارةالإلكترونية ومن هذه التعاريف بعضًا منها في ما يلي:

تُعَـرّف الإدارة الإلكترونية على أنها:

- "الجهودالإداريةالتي تتضمن تبادل المعلومات و تقديم الخدمات للمواطنين بسرعة عالية و تكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب و شبكات الأنترنت" .[1]
- تبني الجماعات العامة و تطبيقها للتكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الإتصالات في علاقاتها مع الإداريين والمُساهمين و الشُركاء في الخدمة العامة".[2]
- "التعامل مع موارد معلوماتية و الإعتماد على الأنترنتوشبكات الأعمال وعلى رأسمال المعلوماتي المعرفي الفكري في تحقيق أهدافها ".[3]
- "إدارة وتوجيــه وتنفيـذ الأعمال الإلكترونيــة،بحيث تُعد منظومة متكاملة و تقنية مفتوحة في إطار يشمل كل الأعمال الإلكترونيـة".[4]

---

(1)حسين محمد الحسن، "الإدارة الإلكترونية(المفاهيم، الخصائص والمُتطلبات)"، ط1، عَمَّان: مؤسَّسة الوَّراق للنشر، سنة2011،ص39.

(2)رضوان بروسي، "الدَّمقرطة والحكم الراشد في افريقيا"، مذكرة غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصُص: تنظيمات سياسية وإدارية،2009/2008،ص89.

(3)عبود نجم، "الإدارة الإلكترونية(الإستراتيجية والوظائف والمُشكلات)"،دون طبعة، الرياض: دار المريخ للنشر،سنة 2004،ص126.

(4)سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، "الأعمال الإلكترونية"،دون طبعة،عَمَّان: دار المناهج للنشر،سنة 2006،ص ص16-17.

وتُعرَّف الإدارة الإلكترونية أيضًا أنَّها:

– "الإعتماد على تقنيات تحتوي على ما هو كهربائي أو رقمي أو مغناطيسي أو لاسلكي بصري أو كهرومغناطيسي أو غيرها من الوسائل"، فهي "مفهوم يتسع ليشمل كل عمل إلكتروني سواء قامت به الحكومةأوالقطاع الخاص".[1]

–"عملية إلتقاء بين الحاسوب و شبكات الإتصالوالإلكترونيات المُستهلك (القائم بالخدمة)".[2]

ومنه فالإدارة الإلكترونية هي: مجموعة العمليات الخدمات والتعاملات الإدارية التي تُستخدم فيهاوسائل التكنولوجياالحديثة كالحواسيب و شبكات الإتصال المُتطورة وتعتمد في آدائها على قاعدة بيانات و معلومات هائلة بهدف تقديم الخدمة العمومية بكلِّ كفاءةوفاعلية ودون تكلفة سواء في خدمات القطاع العام

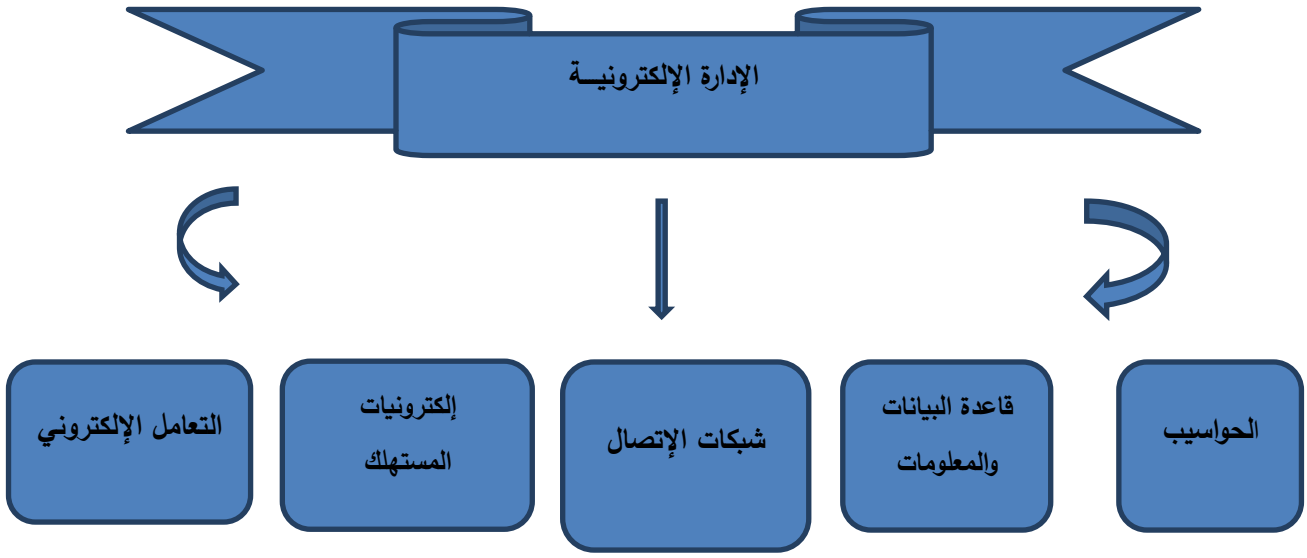

(مخطط توضيحي رقم 05،المصدر: من إعدادالطَّالبة

---

(1)عبد الرزاق الباز، "الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه"،دون طبعة،الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر،سنة 2007،ص ص84،98.

(2)محمد الصيرفي،" المرجع المتكامل في الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية"،دون طبعة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،سنة 2009،ص23

2/ علاقة الإدارةالإلكترونية بمفهوم الحكومة الإلكترونية:

لمعرفة العلاقة ما بين مفهومي الإدارة الإلكترونية و الحكومة الإلكترونية، وبعدما تم عرض مدلول الإدارة الإلكترونية لا بدَّ من عرض تعريف للحكومة الإلكترونية، حيث عرف هذا المفهوم هو الآخر – شأنه شأن الإدارة الإلكترونية– تعدُّد في التعاريف المُقدمة نقدم بعضهاوهي من خلال ما يلي:

تُعـَّرف الحكومة الإلكترونية أنَّها:

- مصطلح الحكومة يرتبط بشكل أساسي بالقانون الدستوري للدلالة على السلطة التي تتولى ممارسة الحكم في الدولة،أما مصطلح الإلكترونية**e-government** فليس المقصودبه ممارسة الحكم بطريقة إلكترونية،إنما هو توظيف شبكة الأنترنت لتقديم المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين.(1)
- " الإستخدام الإلكتروني لجميع تقنيات المعلومات والإتصالات لتسهيل العمليات الإدارية اليومية للقطاعات الحكومية".(2)
- "هي الإطارالمتكامل للتطبيقات الإلكترونية في المجال الإداري، وعملية إنتقال تقديم الخدمات الحكومية من الصيغة الورقية إلى الصيغةالإلكترونية،باستخدام أجهزة الكمبيُوترو شبكات الإتصال والبرمجيات اللازمة لذلك".(3)
- "التطبيــق الإلكتروني للخدمات المُؤدي إلى التفاعل والتواصل بين الحكومة و المواطنين وبينها وبين مؤسسات الأعمال والقيام بالعمليات إلكترونيا".(4)

---

(1) مهدي محمد ناتي، مرجع سابق،ص05.

(2)حسين محمد الحسن ، مرجع سابق ،المكان نفسه.

(3) بلعربي عبد القادر وآخرون، مداخلة بعنوان: "تحديات التحول إلى الإدارة الإلكترونية في الجزائر"، مقدمة للملتقى العلمي الدولي الخامس ،جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، دون سنة.

(4)مهدي محمَّـدناتي، مرجع سابق،ص06.

ومنه فالعلاقة ما بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية* تكمن في:

بمأنَّ الإدارة الإلكترونيَّة مفهوم أعم و يشمل كل الخدمات الإلكترونيَّة سواء كانت مقدَّمة من القطاع العامأوالخاص على حد سواء؛ فهي تتطلَّب من الإدارات الحكومية والمؤسَّسات الخاصَّة القيام بمهامها وإنجاز العمليات بطريقة إلكترونيَّـة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.[1]

وعليــه: فالحكومة الإلكترونية تُعنى بالقطاع العام، أمَّا الإدارة الإلكترونيَّة تُطبَّق في القطاع العام والخاص، وتبقى الحكومةالإلكترونية جُزءًا من تطبيقات الإدارة الإلكترونية.

الإدارة الإلكترونية:	**الحكومة الإلكترونية:**
القطاع العام والخاص	القطاع العام
مالكها إما الدولة أو الخواص.	مالكها الدولـة.
مفهوم كلـي	مفهوم جزئي(جزء من تطبيقات الإدارة الإلكترونية).

(جدول رقم 01،المصدر من إعداد الطالبة).

---

*للمزيد من التفاصيل أنظر كتاب: الإدارة الإلكترونية للدكتور حسين محمد حسن، لمعرفة التباين بين وُجهات النظر في بيان العلاقة.

(1)سحر قدوري الرفاعي، "الحكومة الإلكترونية و سُبل تطبيقها"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، دون سنة،ص308.

*المطلب الثَّالث:عناصرالإدارةالإلكترونيَّـــة وخصائصها

1/عناصر الإدارةالإلكترونيـة:

بما أنَّ الإدارة الإلكترونيَّـةهي نمط إداري جديد يُقدِّم الخدمة الإداريَّـة بكلِّ موضوعيَّـة،هذه الموضوعيَّة تُحقِّقها وسائل تكنولوجيا متطوِّرة[1]، تُشكِّل العناصر الأساسيَّة للإدارة الإلكترونيَّـة وهي :

- **الحواسيب و مُلحقاتهاHardware** :وهوعنصر هام في تشكيلة الإدارة الإلكترونية، بحيث ينبغي على الإدارةالتأكُد من قدراتها المالية لتوفير عدد كافٍ من الأجهزة لتشغيل المواقع الإدارية التابعة لها.
- **البرامـجSoftware**: تختار كل إدارة قائمة من البرامج الحاسوبية التي تُناسبها،وهذه البرامج تنقسم إلى قسمين هما:

*برامـج عامَّة، وبرامج خاصَّـة.

* **البرامج العامَّـة**: يتِم تحميلُهاعلى مُعظم أجهزة الحاسوب مثال: برامج إدارة النظام: نظم التَّشغيل مثلاً[2]، بحيث تحتوي هذه البرامج على المعلومات المكتوبة التَّي يُعطيها مُبرمِج نظام الحاسوب الآلي وتعطى التعليمات بواسطة الحاسب الآلي[3].

* **البرامج الخاصَّة**:لا يتم تحميلُها على أجهزة الحاسوب في شركات البيع لأيِ مُستخدم بل تُحَمَّل بناءًا على طلب الجِهةأو المُستخدم الذي يحتاج إليها في إدارة أعماله، وعندما تحتاج الإدارة إلى تنفيذ إجراء إداري ما على دائرتها الإلكترونية، فإن دور مبرمَجي الحاسوب تصميم البرنامج الذي يحتاجه إن لم يكن مُتوافرا في الأسواق.[4]

---

(1)Karine Gauche et RoxanaOlogeanuTaddi, l'administionelectronique,Doctoratance.MRM-cregor,université Montpellier2,2010.p02.

(2)حسين محمد الحسن، مرجع سابق ص ص69-71.

(3) فاروق سيد حسين، "الشبكة الرقمية للخدمات المُتكاملة"،دون طبعة، بيروت: دار الراتب للنشر، دون سنة،ص98.

(4) عبد الكريم بكار، "العولمـة(طبيعتها ووسائلها)"،ط3،الأُردن:دار الإعـلام للنشر،سنة 2002،ص ص71،72.

- **الشبكة الإلكترونيـــة:Network communication**

وهي أهم إنجازات عصر العولمة أتاحت التفاعُل الحُر المباشر بين أعداد هائلة من المُتعاملين وأصبحت طريقًاإلى عولمـة المعلومات والمفاهيم والأفكار،تُمثل حُزمة من الوصلات الإلكترونيـة ممتدة عبر نسيج اتصالـي للشبكات التالية: الأنترنت، الأنترانت والإكسترانت*،تُحمَل عليها قاعدة البيانات والمعلومات التي تخُص الإدارة بحيث يدخل مُوَظفو الإدارة إلى المواقع التابعة لإدارتهم عبر كلمة مرور خاصَّة بهم،وهذا للتعرُف على المسؤوليةالخاصَّة بكلِّ موظف.[1]

- **القِوى البشريـة:**

وهي عنصرهام جدًاوأصل ثابت في كل إدارة لايُمكنالإستغناء عنه،وتتمثل في: المديرين والكوادر الإدارية من أصحاب التَّخصُّص وذوو الخبرة في مجال التعامُل بالتقنيات داخل الإدارة.

- **المجتمـع:**

لابدعلى الإدارة مُراعاة ضوابط وقيم المُجتمع،إذ لا ينبغـي المساس بها وهذا من أجل جذب أفراد المجتمع إلى نظام الإدارة الجديد،هذه المشروعية للإدارة تُمكنها من تحقيق أهدافها داخل المجتمع والتي من ضِمنها: الإستقرارالإجتماعي، التنمية الإداريَّـة، وتحقيق الدِّيمقراطيَّـة.[2]

- **الأنظمة والتَّـــشريعات:**

هي الأساس الذي يقوم عليه عمل أي إدارة، والإدارة الإلكترونيَّـة تحتاج إلى هذا العنصر، بحيث تُعد هذه الأنظمة داعمة لتطبيقها وتعميمها، ثم إنَّ التَّشريعات لها دور أساسي في ضبط المُمارسات الإداريَّـة داخل الإدارة.[3]

---

*الأنترنـت: شبكة الشبكات، الأنترانت: شبكة أنترنت مُصغرة تكون عادة شبكة داخلية في الشركة تستعمل ملقم ويب موصول فقط في الشبكة المحلية للشركة، الإكسترانت: شبكة مُكونة من شبكات أنترنت ترتبط ببعضها عن طريق الأنترنت، تربط شبكات المُتعاملين الشركاء و مراكز البحث: للمزيد من المعلومات أنظر إلى منتدى الدكتور أحمد فرج لعلوم ودراسات المعلومات على الرابط الإلكتروني:http//Ahmed farag.bb.flash.net/t28-topic

(1)حسين محمَّد الحسن، مرجع سابق،ص47.

(2) Laskri Mohamed Tayeb,Fichie technique,Le E- governement Administration electroniqueDéfis et perspectives,DPT d'informatique,Université de Annaba,sans date.

(3)حسين محمد الحسن، مرجع سابق، ص ص73،74.

2/ خصائص الإدارة الإلكترونيَّـــة:

للإدارة الإلكترونيـــَّة عدّة خصائص و مُميزات تتسِّـم بها:

1. **السُّـرعة والوضوح:** فميـزة الإدارة الإلكترونيَّـة السُّرعة بحيث تقوم بإنجاز المُعاملات الإداريَّـة وإرسالهاواستقبالها واسترجاعها في وقت وجيز،فهي تقوم على سلاسة الآداءوالفعالية فهي أداة فعَّالة من طرف مُطبقِيـها في دوائرهم الإداريَّـــــة.(1)
2. **عدم التَّقيُّـد بالزَّمان و المكان:** بواسطة الإدارة الإلكترونيَّـة بالإمكان الإلتقـاءإلكترونيًّا وعقد لقاءات ومُحاضرات و مؤتمرات، ولا تتقيَّـد بوقت مُحدَّد،فبإمكانناالتَّعامُل بها متى أردنا، فمواقعها مُتاحة طِوال الوقت بغض النَّظر عن أماكن المُتعَامِل معهم.
3. **إدارة للمعلومات وليس للإحتفاظ بها:** فالإدارةالإلكترونيَّـة تهتَّم بإدارة الملفات، ولا تقوم بتكديسها داخل الأرشيفات شأن الإدارات التَّقليديَّـة،فهي تعتمد على قاعدة معلومات هائلة تُداولهاوتوظِّـفها.(2)
4. **الإدارة الإلكترونيَّة إدارة مرِنة بفعل التَّقنيَّـة:** فهي تتميّز بإمكانيَـة التَّجاوب السَّريع مع الأحداث فهي تُساير كل تطور ومفتوحة على كل المُتغيرات التِّي تُحيط بها عكس البيروقراطيةالمنغلِقة.(3)
5. **الشَّفافيَّـة:** تتطلَّب الإدارة الإلكترونيَّـة الإفصاح عن المعلومات، كونهاإستراتيجيةيتطلّبهاالعمل بالإدارة الإلكترونيَّـة.(4)
6. الإدارة الإلكترونيَّـة وسيلة للقضاء على الفساد الإداري ومظاهره بفعل التعامل والرقابة الإلكترونييّن.(5)

---

(1) بدر محمّد السيد القزاز، "الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري(دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي)"، ط1،الإسكندرية:دارالفكر الجامعي، سنة 2016 ، ص ص51-53.

(2)عبد الرحمان توفيق، "الإدارة الإلكترونيـة و تحديات المستقبل"،ط2،القاهـرة:مركز الخبرات المهنية للإدارة،سنة2005،ص136.

(3) حسيـن محمد الحسن، مرجع سابق، ص ص76-78.

(4)Assarsaid et Boughzala Imad, Administration Eléctronique ,constats et perspectives, Paris Hérmés,2007,p326.

(5)بدر محمد السيد القزاز، مرجع سابق، المكان نفسـه.

*المطلب الرَّابع:وظائف الإدارة الإلكترونيـَّةوأهميتها

1/وظائف الإدارة الإلكترونيـَّة:

للإدارة الإلكترونية عدَّة وظائف تقوم بها لتحقيق أهدافها في المجتمع وهي:

- **التَّخطيط الإلكتروني:**وهو أسلوب مبتكر يضمن بساطة الإجراءات و مُرونة التنفيذ بفعل استخدامه لنُظُم جديدة للمعرفة، مثال: نُظُم دعم القرار وهو يُساعد على استشراف المُستقبل.
- **التَّنظيـم الإلكترونـي:**يقوم على تقاسُم المعلومات والمعرفة، والهدف منه:هدم نمط التنظيم التقليدي وتحريره من الهرميةوالإنتقال من الهرميَّة إلى النظام الأُفقي القائم على إدراج الأُسلوب التشاركي من خلال مُشاركة جميع منْسوبي الإدارة الإلكترونية في إتِّخاذالقرار،فالتنظيم الشبكي يضمن لهم سهولة الإتِّصال.
- **التوجيـه الإلكترونـي (القيادة):**ومعناه إرشاد الأفراد نحو تنفيذ أعمالهم بدقة للوصول إلى الأهداف المنشودة وتحقيق ما تصبو إليه القيادة والتي تعني فن التأثير في الآخرين لممارسة أعمالهم، فتوجيه الموظفين إلكترونيًا مهِمة من مهام القائد الإلكتروني، فهو يستند على استخدام تقنية الأنترنت، وامتلاك الحُلول و البرامج السَّريعة للتنفيـــذ.
- **الرقابـة الإلكترونيـَّـة:** هي الأُخرى وظيفة من وظائف الإدارة الإلكترونيـَّـة، حيث حقَّقت بها الأخيرة إنجازات باهرة وجعلت منها ضمانة للوقوف عند مواضِع الصَّواب والإنحراف، وهذا بحُكم توافرها على برامج تُشخِّص الخَلل و تظهر النَّتائج بسرعة.[1]

ومنـه:فالرقابة الإلكترونيَّة وظيفة ناجعة، فهي تستند على التَّقييّم الإلكترونـي وعلى أساليب تفتيش إلكترونيَّة من خلالها تتم المُراقبة لأعمال وأنشطة المنظمة.[2]

---

(1)حسين محمد الحسن،مرجع سابق،ص ص79-99.

(2)حسام الدين حسن عطية حمدونـه، مداخلة بعنوان:" تطوير عمليات صنع القرار الإداري في ضوء الإدارة الإلكترونيـة بمحافظة غزة"، مقدمة لمؤتمر تنمية الموارد البشرية في القطاع الفلسطيني، غزة، سنة2015 .

2/أهميـــّة الإدارة الإلكترونيـة:

للإدارة الإلكترونية أهميَّـة بالغة حيثما تم تطبيقها، وتتمثل في ما يلـي:

أ/ أهميتها بالنسبة للقطاع الخاص:

- المساهمة في فتح أسواق جديدة محليًا وعالميًا بفعل الشبكة الإلكترونية وسهولةالإتصال وزيادة قدرة وصول المؤسَّسات إلى السوق.
- القُدرة على الإستجابةالسريعة لِما تحتاج إليه الأسواق العالمية بفعل قاعدة المعلومات وإمكانية الإطِّلاع على مستجداتها.
- التَّخلُص من أعباء التعامُل الورقـي وما يترتَّب عليه من إهدار الوقت و الجُهد و التَّلف لأوراق الشركات والمُؤسَّسات لإمتلاكهاأجهزة حفظ البيانات.

ب/ أهميتها بالنسبة للقطاع العام:

بفضل الإدارةالإلكترونية تمكنت الإدارات العامة والحكوميَّـة من التَّغييِّر في أساليب التعامل و تقديم الخدمة من أساليب تقليدية جامدة إلى أساليب حديثة تكنولوجيَّـة وهي الأساليب الإلكترونيةوالتي ساهمت

- تسهيل تقديم الخدمات للمواطنين تنمية الكوادر الإدارية وتأهيلها و تدريبها على أصول التعامل مع التقنية الحديثة.
- سهولة التواصل مع الإدارات بغض النظر عن أماكن تواجدها وزمن التواصُل.
- الدقـة والوضوح في العمليات الإداريَّـة المُقدَّمة[1]،فالإدارة الإلكترونية تقوم على فلسفة أنَّ الإدارة مصدر الخدمات، والمواطن والشُّركاء زبائن وعُملاء يرغبون في الإستفادة من الخدمات، ومنه لا بدَّ من تقديـم هذه الخدمات بدقـة و موضوعيـَّة.[2]

---

(1)حسين محمد الحسن،،ص ص61-68.

(2)محمد فلاَّق، رضوان أنساعد، مُداخلة بعنوان "الإدارة الإلكترونية(مفهومها و تطبيقها ومتطلباتها)"،مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ،دون سنة.

*المبحث الرَّابع: الإنتقال من الإدارة التقليديَّة إلى الإدارة الإلكترونيَّـة

ويتم التَّـطرق في هذا المبحث إلى التَّحول الذي شهده مجال الإدارة من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونيـة بإسقاط الضوء على عدة عناصر تم تناوله وفق مطالب وهي عرض لأهم أسباب الإنتقالوأهدافه و مجالات تطبيـق ونتائج هذا الإنتقال،وهو مفصَّـــــل في ما يلـي:

المطلب الأوَّل: أسباب الإنتقال إلى الإدارة الإلكترونيـَّة.

المطلب الثَّانـــي: أهداف الإنتقال إلى الإدارة الإلكترونيـَّة.

المطلب الثَّالث: نتائج الإنتقال إلى الإدارة الإلكترونيـــَّة.

المطلب الرابع: مجالات الإدارة الإلكترونـيـــَّة.

*المطلب الأوَّل:أسباب الإنتـقال إلى الإدارةالإلكترونيَّـــة:

كان النَّمط الإداري السائد قبل تبني الإدارة الإلكترونية هو الإدارة التَّقليدية التِّي إستمدت أُسُسها من النظرية العلمية و البيروقراطية، والذِّي لم يعد موجودا، بل أخذت مكانه الإدارة الإلكترونيَّـة وهذا على إثر عدة دوافع وأسباب أهمُها:

- الدَّافع الأول والرَّئيسي إلى تبنِّي هذا النَّمط الإداري هو البيروقراطيَّـة ومظاهرها السِّلبية ما جعل التفكير مُنصَّب حول ضرورة إيجاد نمط مُغاير يُحَسِّن الآداء الإداري، ففي الجزائر مثلاً طغت صورة سيئـة عن الإدارات بسبب البيروقراطية وتجذُرها في التَّعامل الإداري من خلال مظاهرها كالتعطيل الإداري، كثرة التعقيدات و الإجراءات و غيرها من المظاهر السِّلبيَّـة ما أدَّى إلى وجوب القضاء على تلك الصورة السيئة وإعادة إصلاحها وتحسينها.[1]
- تسارُع التقدم التكنولوجي و الثَّورة المعرفيَّـة المُرتبطة به: حيث أضحى إستعمال التكنولوجيافي معالجة المعلومات وفي مجال الإدارات بصفة عامة يُؤدي دورًا مُتميزًا في القيام بالخدمات بكل كفاءة وفعالية.[2]
- توجُّهات العولمــة نحو تقويةالرَّوابط الإنسانية :حيث تُعد العولمة ثورة في مجال التكنولوجيا و الإتِّصال بحكم هدفها الرئيسي والمتمثل في وضع الأشياء على مستوى العالم وإحداث تقدُم هائل في مجال العلم والتِّـكنولوجيا والمعلوماتيَّـــــة في كل مناطقه*[3].

---

(1)plusieurs des proffeuseurs,L'administration publique en Algérie et modernisation administratif,université constantine2,laboratoire grand maghreb.Economicet société,un séminaire international,28/29avril02014.

(2)محمد محمـّد الهادي، "تكنولوجيا المعلومات و تطبيقها"،ط1،عَمَّان:دار الشروق للنشر،سنة 1989،ص48.

*للمزيد من التفاصيل حول العولمة، انظر كتاب العولمة ، للدكتور صالح الرقب(دون طبعة، دون بلد النشر، دار البحار للنشر، دون سنة،ص03).

(3)محمد عبد القادر حاتم، "العولمـة ما لها و ما عليها"،دون طبعة ، القاهرة:الهيئة المصرية العامة للنشر،سنة 2005ص62.

بحيث تُحدِّث بهذا سُوق عالميةموحدة يُميِّـزهاالإنفتاح على السِّلع والخدمات ما يُحقّق للأفرادمالكي السِّلع وأصحاب مُعاملات البيع والشِّـراء أرباحًا حقيقيَّة في ذلك السُّوق،وهو ما يؤدِّي إلى رِضاالأفرادالمُتعامِلين ومنه تقويةالرَّوابط الإنسانيَّـة بينهم.

- **التَّحولات الدِّيمقراطية** : فكثير ما يُصاحب كل تحوُّل ديمقراطي إصلاحات تمسُّ جميع المجالات منها:الإصلاحات الإداريَّـــة.
- تزايُـدالضَّغط الشَّعبي على الحُكومات وتطلُّعات المواطنين للحصول على خدمات أفضل وأسرع وهو ما تأتَّى من خلال شعور كل مواطن بحقه في الحصول على خدمات جديدة ومُتطوِّرة وسريعة[1].
- تعزيز آداء الإدارات خاصَّة الحكوميَّـة منها و تحقيق إدارة رشيدة و فعَّالة وهذا بعصرنة قطاع الإدارة وإدخال الإصلاحات الإداريَّـة وهوالمرهون بالإدارة الإلكترونيَّـة.[2]
- حتميَّـة تحقيق الإتِّـصال المستمِّر مابين العاملين.[3]

..وممَّا تقدَّم أستخلـص:

الإنتـقالإليها كان ضرورة أملتهاالظُّروف العالميَّـة وأضحت من مُحدِّدات النَّجاح لأيِّ مُؤسَّسة، فالإدارةالتَّي تنتهج في آداءخدماتهاالأساليب التِّكنولوجيَّـةوالتِّقنيات العلميَّـةوالأنظمة الرَّقميَّـةإنَّماهي الإدارة التي تتخذ من النَّجاح طريـقًا[4]،بحُكم أنَّهاأضحت النَّمط الإداري الذِّي أرسى مبدأ الجودة في تقديـم الخدمات العموميَّـة.[5]

---

(1)حمَّاد مُختار، "تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام و تطبيقاتها في الدول العربية"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصُص: تنظيم سياسي وإداري،2007/2006، ص ص11-13.

(2)سوزان موزي، "الثورة المعلوماتية والتكنولوجية و سياسات التنمية"،ط1،بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر،2009،ص139.

(3)كلثم محمد الكبيسي، "متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات بقطر"، مذكرة ماجيستر، منشورة، الجامعةالإفتراضية الدولية، تخصص: إدارة الأعمال،2008،ص ص59،60.

(4)رأفت رضوان، "الإدارة الإلكترونية"،دون طبعة، القاهرة: دون دار النشر، دون سنة، ص05.

(5)

Munozcanavate and AnatonioHipola ,Electronic administration in Spain,governmentquarty 2011,pp74-90.

*المطلب الثَّاني:أهداف الإنتـــقال إلى الإدارةالإلكترونيَّـــــة

لم يكن الإنتقال من الإدارة التَّقليديـــَّة إلى الإدارة الإلكترونيـــَّة إلاَّ لتحقيق أهداف لم تكن لتُحَقَّق في الإدارة التقليديـــَّة، ومن هذه الأهداف ما يلي:

- محاولة إعادة هيكلةوإصلاح المؤسسَّات التَّقليديـــَّة الحالية لتحسين الآداء الإداري التقليدي.
- إنجازالمُعاملات الإداريـــَّة بسرعة لربح الوقت وتقليل التَّكلفة.
- إعادة النَّظر في الموارد البشريـــَّة المُتاحة والعمل على رفع كفاءاتها ومهاراتها وتنميتها تكنولوجيًا لربط الأهداف بالإنجاز.
- تسهيل عملية المُشاركة والتَّعاون من خلال تبنِّي الأسلوب التَّشاركي وهو مبدأ أساسي تنبَني عليه الإدارة الإلكترونيـــَّة، وهذا لإعداد وتحديد الأولويات وتوجُّهات الدولـة.[1]
- مواكبة العصر التِّقني ،عصر المعلومات والتَّطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات واعتمادها كآداة ضروريـــَّة لإنشاء البيانات التِّي تخُصُّ الإدارة الإلكترونيـــَّة.[2]
- تحسين مُستوى العمليات الإداريـــَّة و ترشيد القرارات.
- تدعيمالشَّفافيـــَّة، بالقضاء على الرُّوتيـــن الإداري والبيروقراطيَّة وحجزالمعلومات.

فالهدف الأسمى لهذا الإنتقال هو توفير المعلومات والبيانات لأصحاب القرار بالسُرعـة و الوقت المُناسبَين ورفع مستوى العملية الرقابيـــَّة وتوظيف التكنولوجيا لدعم ثقافة مؤسَّسيـــَّة ايجابية لدى كافة العاملين.[3]

---

(1) رفيق بن مُرسلي، "الأساليب الحديثة للتنميـــة الإداريـة بين حتمية التَّغيّـــير ومعوقات التطبيق(دراسة حالةالجزائر 2001-2011)"،مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصُص: تنظيمات سياسية وعلاقات دوليـــة،2011/2010،ص13

(2) نضال البزم، "تكنولوجيا المعلومات"،دون طبعة، الأردن: دار حمورابي للنشر،سنة 2007،ص08.

(3) محمد جمال أكرم عمار، "مدى تطبيق الإدارة الإلكترونيـة ودورها في تحسين آداء العاملين في وكالة غوث"،مذكرة ماجيستر، منشورة، الجامعـة الإسلامية بغزة، تخصُص: إدارة الأعمـال،سنة 2009، ص34.

*المطلب الثَّالث: مجالات الإدارة الإلكترونيَّـــة

مع عصر العولمة أصبحت الإدارة الإلكترونيـة تُطبَّق في العديد من المجالات، وهذا على إثر ما أفرزته العولمة من تأثير وانتشار على مُستوى جميع الأصعدة في الحياة،فالإدارة الإلكترونيَّـة غزت جميع الأنشطة والأعمال،فلا يمكن تصوُّرأيّ نشاط في وقتنا الرَّاهن بدون إستعمال أدوات و تقنيـاتالحاسوب والإتِّصالات، بل أصبحت هذه التِّـقنيات جزء من السِّياسات الإقتصاديَّـة،الإجتماعيـَّة، الثَّقافيَّـة....ودعامة أساسيَّـة لأيّ تطوُّر أو تقدم في كل مجالات الحياة [1]، خاصَّة في ظل إنتشار الأنترنت وخدماتها ودورها الفعَّال في تبادل المعلومات مع مختلف المستفيدين في العالـم، فقد أضحت مدخل إليه كلَّه وغزت جميع المجالات الإقتصاديـة، الإجتماعيـة، السِّياسيَّـة... وغيرها و جميع القطاعات فهي تستعمل في القطاعين العام والخاص.[2]

وهذ بعض الأمثلة كالتالـــي:

- في المجال الإداري:

أصبح التَّسييِّـرالإداري يقوم على العناصر الأساسية للإدارة الإلكترونيَّـة من أجهزة إلكترونية و شبكات الأنترنت ضمانًا للآداء الفعَّال والنَّـوعي في مجال المعاملات والعمليات الإداريَّـة بشتى أنواعها،مثل:

-إجراء الإستخـــراج الإلكترونيلوثائق الحالة المدنيَّـة في إطار إستراتيجيَّـة البلديَّة الإلكترونيَّـة وكذلك الأمر بالنِّسبة لوثائق المحكمةمن خلال النِّظام الآلـي لتسيِّير الملف القضائـي والبطاقة المغناطيسيَّـة لكلِّ مسجون ونظام صحيفة السَّوابـــق القضائيَّـــة*.

---

(1) عشورعبدالكريم،" دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية بالو.م.أ والجزائر"، مذكرة ماجيستير، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصّص: الديمقراطية والرشادة،سنة2010/2009،صص147،131.

(2) مفيدالزيـدي،"قضاياالعولمةوالمعلوماتيـة"،ط1،الأردن: دارأسامةللنشر ،سنة2003،صص179،188.

*نظام صحيفة السَّوابـق القضائيَّـة: هو نظام يمكن من خلاله تسليم الصَّحيفة رقم 03 للمواطن والصَّحيفة رقم 02 للإدارات العموميَّة في وقت قصير ومن أي جهة قضائية متواجدة بالتِّراب الوطني:للمزيد من المعلومات أنظر في مذكرة الماجيستير لعشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص147.

- **في المجال التربوي التعليمي و التعليم العالي:** أصبحت عملية التَّسجيل للجامعة عمليَّـة إلكترونيَّـة من خلال إتاحة الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة التَّعليم العالي،وأصبح حساب المُعدَّلات إلكترونيًّا من

خلال البرامج الحاسوبيَّـة المتطوّرة وهذا لضمان الدِّقة و الموضوعيَّـة في الآداء، وإقامة الجامعات الإفتراضيَّـة.

– **في المجال الإقتصادي** :أصبحت عمليَّـة الإستثمارأمرهيِّن لأصحاب السِّلع و الخدمات نظرا للتَّسهيلات التِّي أتاحتها شبكة الأنترنت في إطار التَّعامل الإلكتروني،إذأصبحت فضاءًاللإنفتاح على الأسواق العالميَّـةأينماكانت و حيثما وُجِدت.

– **في مجال البريد والإتِّـصالات:** أصبحت المعاملات الإدارية إلكترونيَّة وأصبحت البطاقة المغناطيسيَّة أمر ضروري لتسهيل عملية إستخراج المبالغ الماليَّـة من خلال بطاقات السَّحب الإلكترونية والإطِّلاع على الرَّصيد إلكترونيًا.[1]

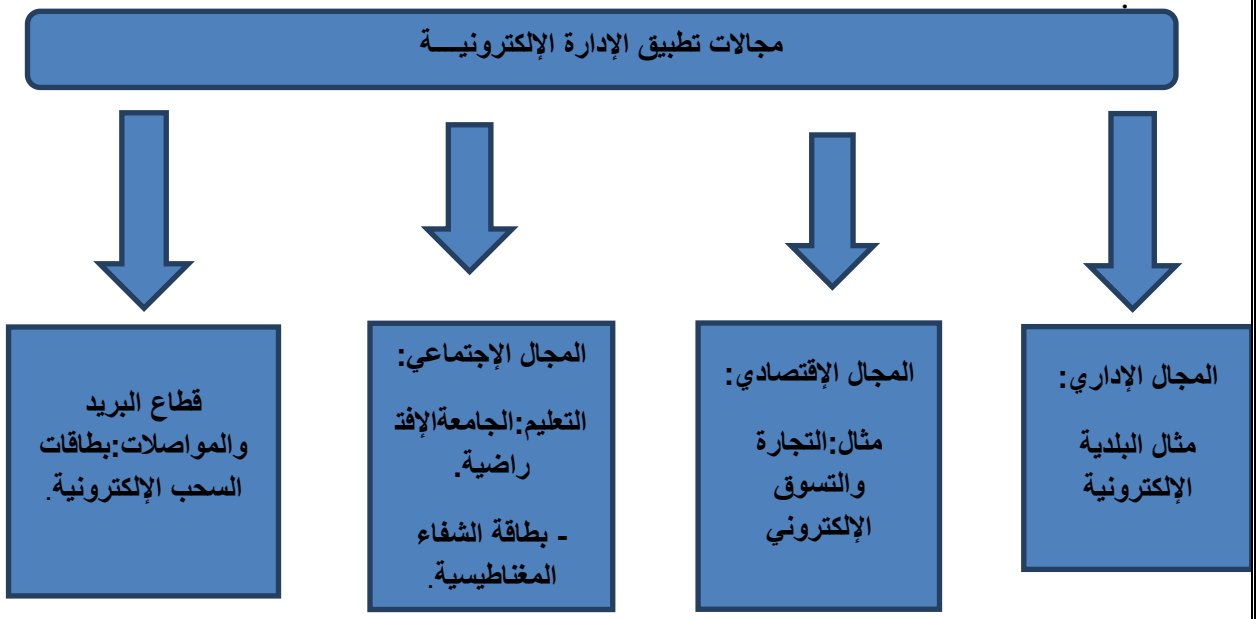

(مخطط توضيحي رقم06،المصدر:من إعداد الطالبة).

---

(1)سميرة مطر المسعودي، "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة"، مذكرة ماجستير، منشورة، الجامعة الدولية الإفتراضيَّة، المملكة المتحدة، دون سنة،ص39.

*المطلب الرَّابع: نتائج الإنتقال إلى الإدارة الإلكترونيَّـــة

إنَّ تطبيق الإدارة الإلكترونية تترتب عنه عدة نتائج،لا يمكن حصرها في الإيجابية فقط، بل هناك نتائج سلبيـة أيضا وهي كالتالـي:

1/ النَّتائج الإيجابيـَـة:

- تسريع الخدمات للعاملين والمتعاملين وإختصار وقت تنفيذ المعاملات الإدارية.
- نقل الوثائق إلكترونيًّا بأكثر فعاليَّة وتقليل التكلفة.
- التَّـقليل من تأثير العلاقات الشَّخصيَّة غير الرسميَّة على إنجاز الأعمال.
- توفيـر الشفافيَّة والمُساءلة وتشجيع المبادرات.
- توسيـع المُشاركة في المعلومات وتبادلها من خلال أساليب التقنيَّـة الحديثة.
- تبسيط الإجراءات داخل المؤسَّسات والأجهزة الإداريَّـة.

ولتتجلى النتائج الإيجابية أكثر تم تقديم الشَّكل التَّالـي:

الإدارة التقليديَّة	الإدارة الإلكترونيَّة
- تنظيم هرمي. - هيكل قائم على الوحدات. - التَّنظيـم الرأسي. - سلطة الأوامر الخطية والرئيس المباشر واحد. - التَّعليمات الحرفيَّـــة. - انفراد القيادة بالقرار. - التَّحكم في المعلومات وسريتها.	- تنظيم مصفوفي. - هيكل قائم على فرق العمل الجماعية. - التَّنظيـــم الأفقي. - القيادة الإستشاريةورؤساء متعددون. - سلطة مرنة،وإجتهادات الأفراد. - القرار بالمشاركة. -الشَّفافية وإتاحة المعلومات للإستفادةمنها.

2/ النتائج السلبيَّـــــــة:

بالرَّغم من الإيجابيات الكثيرة والمزايا المتعدِّدة لتطبيـق الإدارة الإلكترونيَّة،إلاَّ أنَّـهالم تسلم من السِّلبيات والتِّي منها ما يلي:

– **البطالة:** فتطبيق الإدارة الإلكترونيَّـة يؤدِّي إلى خلق مشكل البطالة؛ذلك أنَّها تستدعي التَّوسيـع في إستخدام التِّـقنية والأجهزة الإلكترونيَّـة،ما قد يؤدِّي إلى الإستغناء عن العاملين والموظفين ،وبالتَّالي خلق مشكل الحاجة إلى العمل.

– **فقدان الخصوصيَّـــة** : فالتَّعامل الإلكتروني يُمكِّن الأفراد من الإطِّلاع على خصوصيات الآخرين والمعلومات الشَّخصية الخاصَّة بهم،مثال:التَّعرُف على فاتورة إستهلاك الكهرباء لأيِّ شخص من طرف الموظَّف وهذا بإدخاله رقم الهاتف بالنسبة لأي فاتورة ما.

– تنامي ظاهرة التَّجسُّس الإلكتروني.

– زيادة التبعيَّة للخارج: فمعظم التِّكنولوجيا مستوردة من الدُّول المتقدمة.

– **فقدان الآمـــان:** يؤدي التَّعامل الإلكتروني إلى فقدان الأمان تمامًا في كثير من التَّعاملات والتي أهمها:التَّحويلات الإلكترونيَّـة والتَّعامُلات الماليَّـة عن طريق بطاقات الإئتمان.[1]

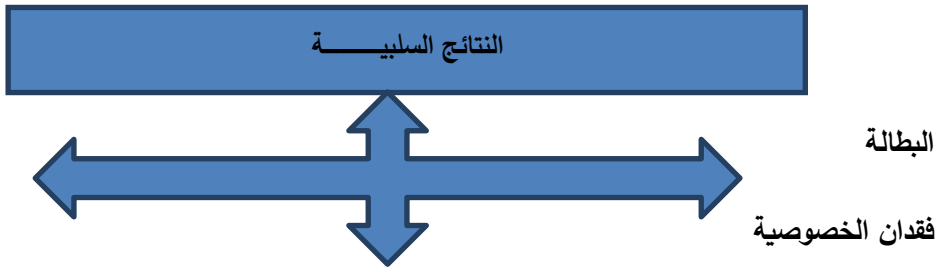

(مخططتوضيحيرقم:07،المصدر: منإعدادالطالبة)

---

(1)الوافي رابح ،"محاولة إرساء الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية(دراسة حالة دائرة سيدي عيسى)"،مذكرة ماجيستير،منشورة،جامعة أكلي محند أولحاج،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الإقتصادية،تخصُّص:إدارة الأعمال،سنة2015/2014،ص ص 102،103.

الفصـل الثَّانــي:

ماهيـــَّة التَّنميـَّة المحليـَّـــة

* المبحث الأول: مفهوم التنمية

* المبحث الثاني :تصورات فكرية حول التنميـة.

* المبحث الثالث: مفهوم التنمية المحلية.

* المبحث الرابع:الإدارة الإلكترونية مطلب لتفعيل التنمية المحلية..

ويتم من خلال هذا الفصـل عرض للإطار المفاهيمي للتَّنميَّـة المحليَّة من خلال التَّطرق أوَّلاً إلى تقديم المفهوم العام للتنمية و كلُّ ما يتعلق بها من تعاريف مقوِّمات وأهـداف وإدراج أهم التَّصورات الفكريَّـة التِّي وضَّحتها إجتهادات بعض المُفكرِّين، ثمَّالإنتقال إلى تقديم أساسيات التنميَّة المحليَّـة بدءًا من التَّطور التَّاريخي إلى التعريف، المقوِّمـات، الأهداف وصولاً إلـى العوائق، ثمَّ الحديث عنها كغاية تستدعي توفير عدَّة متطلباتوشروط من بينها الإدارة الإلكترونيـَّة، وفي هذا بيان لشروط إرسائها داخل المجتمع المحلي وكيفية هذا، ومساهمتها في تنميَّة المجتمع المحلـي وعوائق تطبيقها.

وأهم النِّقاط التِّي تناولها هذا الفصـل:

–تقديـممفهوم عام للتنمية(تطوُّرها، تعريفها وخصائصها، مستوياتها ومجموعة التَّصورات الفكرية التي قُدِّمت بشأنـها).

–تقديـم مفهوم شامل للتنمية المحليـَّة (التطور التاريخـي، تعريفها ومقوماتها، وعوائقها).

– تقديـم الإدارة الإلكترونيـة كمطلب لتحقيق التنمية المحليـَّة(شروط تحقيقها في المجتمع المحلي، كيفيـة تحقيقها، مساهماتها في تنمية المجتمع المحلـي و عوائـق ذلك.)

تعد التَّنميــة أهم المواضيع التي شغلت الدِّراسات منذ عدَّة عقود، فقد أضحت قضية محوريَّــة بحكم غايتها وفاعليتها وحاجة الجماهير بأكملها إليها، هذه الفاعليَّة جعلتها تواكب التَّطور إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي، فمن التَّنمية بالمفهومالإقتصادي إلى التنمية المحلية إلى التنمية المستدامة إلى التنمية البشريـة وغيرها.

فالتنمية المحليَّة أهم المفاهيم التِّي دعت إليها ضرورة تنمية المجتمعات المحلية في أيَّ دولة، ولتحقيق الأخيرة لابدَّ من تفعيل عدَّة مطالب وأهداف تختلف حسب مجالات الحياة، ومن هذه المطالب والشُّروط نجد الإدارة الإلكترونيـَّة التِّي أضحى الإهتمام بها شرط أساسي و ضروري لعملية التنميَّة،فهي في عصرنا الرَّاهن أساس التنمية الإداريـَّة،ومنه للتنمية ككل ،بحيث أصبح الإهتمام بهافي كلِّ القطاعات المسلك الوحيد للنُّهوض بعملية التنميـَّة.

وعلى إثرهذاالتقديم أقدم الأسئلةالتاليـة:

– كيف تطور مفهوم التنمية؟ والتنمية المحلية؟وما المقصود بهما؟

– ماهي الإسهامات الفكرية التي ساهمت في التنظير للتنميـة؟

– لماذا تُعد الإدارة الإلكترونيـة مطلب لتفعيل التنمية المحلية؟وكيف يمكن إرساء الإدارة الإلكترونية في المجتمع المحلـي؟ وما عوائق عملية تطبيقها فيه؟

ونُرفِّق هذه الأسئلة بالفرضيات التاليـة:

– التنمية عملية تطوير شامل لكل المجالات.

– للتنمية المحلية عدة أهداف، لا يُمكن إحداث التنمية إلاَّ بتحقيق تلك الأهداف المُسَطرة.

– للتنمية المحلية عدة وسائل لايُمكن التخطيط و لا القيام بتنمية دون وسائل و آليات تُدعِّم إنطلاقاتها.

– هناك عدة ضوابط و شروط ينبغي إحترامُها لإرساء الإدارة الإلكترونيَّـة في المجتمع المحلي و تحقيق تنميته، لاسيما القضاءعلى العوائق والسِّلبيات التِّي ترافق عملية التَّطبيـق.

*** المبحث الأوَّل: مفهـوم التنميـــّة

وفيه يتم التطرق إلى عرض كل ما يتعلق بالتنميـــة: تطورها التاريخي، تعريفها وخصائصها، مستوياتهاومجالاتها، وهو مُفصَّـل فيما يلـي:

المطلب الأوَّل: ظهـور المفهـــوم.

المطلب الثَّانـي: تعريف التنميـــة وخصائصها.

المطلب الثالث: مستويات التنميـــة.

المطلب الـرابع: مجالات التنميـــة.

*المطلب الأوّل:التَّطور التَّاريخي للتَّنميَّـــــة:

أثبتت الدِّراسات والأبحاث السِّياسية والإقتصاديَّة، أنَّ التنمية المحلية ظهرت و طُرِّحت منذ الحرب العالميـَّة الثانيـَّة[1]،بحكم ما ميَّـز هذه الفترة على الصَّعيد السِّياسـي وهو إستقلال غالبيَّة الدُّول في العالم و خروجها من دائرة الإستعمار.

هذا الإستقلال كان حتمية وخَيار وحيد أمام تلك الدُّول للخروج من التَّخلف، وإصلاح الأوضاع الناتجة عن تلك الأزمة الأمنيَّة ،بحيث أصبحت التَّنمية غايـة ومسعى هذه الدُّول، خاصَّة مع ظهور فرع مستقِّل من النَّظرية الإقتصادية وهو إقتصاديات النُّمو[2]،والذِّي أثبت أنَّ بدايات التنميَّـة كان مدلولها إقتصاديًا يقتصر على الجانب الإقتصادي فقط، بحكم التَّصور الغربي السَّائد لمفهوم التنميَّـة آنذاك و المنبعث من خلال مشروع مارشال لمُساعدة أوروبا في إعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثَّانيـة، فقد كانت المساعدة المالية تلك في نظرهم تشكِّل التنميـة و التي تُرادف معنى النمو الإقتصادي[3]،والنُّمو الإقتصاديهو التَّقدم المادي و التَّصنيع والتقدم الإقتصادي.[4]

... ومنه نستخلص أن التنمية في أوَّل ظهورها فترات ما بعد الحرب العالميـة الثانية كانت تعني بالأساس النُّمو الإقتصادي ،وتركِّز على الجانب المادي فقط، فكل مساعدة ماليَّة ودعم مادي لمساعدة الدُّول المتضررة من الحرب العالمية الثانية هو التنميـَّة، ما يعني أن المفاهيم الأخرى المُرتبطة بالتنمية تمت لاحقا وهي:التنمية المحليَّة، التنمية البشرية، التنمية المُستدامـة...وغيرها.

---

(1)صيف سيمونز،"العولمة و القواعد الجديدة للتنمية"،دون طبعة، القاهرة: دار الكتاب الحديث للنشر،سنة 2008،ص11.

(2)وفاء معاوي،"الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وحكومة مقارنة،2009-2010،ص45.

(3) رفيق بن مرسلي، مرجع سابق، ص ص16،17.

(4) صليحة مقاوسي،هند جمعوني، "قراءات حديثة في التنمية"، مُداخلة مُقدمة للمُلتقى الوطني حول الإقتصاد الجزائري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2009-2010.

والجدول التالـي يُوضح أهم التطورات لمفهوم التنميـــة[1]:

الفتـــرة	دلالات التنميـــــة
نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين	التنمية = النمو الإقتصادي
من منتصف الستينيات إلى سبعينيات القرن العشرين	التنمية = النمو +التوزيع العادل
من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينات	التنمية الشاملة (الإهتمام بتنمية جميع جوانب الحياة: الإقتصادية، الإجتماعية،الثقافية.....)
فترة 1987	التنمية المستدامة (النمو الإقتصادي+ التوزيع العادل + الإهتمام بكل جوانب الحياة الإقتصادية، الإجتماعية ،الثقافية...)
1992-1999	التنمية البشرية (تحقيق مستوى حياة كريمة و الصحة للسكان)

(جدول رقم03، المصدر: من إعداد حسين عبد القادر، مرجع سابق،ص52.)

---

(1)حسين عبد القادر، "الحكم الراشـــد و إشكالية التنمية المحلية"، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات أورومتوسطية،2011 -2012، ص52.

**المطلب الثَّاني: تعريف التَّنميَّـــة و خصائصها

1/ تعريــف التنميَّة:

تعدَّدت التَّعاريف في تقديم معنى التنمية، منهامايلي:

أ/ **التَّعريف اللغوي**:مصدرالتنميةلغةًهو: النَّماءبمعنىالزيادة.

ب/ التَّعريف الإصطلاحـي:

– عمليةيتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلف إلى التقدم، بإحداث تغييرات جذريـة تمُس البنيان والهيكل.[1]

وهي الزيادة السريعـة والمُستمرة في مستوى الدخل الفردي وتلك التغييِّرات العميقة في الهياكل الإقتصاديـة،الإجتماعيـة والسياسية للدولـة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الإقتصادي الدَّولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للإستمرار.[2]

– عملية توسيعالخيارات: الإقتصاديـة،الإجتماعيـة، السِّياسية، الثقافيـَّة...، يمثِّل الإنسان فيها محور الجهود، وتستدعي الأخيرة التَّوجيه للوصول إلى الأهداف المرجـوة.[3]

وعليه وإنطلاقًا من التعاريـف المُقدمة أستنتج:

أنَّ التنميـة عملية واعية وهادفـة، تحدث في المجتمع، تقتضي إحداث تغييرات جوهرية في البنيان والهيكل، وتشمل مجمل مجالات الحياة، بغرض تطوير و ترقية الإنسان،وتحقيق الأهداف المسطرة.

---

(1)محمـَّد عبد العزيز عجميه، عبد الرحمان يسرى أحمد،" التنمية الإقتصادية و الإجتماعيةو مشكلاتها"،دون طبعة، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر،سنة1999،ص51.

(2)إبرهيـــمالعيسـوى،"التنمية في عالم متغير(دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)"،ط1،القاهرة:دار الشروق للنشر،سنة 2000 ص ص13،18.

(3)غـــازي محمَّد ذيب إسماعيل، "البعد الإقتصادي للتنميـة السياسية في الأردن"،دون طبعة، بيروت: عالم الكتب الحديث للنشر،سنة2009،ص22.

2/ خصائص التَّنميـــة:

للتنمية عدَّة خصائص أهمها:

- **عمليَّـة مُجتمعيـَّة**: بمعنى تحدث داخل المجتمع وبه تقوم ولأجله،بحيث لها هدف تريد تحقيقه داخل المجتمع ولصالح أفراده.
- **عمليَّة واعيـــَّة**: بمعنى عملية مقصودة و ليست عشوائية، فهي تتطلب تخطيطًا، تنسيقًا وجدولَة، فلتحقيق التنميَّة في أي مجال كان لابدَّ من إعداد الخُطط والبرامج لتسييَّر العملية التَّنمويَّة ولضمان نجاحها.
- **عمليَّـة هادفة**: تقوم على عدة أهداف المُراد تحقيقها داخل المجتمع و تقدِّمها لأفراده كإشباع الحاجات الأساسيَّة لأفراده، فهدف التنميَّة الإدارية مثلاً :هو الإصلاح الإداري وتحسيـن الآداء الإداري داخل الإدارات.
- **عمليَّة تشاركيَّة**: تقوم على أساس مشاركة الأفراد والجماعات.
- **عمليَّة قِوامُها التَّغييـــر المنتظم**:تتضمن التنميـة تغييرًا لكلِّ الأبعاد، فهي بالأساس عملية إحداث تغييِّرات في المجتمع، بهدف ترقيَّته.[1]
- **التنميَّة على عدة أنواع**: زراعيـة، ريفيـة، سياسية ،إقتصاديـة...إلى غير ذلك.[2]
- **عمليَّـة مستمِـرّة**: فهي قدرة متواصلة تُمكِّن جميع الأفراد من توسيع قُدراتهم ومُواكبتهم للتَّطوروالتَّقدم.[3]
- **عمليـَّة شاملة**: تضُم كل مجالات الحياة: المجال الإقتصادي، الإجتماعـي، الثَّقافي ،السِّياسـي....[4]
- **التنمية على عدة مستويات**: التنميَّة على المستوى المحلي و الوطني.

---

(1)يعقـــوب فهد العبيد،" التنمية التكنولوجيـَّة (مفهومها ومتطلباتها)"،ط1،القاهرة:الدار الدولية للنشر،سنة1989،ص26.

(2)وضاح زيتون، "المعجم السِّياسـي"،ط1،الأردن:دار أسامة للنشر، سنة2006 ،ص105.

(3)أسامـــة عبد الرحمان، "تنمية التخلف و إدارة التنمية"،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية للنشر،

**المطلب الثالث: مستويات التنميــة

للتنميَّة مستويِّناثنين هما:

1.التنميَّة الوطنيَّة:

يُقصَد بها قيام الدولة على تحقيق التنمية الشاملة في كافَّة مجالات الحياة وعلى مستوى الدولة كلها أو الوطن ككل، والوقوف عند جميع الأنشطة، وهي تحتوي ثلاث أبعاد وهي:

- **البعد الأوَّل:** القيام بإصلاحات ماديَّة، مثال: تهيئة الطرق، إنشاء المساكن، إقامة الهياكل الإداريـة...وغيرها.

- **البعد الثانـي:** يتضمن الأنشطة الوظيفيَّة، مثال: الصِّحة، التَّعليم...وغيرها.

- **البعد الثَّالث:** العمل المُجتمعي، بمعنى تنمية روح التَّعاون والمُشاركة المُجتمعيَّة وتطبيق الحوارالدِّيمقراطي بين أفراد المجتمع.

وكِلا الأبعاد الثلاث تمثِّل الإطارالعام الإنمائي في المجتمع،بشرط أن تستند على مبدأين:

- المَشاركة الجماهيرية.
- تقديم الخدمةللآخرين.

2.التنمية المحليَّة (تنميةالمجتمع المحلي):

تعني مجموع العمليات والإجراءات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود أفراد المجتمع المحلي مع السلطات الحكومية المركزية، قصد تحسين الأحوال الإجتماعيةوالإقتصادية لأفراد المجتمع المحلي وتنميته.

وهدف التنسيق والتوحيدوإشراك المجتمع المحلي هو ترقية حياة الأفراد المحليين وفي كل المجالات، فهُم الأدرى بالمشاكل و الحاجيات في مُجتمعهم.[1]

---

(1)وفاء معاوي،مرجع سابق،ص ص 49،50.

**المطلب الرّابـــــــع: مجالات التنميَّة

تخترق التنمية عدة مجالات، وتصنف خلالها إلى عدة أنواع وهي:

- **التنميةالإقتصاديةوتُعرَف أنَّها** :" عمليَّة الزيادة في معدل الإستثمار وزيادة الطاقةالإنتاجية في المجتمع"،[1] أو هي تقدم المجتمع وامتلاكه لأساليب إنتاجية فعالة في رفع مستويات الإنتاج، ولا تعني النمو الإقتصادي وإنما هي أشمل منه.[2]
- **التنمية الإدارية:** هي عملية التحسين و التطوير على مستوى الأجهزة الإداريةأوعلى مستوى الأفراد العاملين،وهي عملية إصلاح إداري فعال.[3]
- **التنمية الإجتماعية:** عملية مُجتمعية واعية ،موجهة نحو إيجاد تحولات في النظام الإجتماعي وتوفير الإحتياجات الأساسية للأفراد و ضمان حقوقهم كالمُشاركة،الإستقرارالإجتماعي...وغيرها.
- **التنمية السِّياسيَّة:** تعني تنمية قدرات الجماهير على إدراك مُشكلاتهم وتنميتهم على ايجاد حلول للمشاكل المطروحة لديهم وتوسيع قاعدةالمُشاركة السياسية، وإلى جانب مفهوم التنمية السياسية يوجد مصطلح التحديث السياسي، بحيث لهما نفس المعنى والمُتمثل في تطوير الثقافة السياسية، وتجديدالأنظمة السياسية والإنتقال إلى الحداثة في كل ما يحوِيه المجال السياسي.
- **التنمية الثقافية:** هي عملية إدخال و تعزيزالثقافة في منظومة المجتمع.[4]

---

(1)محمَّد عاطف غيث،محمَّد علي محمد،" دراسات في التنمية والتخطيط الإجتماعي"،دون طبعة،الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية للنشر،سنة1997،ص111.

(2)أحمد عبد العزيز عجميه، محمد علي الليثي، "التنمية الإقتصادية(مفهومها ونظرياتها)"،دون طبعة،الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة للنشر،سنة1996،ص08.

(3) بوقنوار اسماعيل، "التنمية الإدارية و مُعضلة الفساد الإداري"، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: تنظيم إداري و سياسي، سنة2006-2007،ص ص51،52.

(4) وفاء معاوي، مرجع سابق، المكان نفسه.

*** المبحث الثانـي: تصوُّرات فكريـة حول التنميَّــة

شهد الفكر الإنسانـي عدة إجتهادات فكرية حول مفهوم التنمية خاصة ما تعلق بالدراسات الإقتصادية وهذا بحكم التوجُه الأولي للتنميـة وهو المنظور الإقتصادي، فقد ظهرت عدة تنظيرات للتنمية من عدد من المفكريـن ساهموا في تقديم تفسير لـهذه العمليـة، وقد اخترت من بينـها :إسهامات مالك بن نبي، التنظير الرأسمالي، إجتهادإبن خلدون و التنظير الماركسي، وهو مبين فيما يأتـي:

المطلب الأول: التنميــة في فكر مالك بن نبــي.

المطلب الثانــي: التنمية في الفكر الرأسمالي.

المطلب الثالث: التنميــة في فكر ابن خلدون.

المطلب الــرابع: التنميــة في الفكر الماركســي.

** المطلب الأوَّل:التَّنميـة في فكر مالك بن نبـي:

قدم **مالك بن نبي*** أفكارًا أساسية حول التنمية مثَّلت تصوُرًا فكريًا بالغ الأهمية ،إذ استطاع تقديم مفهومًا للتنمية مُخالفًا، مُتجاوزًا لكل التصورات الفكرية المُقدمة وهي كالتالي:

– اعتبر مالك بن نبي أنَّالإقتصاد لا يمكن اعتباره مجرد علم له مبادئ وأصول، وإنما هو قبل كل شيء حالة وعي أو إرادة حضارية و ثقافة، وهو جزء من الحضارة.

– التنميةالإقتصاديةلا تُشترى بنقود أجنبية أي: لا يمكننا أن نقول أننا حققنا تنمية وهي نِتاجًا لتقليدواقتباس ونقل حرفي لمبادئ الدول الأخرى الرأسمالية والإشتراكية ،فالتنمية أولا وقبل كل شئ مجموع القيم الأخلاقية والإجتماعية والسياسية و الثقافية هذه القيم يجب أن تنتج وتُرسَخ ولا تُقلد .

– التنمية إرادة حضارية،ومُشكلةالإنسان مشكلة حضارة، والأخيرة هي مجموعة الشروط الماديةوالأخلاقية، بما مُؤَداه أن سبيل تحقيق التنمية هو مراعاة الضوابط الأخلاقية والإعتبارات المادية؛ فمجموعها يُشكل الحضارة بالإضافة إلى الإنسان ،الوقت والتراب.

وهي تنقسم إلى قسمين:

1.**الإمكـان المادي**: بمعنى مجموع الإمكانيات المادية التِّي يقدمها المجتمع لأفراده.

2.**الإرادة الحضارية**: بمعنى الرغبةوالعزيمة في بناء حضارة.

وعليـه: فشرط التنمية الأساسي هو التَّوجيه فمن خلاله يكون العامل نافعًا مُحقِّقًا للتنميَّـة.[1]

---

* مفكر جزائري متألق، مدير التعليم العالي سابقًا، صاحب الكتابات الرائدة عن الحضارة، ومشكلات الحضارة، توفي سنة1973.للمزيد من المعلومات أنظر كتاب: محطات إقتصادية من فكر مالك بن نبي للمؤلِف: قادة بحيري،ص09.

(1)قادة بحيري، "محطات إقتصادية من فكر مالك بن نبي"،دون طبعة، وهران: دار الغرب للنشر، سنة 2005،ص ص 53-132.

**المطلب الثَّانـي:التنمية في الفكر الرَّأسمالـي

تم تقديم عدة تفاسير للتنمية ضمن الفكر الرأسمالي وأبرز تصور فكري في هذا الصدد: التأطير للتنمية من طرف الرأسمالي" **آدم سميث**"*،والذي يتجلى من خلال أفكارها منها:

– مُحرك العملالإقتصادي يكمن أساسًا في تلبية الرغبة الفرديـة، وبالتالي الجماعية؛ فالفرد يقوم بعدة أعمال إقتصاديـة يُريد بها مصلحته الخاصـة، فهو بهذا يُحقق المصلحة العامـة أيضًا ،مثال: سائق الحافلة يقود الحافلة لأنه عمله الخاص الذِّي يُحقِّـق به الأجر وهي ذي مصلحته الخاصـة، لكن في نفس الوقت يُحقق مصلحة عامة وهي نقل المُسافرين إلى أماكنهم المقصودة.

– الآلـةالمُحرِّكة لنظام السُّوق هي المنافسة المشروطة بعدم تدخُّل الدولة، إذ أنها تُعزز الإنتاج وبالتالي وفرة السوق ومنه إحداث تنمية.

– حريـَّةالفرد لها دور كبير في إيجاد الخير لكل فرد في المجتمـع، فهي تُنمي روح المبادرة و تخلق الإبداع وتفسح المجال أمام المواهب في تحريك عجلة التنمية والقيام بعمليات وأعمال من شأنها تحقيق التقدم في جميـع المجالات.[1]

– حريَّـة المؤسَّسات الإقتصاديَّة لها دور هام في سير السُّوق وفي تحقيق الوفرة الإقتصاديَّة؛ ففتح المجال أمام إنشاء المؤسَّسات وعدم عرقلة نشاطها خاصَّة عصرنا الرَّاهن يحرِّك عجلة التنميَّة ويُدعِّم الإقتصاد

وعليه: فالفكرة الأساسيَّة التي يقوم عليها التنظير الرأسمالي بخصوص التنمية هي:

* التنمية عملية لا يمكن تحقيقها إلاَّ في جو المنافسة وعدم تدخل الدولة والحرية للأفراد والمؤسسات الإقتصادية.

---

* آدم سميث: 1723–1790، فيلسوف ورجل دين و اقتصادي شهير وأهم رواد الإقتصاد السياسي الإسكتلنديـــن ، وروَّاد الفكر الكلاسيكي الرأسمالي، صاحب كتاب: " نظرية الشعور الأخلاقي " سنة 1759 ، وكتاب:" التحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم " سنة 1776، عمل مدرسًا للفلسفة الأخلاقية ولقب بأبو الإقتصاد الحديث: للمزيد من المعلومات أنظركتاب :محطات إقتصادية من فكر مالك بن نبي، لقادة بحيري، مرجع سابق،ص28.

(1)قادة بحيري، مرجـــــــع سابق، ص ص29–34.

**المطلب الثَّالث:التنمية في فكر ابن خلدون:

تناول**عبد الرحمان بن خلدون*** تصوره الفكري حول التنمية وبررها بعدة أفكار تختلف هي الأخرى عن ما قدمه المفكرين الآخرين، وهو كالتالي:

- **التنمية مشروطة بعدة عوامل وهي:**

- **النُّمو الدِّيمغرافي:** وأطلق عليه لفظ البشر أو النسل في مقدمته،حيث يعتبرأنه نتاج للتحضروالعمران،وهو شرط ضروري في نشأة الدولة،فقد نظر إليه نظرة إيجابية،ولم يُعَدعائقًاللتنمية بل على العكس تمامًا فهو يرى الإنسان مشروع تنموي في حد ذاته وطاقة حيوية لعملية التنمية ،فكلما زادالنسل وفرت الدولةعلى نفسهااليدالعاملة.
- **النُّموالصَّناعي:**والمقصودبه كثرة وتوسع الصناعة، وهومؤشر للتنمية.
- **المصلحة الفرديَّـــة:** لابد من مراعاتها، فبها تستقيم السياسات الإقتصادية لكل دولة، فتحقيق المصلحةالخاصة يترتب عنه آليًا تحقيق المصلحةالعامة،والمصلحةالعامةهدف كل سياسةعامةتنموية.
- **إقرارالملكيةالخاصَّة والعامَّـة:**فإقرارالملكيتين يؤدي إلى تطورالعمران وبتطورالعمران تتحقق التنمية.
- **إستقرار المُؤسَّسات السِّياسية والإقتصاديـَّة:** وهوعامل أساسي في آداء العمل التنموي، إذ لايُمكن تنفيذالسياسات التنمويةفي حالةلا استقرارمؤسَّساتي سواء للمؤسَّسات السياسيةأوالإقتصادية، فلا يُمكن البتةأن نحقِّق تنمية في وضع تشهد فيه المُؤسسةالسياسية الفوضى، فمثلا :لا يمكن تنفيذ سياسات التنمية ومؤسَّسةالحكومة تشهد انشقاق داخلي سببه نزاع الأطراف هذاالنزاع يؤثر كل التأثيرعلى التنمية.[1]

---

* عبد الرحمان بن خلدون(1406-1332):مفكر ومؤرخ تونسي مؤسِّس علم الإجتماع الحديث وأبًا للإقتصاد والتاريخ،أشهر كتابه المقدمة المُعَنون ب: "كتاب العبر وديوان المبتدأوالخبرفي معرفة أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، وهو المرجع الأساسي في فهم الدولة وسيرورتها، أهم أفكاره: العصبية كشرط لحياة الدولة، ونظرية قوانين العمران:للمزيد من المعلومات، أنظر كتاب: محطات إقتصادية من فكر مالك بن نبي لقادة بحيري، مرجع سابق،ص16.

**المطلب الرَّابع: التنميـة في الفكر الماركسـي:

يُعد **كارل ماركس***من كبار الإقتصادييِّـنالإشتراكييِّن، وأكبر منظري الفكر الإقتصادي المُناقض للرأسمالية، حيث أقام أفكاره في تفسير مفهوم التنميـة على نقد وتحليل الأفكار الرأسمالية، وهو ما تجلـى في كتابه المُعَنوَن ب:"الرأسمال"،قد كان أستاذ للإقتصادفي جامعة فرايبورخ سنة 1983.

تأثر ماركس بالنتائج التي خلفتها الرأسمالية في أوروبا خاصة ألمانيا،وأبرزها الأزمة المالية سنة 1878 وتأثيراتها خاصة غياب العدالـة الإجتماعيةبين الطبقة الصناعيـة والطبقة العاملة.

الطبقة الصِّناعية:الغنى والثراء(طبقة برجوازية).

الطبقة العاملة:فقيرة(الطبقة الكادحة).

وقد نقد نظرية فائض القيمة على أساس نظرتها للعامل على أنه سلعة تُباع و تُشترى، فهو يعمل مقابل أخذ الأجر.

ومنه، فالتنمية حسب ماركس كما يلي:

– التنميَّـة لا تتحقَّق في ظروف يسودها الفكر الرأسمالي.

– لا يمكن تحقيق التنميَّة في ظلَّ الرأسماليـَّة، لأنَّ الفكر الرَّأسمالي متناقض فتطوَّر الرأسماليَّة تصاحبه زيادة الطبقة العاملـة، وهو ما يحقِّق التَّفاوت الطَّبقـي.

– تبنِّى النهج الرأسمالي لتحقيق التنمية إنحرافًا عن التنمية، هذا لأنَّ النِّـظام الرأسمالي يحمِل في ذاته بذور فنائـه.[1].

---

* كارل ماركس(1883/1818) فيلسوف ألماني إقتصادي وعالم إجتماع ومؤرخ وصحفي إشتراكي ، له دور في تأسيس علم الإجتماع،أهم مُؤلفاته:" بيان الحزب الشيوعي"1848، وكتاب"رأسمال" سنة 1894: للمزيد من المعلومات أنظر كتاب:محطات إقتصادية من فكر مالك بن نبي، للمؤلِف: قادة بحيري،ص43.

(1)قادة بحيري ،المرجع نفسه،ص ص36–42.

*** المبحث الثّالث: مفهوم التنمية المحليـَّة

وفي هذا المبحث يتم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية: التطور التاريخي، تعريفها ومقوماتها، أهدافها ووسائلها، وعوائق تحقيقها، وهو مفصَّل فيما يلـي:

المطلب الأوّل: التطور التاريخـي للتنميـة المحليـة.

المطلب الثانـي: تعريف التنميـة المحليـة ومقوماتها.

المطلب الثالث: أهداف التنميـة المحليـة ووسائلها.

المطلب الـرابع: عوائـــق التنميـة المحليـة.

*المطلب الأوّل: التّطور التاريخي للتنمية المحليَّة

مرت التنمية المحلية بعدة محطات حتى تبلور مفهومها، فلم يكن معروفًا إلا أواخر الأربعينيات، وهذا من خلال:

– يُعد الإستخدام الأول لمفهوم التنمية المحلية سنة 1944تحت إسم تنمية المجتمع المحلي،عندما رأت اللجنة الإستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة إحداث تنمية داخل المجتمع المحلي[1]،ومن خلال مؤتمر كمبردج سنة 1947 المنعقد من طرف مكتب المستعمرات البريطانية، والذي حمل دعوة إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع واعتماد المبادرة المحلية لأفراده أي إشراكهم في تنمية مجتمعاتهم.[2]

وبعد هذا المؤتمر انعُقد مؤتمرأشردجبإنجلترا،وهذا لمناقشة موضوع التنمية في المجتمع المحلي وهذا سنة 1954.

وبعد سنة أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي لهيئةالأمم المتحدة دراسة لأساليب التنميةالمحلية بإعلان عُنوِن ب:"التقدم الإجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي".

وفي سنة 1966 قدم مارشال كلينارد أهم التصورات الشاملة بخصوص التنمية المحلية الحضرية وهذا بعد إدراك ضِيق المفهوم واقتصاره على تنمية المناطق الريفية فقط،

وعليه وفيما بعد: تمت مبادرة البنك الدولي للإنشاء و التعمير سنة 1975 واستخدام مفهوم التنمية الريفية المُتكاملة والتي قادت إلى تنمية المناطق الحضرية، ومنه إلى التنمية المحلية.[3]

---

(1)شاوش أخوان جهيدة، "المجتمع المدني والتنمية المحلية(جمعيات الأحياء بسكرة نموذج)"،مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، تخصص: علم إجتماع التنمية،2003-2004،ص ص43،44.

(2) بن دادة لخضر وآخرون، "آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري"،دون طبعة، الجزائر: دارالخلدونية للنشر، سنة 2015، صص 111،112.

(3)شاوش أخوان جهيدة، مرجـع سابق،ص45.

* المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية ومقوّماتها.

1/ تعريـــف التنمية المحلية:

تعددت تعريـف التنميةالمحلية منها:

– إضافة كلمة"المحلية"إلى التنمية إشارة إلى النطاق الجغرافي للتنميةوهو منطقة جغرافية محددة ضمن البقعةالجغرافيةالكلية للدولة.[1]

– هي كل السِّياسات والبرامـج التي تهدف إحداث تغييرات هامة في المجتمعات المحلية، بغرض رفع مستوى المعيشة للأفرادالمحليين وتحسين ظروفهم داخل المجتمع المحلي.[2]

2/ مـــــــقوِّمات التنميةالمحليَّة:

تتطلب التنمية المحلية مجموعة من المقومات والأسُس وهي:

1. تبنيسياسة مدروسة في مجال التنميةالمحلية من قِبل القيادةالسياسيةوالإداريةفيالدولة،وربطهابالتنميةالوطنية الشاملة.
2. وجود إرادة شعبية تقوم على تعاون السكان المحليِّين مع السُلطات المركزية.
3. توفر الإمكانات المادية لتنفيذ البرامج المحلية والعناصر البشرية والإطار التشريعي لتعزيز جهود التنمية.
4. الإتِّصال والإعلام التنموي، إذ لابدَّ منه لضمان توحيد الجهود وتبني مشاريع التنمية المحلية.[3]

---

(1)نائل عبد الحافظ العواملة ،"إدارة التنمية(الأسس، النظريات، التطبيقات العملية)"،ط1،عَمَّان: دار زهرانللنشر،سنة2010،ص151.

(2)محسن يخلف، "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية"، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصُّص: سياسة عامة وإدارة إقليمية،2013-2014،ص40.

(3)نائل عبد الحافظ العواملة، مرجـــع سابق،ص ص156،157.

*المطلب الثالث:أهداف التنمية المحلية ووسائلها

1/أهداف التنمية المحليـة:

للتنميةالمحلية عدةأهداف تريد تحقيقها في المجتمع المحلي منها:

- توفيرالخدمات العامَّةالأساسية في مختلف المناطق مثال:توفير الخدمات الصِّحية،التعليم،المواصلات.
- تحسين ظروف الحياة.
- المحافظة على المنجزات.
- تشجيع المُشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية في كافة المجالات التنموية.
- تحقيق العدالة في توزيع المكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة.
- تعزيز التعاون بين المحليات والجهات المركزية من خلال إشتراك المواطنين في العمل التنموي.[1]

2/ وسائل التَّنميةالمحلية:

لا يمكن تحقيق تنمية محلية دون وسائل وإمكانات، ولا تتحقق أهدافها دون إستعمال هذه الوسائل ، فهي الأدوات الداعمة لها والمؤدية إلى تفعيل دورها.

وفي الجزائر تتمثل وسائلالتنمية المحلية في عدة آلياتأهمُّها:

- الوسائل المالية .
- الوسائلالبشريـَّة.
- الوسائل الإقتصادية.
- الوسائل التنظيميَّـة .

و هو موضَّح في ما يلي:

---

(1) نائل عبد الحافظ العواملـه، مرجع سابق، ص ص155،156.

(2) سعيدي الشيخ، "التنمية المحلية الشاملة في الجزائر بين النظرية والتطبيق"،مذكرة ماجستير،غير منشورة، جامعة الجيلالي اليابس، بلعباس،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصُّص: قانون عام،1995-1996، ص ص41،79.

-**بما أنَّ التنميـــة المحليَّة تعني:**القدرة على إختيار الوسائل التي تمكنها من إشباعالإحتياجات وتحسين ظروف الحياة والمحافظة على المنجزات[1]، **فالوسائل هـــي:**

الوسائلالإقتصاديَّـــة: ونميزفيهاثلاثةوسائل:المخططات:

كالمخططالخماسي،الصَّفقاتالعموميَّـــة،المقاولاتالعموميَّـــةالمحلية.

الوسائل الماليـــَّة:

- موارد مالية محليَّـــة أو ذاتيَّة: تتمثَّل في المحلاَّت التِّجارية والحِرفيَّة والصِّناعية...وغيرها.

- موارد مالية خارجيَّة: تتمثَّل في القروض والإعانات وما يقدمه الصُّندوق الوطني المُشترك للجماعات المحلية*وغيرها من الموارد.

- **الوسائل التَّنظيميَّة:**وهي الوسائل القانونية التي تُساهم في وضع الإطار التَّشريعي لعملية التنمية داخل المُجتمع المحلي وتعبِّرعن وجودها،مثال: القوانين المتعلقة بميزانية البلدية أو بميزانيـــَّة الولاية.

- **الوسائل**

البشريـــَّة:هيعنصرهاميعطيللعملالتنمويالديناميكيةفيالآداء،فالأصلفيعمليةالتنميةالمحليةإشراكأفرادالمجتمعالمحل

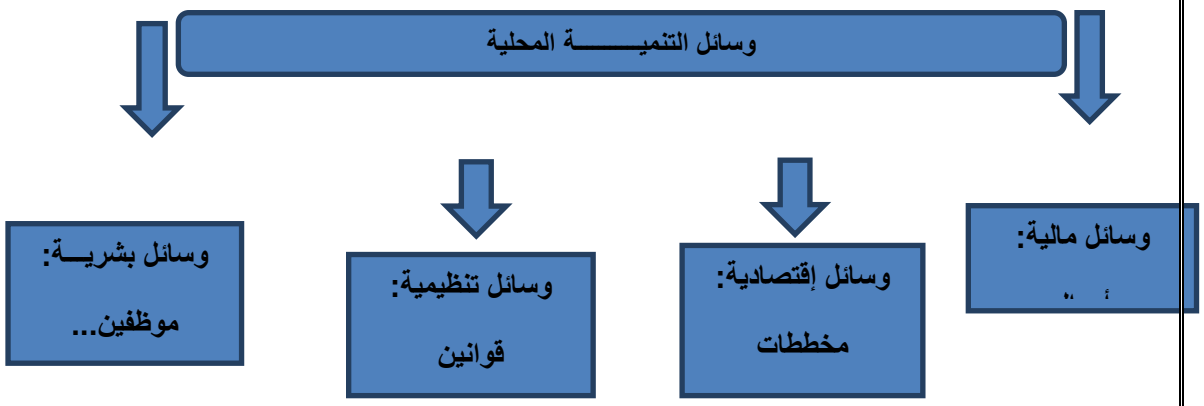

(مخطط توضيحي رقم08،المصدر: من إعداد الطالبة)

---

(1)أيمن عودة المعاني، "الإدارة المحلية"،ط1،الأردن:دار وائل للنَّشر،سنة2010،ص137.

*هومؤسسةعموميةذاتطابعإداريتتمتعبالشخصيةالمعنويةوالإستقلالالمالي،خاضعةلوزارةالداخليةوالجماعاتالمحلية،تأسستبمقتضىالمرسومرقم266/86 بتاريخ04نوفمبر 1986

***المطلب الرابع: عوائق التنمية المحليـّة**

تعتري عمليةالتنمية في المجتمع المحلي عدة صعوبات، تختلف من بلد للآخر وأهم هذه العوائق ما يلـي:

- **العامل الدِّيمغرافي:** ويتمثل في تأثير تزايدالنُّمو السُّكاني،والمُتمثل في زيادةأعباء تلبية الحاجات الأساسية وكيفية سد كل حاجيات السكان الهائل العدد،ولا يمكن التغلب على هذا العائق إلا من خلال اتباع سياسة توعيـة السكان بتنظيم النسل.
- **العامل الإجتماعي:** يتمثل في النظم والأبنيةالإجتماعية السائدة في المجتمع المحلي، مثال: نظام الملكية يعرقل تنفيذ المشاريع التنموية لتشابك حقوق الملكية لاسيما تأثير نظام القرابة ،المحسوبية والمحاباة...كلهاتُضعف روح التضامن الإجتماعي داخل المُجتمع المحلي.
- **العامل الدِّيني:** يكون حافزًاوعائقًا،فالكثير من المشروعات التنموية لاقت فشلبسبب تعارضها مع إحدى القيم الدينية، مثال: قرار تحرير تجارة الخمور بالجزائر، قرار من شأنه تعجيل حركة الإستثمار والتجارة لكنه أُلغِي كونه مُنافٍ لقيم المُجتمع الجزائري المسلم
- **العامل السِّياسي:** الصِّراع على السُّلطة، النزاعات والخلافات ما يجعل المسؤولون ينحرفون عن تحقيق الأهداف التنموية.
- **العامل الثقافي:** التَّقاليدوالقيم الثقافيةالموروثة مثال: ثقافة عدم الثقة في المنتوج الوطني، وتفضيل الإستيـرادمن الخارج يُعرقّل الإنتاج الوطني ما يؤدي طرديًا إلى عرقلة العمل التنموي المحلي.
- **العامل النفسي:** عدم الثقةفي المسؤولين المشرفين على إنجاز المشروعات التنموية،الميول الذاتي للمنتوج الأجنبي والإعتقاد بجودته دون المنتوج المحلي والوطني مثلاً.
- **العامل الإقتصـادي:** عدم وجود الأموال الكافية لتنفيذ المشاريع التنموية.
- **العامل المادي التِّقني:** عدم كفايةالأجهزة والوسائل والعتاد للقيام بالأعمال التنموية.[1]

---

(1)محمَّـد خشمون،"مشاركـة المجالس البلديـّة في التنميـة المحلية"، مذكرة دكتوراه،منشورة، جامعة منتوري،قسنطينة، كلية العلوم الإنسانيـة والعلوم الإجتماعيـة،قسم العلوم الإجتماعية، تخصص: علم إجتماع التنميـة،سنة2010-2011 ،صص 114،155.

**المبحث الرابـع:الإدارة الإلكترونية مطلب لتفعيل التنميـة المحلية

وفيه يتم التطرق إلى تقديم الإدارة الإلكترونيـة كأساس لتحقيق التنمية المحليـة من خلال عرض لشروط تحقيق الإدارة الإلكترونيـة في المجتمع المحلي وكيفية تحقيق ذلك، ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية وعوائق ذلك.

المطلب الأول: شروط إرساء الإدارة الإلكترونيـــــة.

المطلب الثانـــي: مراحل إرساء الإدارة الإلكترونيـــــة.

المطلب الثالث: الإدارة الإلكترونيـة و تنمية المجتمع المحلـي.

المطلب الـــرابع: عوائـــق تطبيق الإدارة الإلكترونيـة في المحلـي.

*** المطلب الأوَّل: شروط تحقيق الإدارة الإلكترونيَّة في المجتمع المحلي**

لتحقيق التنميةالمحلية في المجتمع المحلي، هناك عدة متطلبات وشروط لابد من احترامها لإرساء الإدارة الإلكترونية وهي:

1.شـــروط إداريـة: تتمثل في كل الأمور المرتبطة بالجانب الإداري وهي عديدة من بينها:

تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية، وإعادة تنظيم وإصلاح الوظائف الحكومية ما يجعلها تنسجم ومبادئ الإدارة الإلكترونية.

2.شروط أمنيـة:وتتمثل في تطويرالتشريعات القانونيةاللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية،وقواعد ضامنة لأمن المعاملات الإلكترونية وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في إساءة استخدام الإدارة الإلكترونية.

3.شروط سياسيـة: حتى يتم إرساء الإدارة الإلكترونية لا بد من وجود إدارة سياسية داعمة لإستراتيجية التحول الإلكتروني ومسانِدة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

4.شـــروط بشريـة: تتمثل في أن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود كوادر ومهارات متخصصة وذات كفاءةويدعاملة خبيرة في استخدام تقنيات المعلومات.[1]

5.شروط تقنيَّة وماديـَّـة:

وهي توفُّر البُنيةالتحتية للإدارة الإلكترونية من خلال تطوير شبكات إتِّصال تستوعب كامل التَّعاملات وتضمن سرعة نقل المعلومات بين الوحدات، وتوفر التَّجهيزات التقنيَّـة،المعدَّاتالأجهزة والحواسيب الإلكترونيَّـة،فالحواسيب الآليَّة توفِّر قواعد منطقيَّـة لتوثيق البيانات والمعلومات وتداولها،وتوفرها على البرمجيات التي توفُر صيغ عاليَّـة لمعالجة البيانات وترجمتها.[2]

---

(1)عشور عبد الكريم، مرجع سابق،صص23-25.

(2)كاس عبد القادر،"الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الجزائر"،مذكرة ماجستير،منشورة،جامعة يوسف بن خدة،الجزائر، كلية الحقوق والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، تخصص: تنظيم إداري وسياسي،2007-2008،ص160.

*المطلب الثانـي:كيفيةإرساء الإدارةالإلكترونية في المجتمع المحلي

لإرساء وتطبيق الإدارة الإلكترونية في المجتمع المحلي،لا بدَّ من الوقوف على عدة مراحل وهي:

- **مرحلة الظُّــهور**:وفي هذه المرحلة تقوم الوزرات والدوائر الحكوميـة، بوضع المعلومات الكاملة عن نفسها على شبكة الأنترنت من أجل أن يطلِع المواطنون عليها، وهنا لابد من تطوير البُنية التحتية، وتبني استراتيجية وطنية من طرف الحكومة من خلال الدَّعوة إلى تحوُّل الأفراد والمؤسسات إلى شبكة الأنترنت وإتاحة الوصول إليها بواسطة المؤسسات الحكومية والخاصة والمكتبات العامة والمراكز الثقافية والجامعات والمدارس.

في هذه المرحلة تكون الإدارة الإلكترونية في بداية ظهورها، ويقتصر الأمر على دعوة المواطنين إلى الإطِّلاع بواسطة شبكة الأنترنت على مختلف الدوائر الحكومية والمعلومات المتعلقة بها[1]، مثال: مشروع البلدية الإلكترونية فبإسقاط الضوء على هذه المرحلة يكون الأمر مُقتصرًا على وضع المعلومات على شبكة الأنترنت والمتعلقة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية ليتسنى للمواطنين الإطلاع عليها.

- **مرحلة التَّعزيــز**: في هذه المرحلة تقوم الإدارة بوضع معلومات عن نفسها واستقبال استفسارات المواطنين بالإعتماد على قاعدة واسعة من المعلومات والبيانات مما يُتيح سهولة التعامل مع الأجهزة الحكومية الإداريـة عبر التواصل المُستمر، بحيث تصبح تلك المواقع بمثابة وسائل اتصالثنائية(الأجهزة الحكومية الإدارية والمواطنين).
- **مرحلة التَّفاعــل**: وفيها يتم تنفيذ المُعاملات الإداريَّة على الأنترنت بهدف الإنتقال من التعامل التقليدي إلى الإلكتروني، بوضع نُظم تضمن المحافظة على سرية التعاملات المالية وسلامتها لتلبية احتياجات الإدارة الإلكترونيـة بآمان.[2]

---

(1)حمَّاد مختار، مرجع سابـق،ص27.

(2)رفيـــــق بن مرسلي، مرجع سابق،ص138.

- **مرحلـة التَّكامـُـل:** يتم فيها تصميم الموقع الذِّي يعمل على تكامل الخدمات الإدارية الحكوميةالإلكترونيَّة،وتتطلَّب هذه المرحلة توافُر بيانات متكاملة عن كافة الأفراد والمؤسَّسات بحيث يستطيع طالب الخدمة الحصول على خدماته من خلال أيِّ وحدة للخدمة أينما كانت[1]،فمثلاً: مشروع البلدية الإلكترونيَّـة أتاح للمواطن استخراج وثائقه من أيِّ بلدية بغض النَّـظرعن مكان ومقر تواجدها.

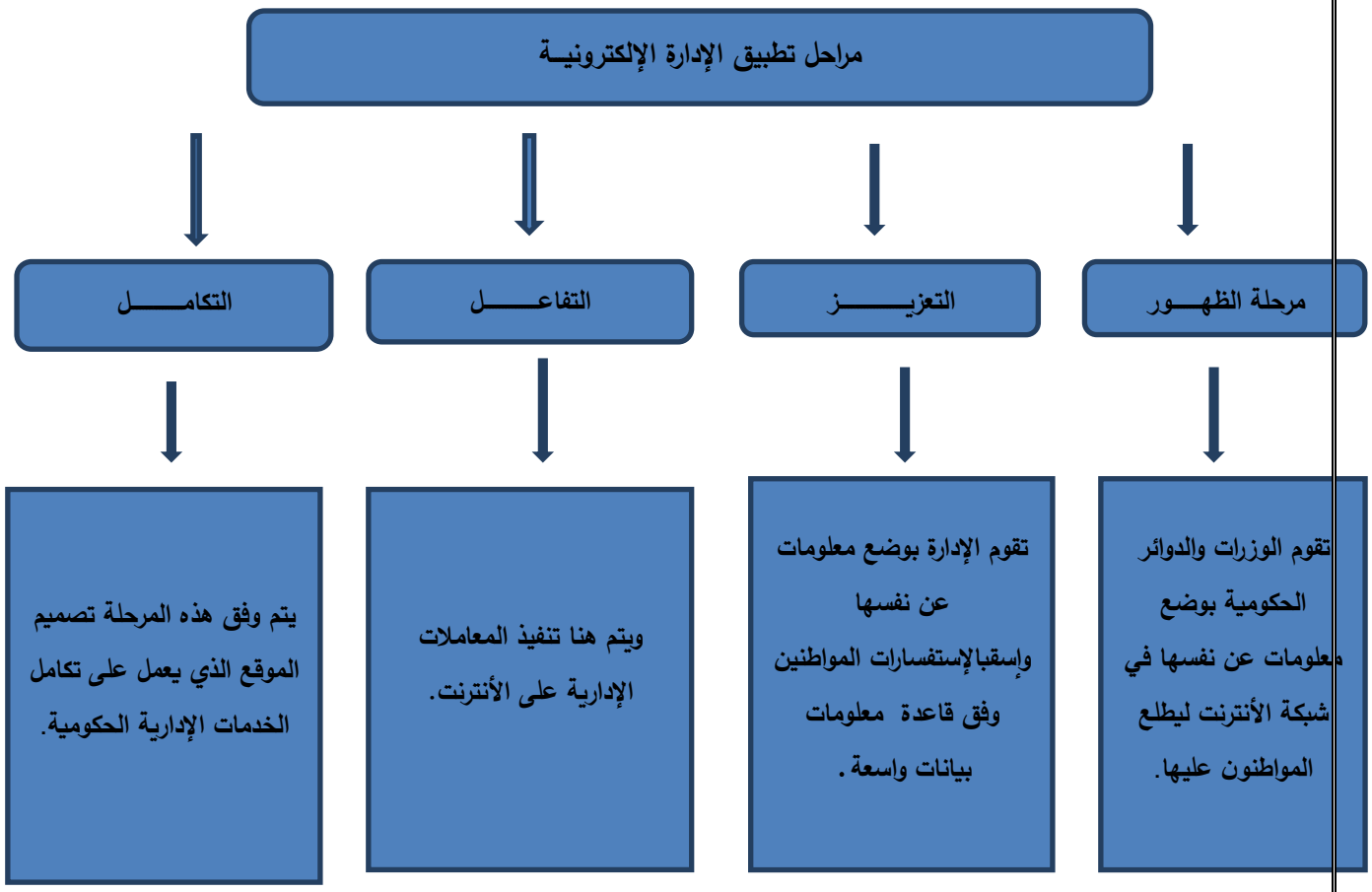

(مخطط توضيحي رقم09،المصدر:من إعداد الطالبة)

(1)رفيـق بن مرسلـي، مرجع سابق،ص140.

**المطلب الثَّالث:الإدارةالإلكترونيَّـــةوالتنميَّـــةالمحليّة

يترتَّـب عن تطبيق الإدارةالإلكترونيَّـة عدة نتائج، تبيَّن مُساهمة هذه الإدارة في عملية تنمية أفرادالمجتمع المحلي، فالتنمية المحلية تعني الوقوف عند تحقيق تغييِّرات إيجابية للمجتمع وفي كل المجالات،وهو مايتجلى من خلال:

- **الإدارةالإلكترونية تحقق التنميَّـةالبشريَّـة:**من خلال القيام بخدمة الكائن البشري وإنجازالمعاملات الإدارية له في أسرع وقت وأقل تكلفة.
- **الإدارة الإلكترونيَّة تحقِّق التنمية الثقافيَّـة للمجتمع المحلي:**وهذامن خلال القضاء على الأميةالمعلوماتية بحكم ما تتطلبه الإدارةالإلكترونية من إدخال الوسائل التكنولوجية والإستفادة من مجتمع المعلومات وخدمةالإتصالات والأنترنت ثم إن تطبيقهايتطلب معرفةبأساسيات التعامل مع التكنولوجيا الحديثة،فالكثيرمن الإدارات تعمد إلى تكوين الموظفين بإقامة دورات تكوينية من أجل تفعيلالإدارةالإلكترونية في المجتمع المحلي.
- **الإدارة الإلكترونية تساهم في ترقية الإدارات داخل المجتمع المحلي وتحقق التنمية الإداريـة:** وهذا من خلال عصرنة القطاع العام والمؤسسات الخاصة على حدٍ سواء،وتقديم الخدمة في أسرع وقت وساهمت في تقليص الإجراءات الإدارية،وإنجاز المعاملات الحكوميةالإدارية بصورة فورية.
- **الإدارة الإلكترونية تساهم في تطوير التنميةالإقتصاديةللمجتمع المحلي:** وهذا بحكم دورهافي تحريك وتطوير حركة الإقتصاد داخل المجتمع المحلي، فهي تتيح للقطاع الخاص فرصة الإنتقال إلى إستخدام النقودالرقميةوالمعاملات المالية الإلكترونية مايرتقي بالإقتصادالمحلي والوطني،ويجنب ظواهر الفسادالمالي كالرشوة والإختلاسات...إضافةإلى جذب رؤوس الأموال للإستثمارات المحلية،والتغلب على مُشكلات ضيق السوق وصعوبات التسويق الخارجي فهي تحقق دمج السوق المحلي بالسوق العالمي.[1]

---

(1)حماد مختار، مرجع سابق،ص39.

- **الإدارة الإلكترونية تحقق التنميةالإجتماعية:** وهو يتجلَّى من خلال توفيرالحاجات الأساسية لأفراد المجتمع المحلي، فخدمة المواطن طالب الخدمة وانجاز ما يحتاجه من خدمات إداريةهو توفير حاجة أساسية تقتضيهاضرورةالتَّعامل في إطار المجتمع.[1]

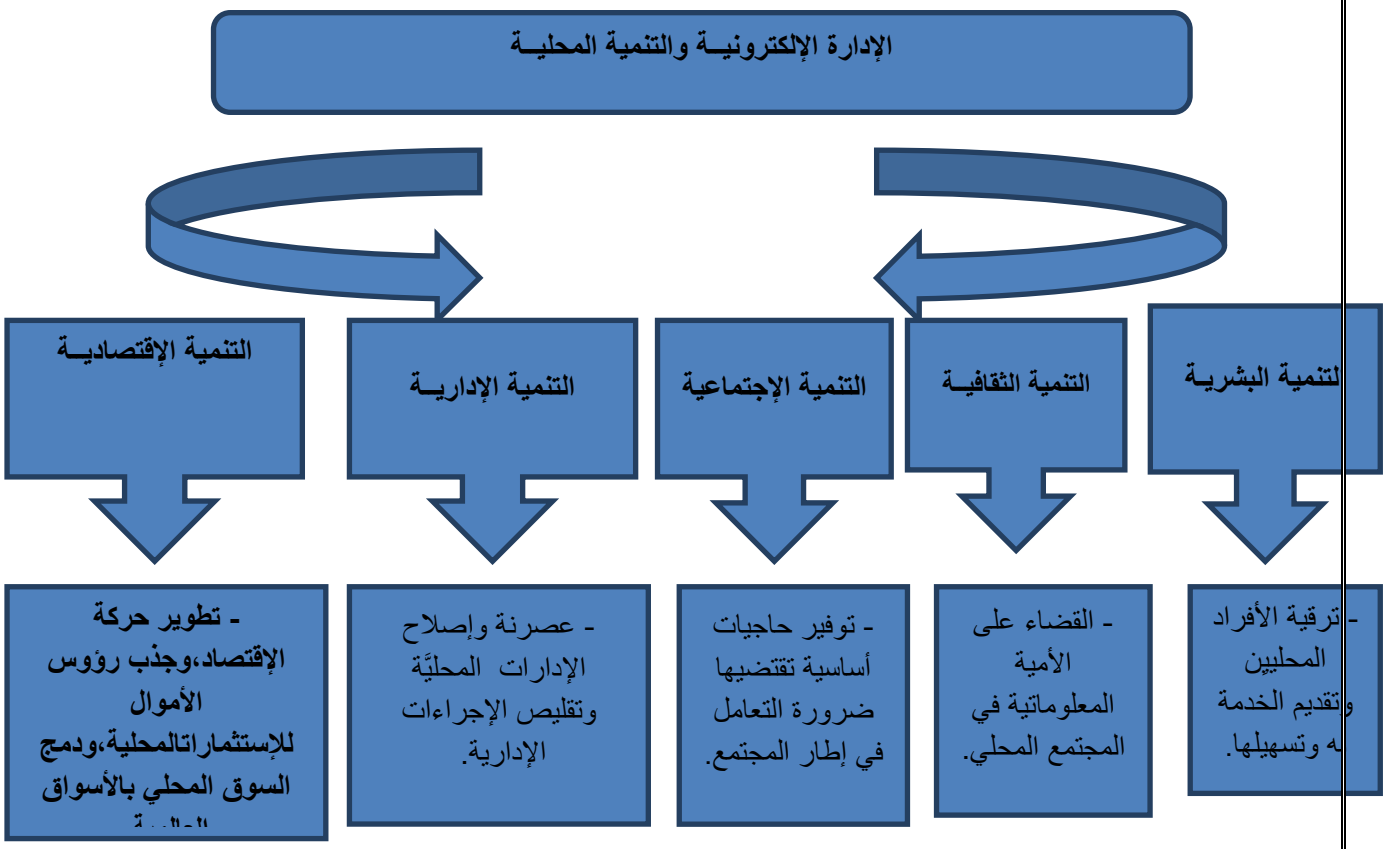

(مخطط توضيحـي رقم10،المصدر:من إعداد الطالبة)

---

(1)حمَّاد مختار، مرجع سابق، المكان نفسه.

*المطلب الرابع:عوائق تطبيق الإدارة الإلكترونيَّة في المجتمع المحلي

أثناء تطبيق الإدارة الإلكترونية داخل المجتمع المحلي، يعتري التطبيق جملة من الصعوبات و العراقيل وهي كالتالي:

✓ **العوائق الإداريـَّة:** عديدة منها:

- اتِّخاذ بعض الأساليب الإدارية التِّي تتنافى ومتطلبات الإدارة الإلكترونيَّـة،مثال: بقاء العمل بالأساليب التقليدية كالأسلوب البيروقراطي.
- عدم إعتماد العديد من الإدارات على إعادة الهيكلةوالإعتماد على الهياكل التقليديةالهرميَّـةوهو مايتعارض مع معطيات العصرالرقمي.
- انعدام التَّخطيط والتَّنسيق بين الأجهزة والإدارات.
- عدم توافر التَّدريب المتخصِّص حول الإدارة الإلكترونية.
- صعوبة ايجاد التنظيم الإلكتروني.
- الإدارة الضعيفة لمعظم مشاريع تكنولوجيا المعلومات في القطاع الحكومي.

✓ **العوائقالبشريـــة** منها:

– نقص الكوادر والخبراء و المتخصصين في مجال الإدارة الإلكترونيَّة،كنقص المهندسين في الإعلام الآلـي

– نقص الدورات التَّدريبيَّة للموظفين ونقص الأفراد المؤهلين للتأقلم مع البيئة الرقميَّـة*.

✓ **العوائق التقنيـَّة:**

– نقص الأجهزة الإلكترونية.

– ضعف نظم الإتِّصالات والمعلومات.

– عدم وجود بنية تحتية تكاملية .

– ارتفاع تكلفة الإشتراك في شبكةالأنترنت.[1]

---

*وهو ما يُسمى بالأمية المعلوماتية، والجهل بأساسيات التعامل مع الأجهزة الإلكترونية.

(1)سميرة مطر المسعودي، مرجع سابق،المكان نفسه.

✓ **العوائق الماليَّـــــــة:**

– تتمثل في حاجة مشروع الإدارة الإلكترونية إلى تمويل وبذل أموال ضخمة، ونقص هذاالمطلب عائق أمام تفعيل ذلك المشروع.[1]

– ارتفاع تكاليف توفير البنية التحتية وتكاليف استخدام الشبكة العالميَّة للأنترنت.

– ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحواسيب.

✓ **العوائـــــق الأمنيَّة:**

– خطر التجسس الإلكتروني.

– عدم تحصين الجانب الأمني.

✓ **العوائـــــق التَّشريعيَّة:**

– عدم صلاحية الأنظمة المعمول بها لتطبيقها على الإدارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونيَّـة.

– تأخر وضع التشريعات التي تُجرِّم مخترق شبكات الإدارة الإلكترونية.[2]

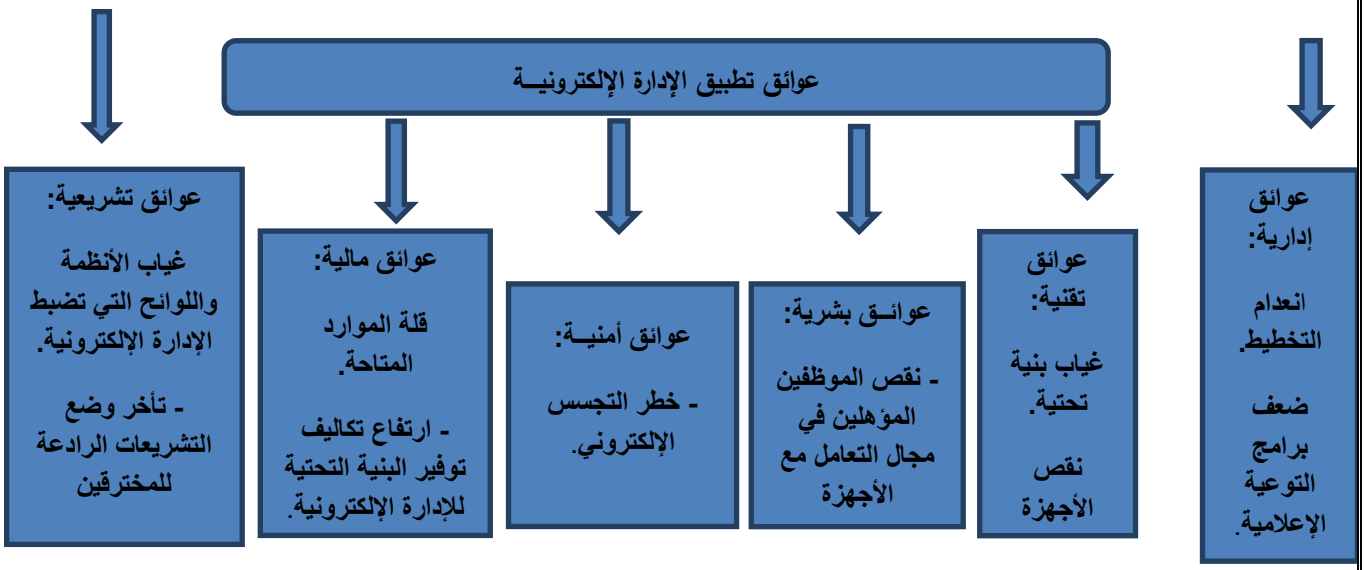

(مخطط رقم:11،المصدر:من إعداد الطالبة).

---

(1)سميرة مطر المسعودي،مرجع سابق،المكان نفسه.

(2)الوافي رابح،مرجع سابق،صص 80–82.

أستخلص مما سبق أنَّ التنمية المحليَّة عملية مُجتمعية هادفة لتغييِّـر جوانب المجتمع وإدخال التحسينات والإصلاحات لفائدة أفراده المحلييِّن ،ما يتطلب ضرورة الوقوف عند تحقيقها وتفعيل دورها من خلال تطبيق وتنفيذ أهدافها المُسطرة، ولتحقيق تلك الأهداف هناك عدة آليات من بينها وأهمّها في عصرنا الراهن:الإدارة الإلكترونية فهي مدخل للقيام بالتنمية الإداريَّة ومنها إلى التنمية المحلية، بحكم أهميتها في ترقية المجتمع المحلي وإعتبارها النوَّع العصري الجديد الذِّي طغا على جلِّ الأنشطة في المجتمع المحلي والوطني والعالمي .

ومنه نقدم النتائج وأهم الأفكارالتي تمخضت عنها دراستنا في هذا الفصل :

- التنمية عملية مجتمعيَّـة واعية هادفة، وهي على مستوييِّـن تنمية وطنية وتنمية محلية.
- التنميةلها عدة أهداف تسعى لتحقيقها، من أجل ترقية المجتمع المحلي.
- الإدارة الإلكترونية مطلب أساسي للتنمية المحلية، فهي ضرورة اقتضاها العصر الراهن.
- الإدارة الإلكترونيـة لها مراحل تبيِّـن كيفية إرسائها داخل المُجتمع المحلـي.
- لتحقيق الإدارة الإلكترونيَّـة وجب إحترام عدة شروط وفي مختلف المجالات لضمان أفضل تحقيق.
- للإدارة الإلكترونية دورًا هامًا في التنمية المحليَّـة، فهي تحقِّق كل أشكال التنمية التِّي تراعي متطلبات أفراد المجتمع المحلـي.

الفصل الثّالث:

دراسة ميدانيـَّة حول الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنيـَّة

* المبحث الأوَّل: بلديةالبيـَّض النَّشأة ،التعريف، الهياكل والدَّور.

* المبحث الثَّاني: قسم الحالة المدنيـَّة.

* المبحث الثَّالث: تجليات الإدارةالإلكترونيَّة في بلديَّة البيَّـــتض.

* المبحث الرَّابع: آداة الدِّراسة،تحليلها وتفسيرها.

تدعيمًا للجانب النَّــظري وتعزيزًا للإطار المفاهيمي من جهة، وبيان مدى التَّوافق ما بين المتطلبات النَّظرية والواقع التَّـطبيقي من جهة أخرى، وباعتبار أنَّ البلديـَّة هي النواة الأولى لإنطلاق أي عمل تنموي وفي ظل تطبيق مشروع البلدية الإلكترونية مؤخرًا، تم إجراء دراسة ميدانيـَّة بمقر بلدية البيـــَّض،وبالتحديد الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنية، والذي يصُب في نفس مضمون الإطار النظري،والمُعنون ب"دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المحلية"، حيث تمَّ إجراء هذه الدراسة الميدانية بهدف التعرف أكثر على الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في المجال الإداري وقوفًا عند تقييم مدى تطبيقها ببلديـة البيـَّض.

وعلى إثر هذا التقديـم أقدم الأسئلة التالية:

ما مفهوم البلدية؟ ومما يتكون هيكلها التنظيمي؟

ما المقصود بقسم الحالة المدنية؟وماهي مهامه واختصاصاته؟

ماهي تجليات تطبيق الإدارة الإلكترونية في بلدية البيض؟

ماهي أدوات جمع المعلومات المستعملة في سبيل إجراء الدراسة الميدانية؟

ومنه نقدم الفرضيات التالية:

– البلدية جماعة عمومية محلية تمثل النواةالأولى لإنطلاق أي عملٍ تنموي.

– قسم الحالة المدنية أهم الأقسام بالبلديةوأكثرها تعقيدا في الخدمات الإدارية.

–تطبيق الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنية إجراء حسَّن من التَّسييِّـر الإداري على مستوى البلدية رغم وجود عوائـق وسلبيات.

**المبحث الأوَّل: بلدية البيَّـــــض النشأة،التعريف والهيكل التنظيمـي

ويتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض مفهوم البلدية وتقديـــم كنموذج لبلدية البيض،والهيكل التنظيمي لها، ودورها في التنمية المحلية، وهو مفصَّل فيما يلي:

المطلب الأول: نشأة بلدية البيـَّـــض.

المطلب الثانـــي: تعريف البلديـَّـــة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمـــي للبلدية.

المطلب الـرابع: دور البلدية في التنميـــة المحليـــة.

***المطلب الأوّل: نشأة بلديـة البيَّـــــــــض**

تعود بداية و نشأة بلدية البيَّـض إلى سنة 1853 أي بعد دخول الإستعمار الفرنسي إلى الجزائر بحوالي 23 سنة، وقد تم تقييِّـــد المواليد و الوفيات في وقت الإستعمار وفق مراحل:

المرحلة الأولى: تبدأ مع دخول المعمرين إلى مدينة البيّـــض والمعروفة تاريخيًّا باسم "جيريفيـــل"،وتم فيها تقيِّـــيد سجلات الميلاد،الزواج والوفاة.

المرحلة الثانية :تخص تقييـد الأهالـي المسلمين، وتبدأ من سنة 1928 إلى 1939 بحيث تم تقيِّيد عدة أعراش بالمدينة كالتالـي:

سنة 1928 تخص عرش البيـَّض المدينة.

سنة 1937 عرش أولاد سيد الحاج بن عامر.

سنة 1938 تخص عرش القراريـج.

1938 تخص عرش أولاد عمران .

المرحلة الثالثة: تبدأ من سنة 1931 إلى بداية عهد الإستقلال، وتم فيها تقييـَّد المواطنين في سجلات الحالة المدنية على نفس النمط المتبع اليوم و تم تخصيص سجلات لكل من الميلادات، الزَّواج والوفيات.[1]

---

(1)تم الحصول على هذه المعلومات من طرف أحد الأعوان المكلفين بالبلدية بواسطة شريط مسجل لأبواب مفتوحة على البلديـة تم تنظيمها بتاريخ 2016/01/18،بدار الثقافة محمد بلخير بولاية البيَّـــض.

**المطلب الثَّانـــي: تعريـف البلديَّـــة

تُعرَّف البلدية على أنـها:

– "وحدة وهيئة إدارية قاعدية لامركزية، إقليمية محلية في النظام الإداري تُشكل الخلية الأولى في النظام الإداري الجزائري، فهي الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي."[1]

البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان مُمارسة المواطنة وتشكل إطار مُشاركة للمواطن في تسيير الشؤون العمومية.[2]

البلدية هي: "الإطار المُؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري".[3]

للبلدية إسم وإقليم ومقر رئيسي[4]

للبلدية صلاحيات تُمارسها في كل مجالات الإختصاص المخولة لها بموجب القانون.[5]

ومنه يُمكن تعريف البلدية أنها:

جهاز من أجهزة الجماعات المحلية في الجزائر وهي شكل من أشكال اللامركزية الإقليمية تُمثِل إدارة من الإدارات المحلية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، تقوم على تسيير الشؤون العامة للمواطنين داخل إقليمها.

---

(1)المادة الأولى، قانون البلدية، رقم 90/08

(2)المادة 02، قانون البلدية،11/10

(3)المادة 11، قانون 11/10، المتعلق بالبلدية.

(4)المادة 6،قانون البلدية، رقم 11./10

(5)المادة 03،قانون البلدية، رقم 11/10.

**** المطلب الثَّالث: الهيكل التنظيمـي لبلدية البيـَّض**

تتوفر البلدية في تنظيمها على عدة أقسام و هي كالتالـي:

- هيئة مُداولـة:وهي المجلس الشعبي البلدي.
- هيئة تنفيذيـة: يرأسها المجلس الشعبي البلدي.
- إدارة يُنشطها الأمين العام للبلدية تحت سُلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، وتمارس الهيئات البلديـة أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول فيها.[1]

1/المجلس الشعبي البلدي:

هو هيئة منتخبة بالإقتراع العام المباشر و السِّـري من طرف جميع الناخبين بالبلدية ،وطبقًا للمادة 02 من الأمر رقم 97/07 المتضمن القانون العضوي للإنتخابات،وفيه شروط الترشح في هذا المجلس كالتالـي:

بلوغ سن 25 سنة كاملة يوم الإقتراع.

– إثبات آداء الخدمة الوطنيةأوالإعفاء منها.

– أن يكون ضمن القائمة المقبولة من طرف حزب سياسي أو أن تدعم بتوقيع خمس بالمائة على الأقل من الناخبين في الدائرة الإنتخابية،ويتشكل من 15 عضو في بلدية البيَّـض.

وله لجان دائمة/ مؤقتة تساعده في آداء مهامه .

2/ رئيس المجلس الشعبي البلدي:

هو القاضـي الآمر بالصَّرف من مهامـه:

– المحافظة على الأموال و الحقوق.

– تسيير إدارات البلدية والإنفاق و متابعـة مالية البلديـة.

- إبرام عقود إقتناء الأملاك وعقود بيعها و قبول الهبات والصفقات.

- المحافظة على الحقوق العقارية والمنقولة التي تملكها البلديـة.

- **مصالح البلديــة:**

1/ مصلحة الشؤون الإجتماعيــة،الثقافيــة و الرياضيــة:

وتتكون من:

أ/ **مكتب الشؤون الإجتماعيــة:** ويختص في

إحصاء الفئات الإجتماعيـة(المكفوفين، العجزة، الشيوخ، المُحتاجين...).

- ضبط وحصر الطلبات المتعلقة بالسكن.
- ضبط قائمة أصحاب الدخل الضعيف.
- إعداد شهادة الكفالة و الحضانة و الإنفصال عن الوالدين.

ب/ مكتب الثقافة و الرياضة: ويختص بالمهام التالية:

- التنسيق و العمل مع مختلف الجمعيات و الرابطات الثقافية من أجل دعم الثقافة والرياضة.
- تنظيم التظاهرات الثقافية و الرياضية.
- تسييِّر المكتبات وإحصاء مختلف الجمعيات.

ج/ مكتب النشاط الإجتماعي:ويختص في:

- متابعة ملف الشبكة الإجتماعيـة.
- إحصاء البطالين.
- إحصاء الفئات الإجتماعيـة المُحتاجة.
- إحصاء المستفيدين من المنحة التضامنية الجُزافية.
- العمل و التنسيق مع الجهات المُختصة في مجال التشغيل.

2/ مصلحة الشؤون العامــة:

أ/ **مكتب الحالـة المدنية** :وله عدة مهام منها:

- إعداد سجلات الحالة المدنيـة.
- إعداد الوثائق الخاصة بالحالة المدنيـة.
- إحصاء المواليد و الزواج والوفيات.
- تسجيل الأحكام المتعلقة بالحالة المدنية والتصريحات على الهامش.
- إستخراج الوثائق.

ب/ مكتب الإنتخابات والسُّـكان: وهو مختص في:

- إعداد بطاقات الإنتخاب وإحصاء الناخبيـن.
- تسجيل و شطب الناخبيـن.
- توزيع بطاقات الإنتخاب.
- مُتابعـة عملية تعداد السكان.

ج/ مكتب الخدمة الوطنيـة: وفيه يتم:

- إعداد الجدول السنوي لإحصاء شباب الخدمة الوطنية .
- إعداد شهادات التسجيل والإحصاء.
- توزيع الإستدعاءات المتعلقة بعملية الفحص الطبي لآداء الخدمة الوطنيـة.

3/ مصلحة الميزانيات والحسابات: وفيها:

أ/ مكتب الميزانيات و الحسابات: ويختص في:

- إعداد الميزانية الأوليـة و الإضافيـة و الحساب الإداري.
- جمع الوثائق الماليـة.
- التحاليل المالية الخاصة بكل سنة.

ب/ مكتب حوالات الدفع و الفاتورات: مهمته:

- إعداد الفاتورات و تسجيلها.
- إعداد حوالات الدفع.
- متابعة عمليات التسديد.

4/ مصلحة الوسائل: و فيها

أ/ مكتب الممتلكات: ويختص في

- إحصاء ممتلكات البلدية.
- ضبط قائمة المقابر، خزانات المياه، المدارس القرآنية..

ب/ مكتب تسييِّـر المخازن: مهمته:

- إعداد ومسك سجلات دخول و خروج كل المواد.
- ضبط دفتر الجرد اليومـي.

ج/ مكتب الوكالات: و يختص في:

- الإشراف على متابعة الوكلات البلدية.
- 5/ **مصلحة المُستخدمين:**

أ/ مكتب تسيير المستخدمين وفيه يتم:

- ضبط قائمة المستخدمين الإداريينوالتقنيين.
- متابعـة الحياة المهنية للمستخدمين.
- متابعة الإجراءات التأديبية.

ب/ مكتب التوظيف و التكوينومهمته:

- الإشراف على المُسابقات والإمتحانات والفحوص المهنيـة.
- ضبط إحتياجات البلدية من المستخدمين.

6/ مصلحة التنظيم وفيها:

أ/ مكتب التنظيم: وفيه يتم

- إعداد الوثائق المتعلقة ببطاقة التعريف.
- متابعة حركة المواطنين :جواز السفر،الإقامة...

ب/ مكتب المُنازعات والشؤون القانونية: وفيه يتم

- فحص ودراسة العقود التي تصدرها البلدية من حيث الشرعية و خاصة فيما يتعلق بمضمون القرارات.

ج/ مكتب النظافة والوقاية:ويختصفي :

- محاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.
- إجراء التحقيقات حول النظافة.
- مراقبة المؤسسات والمحلات ذات الطابع الغذائي.

7/ مصلحة الأمانة العامـة: وفيها

أ/ **مكتب الوثائق و الأرشيف**ومهمته:

- التكفل بأرشيف البلدية.
- جمع الوثائق القانونية التنظيمية.
- إستغلال الوثائق و الأرشيف للقيام بالدراسات.

ب/ **مكتب الإحصائيات و التنشيط الإقتصادي** ومهمته:

- إستغلال الإحصائيات للقيام بالتحليل.
- إعداد التقارير الخاصة بالإحصائيات و التنشيط الإقتصادي.
- جمع كل الإحصائيات المتعلقة بمختلف النشاطات.
- تنسيق العلاقات و التعامل مع المصالح الخارجية في مجال الإحصائيات.

ج/ مكتب التنسيق والإعلام الآلـــي وفيه يتم:

- التنسيق بين مختلف مصالح البلدية.
- القيام بكل العمليات آليا.
- ضبط برنامج لتعميم الإعلام الآلي عبر كل المصالح.

8/ مصلحة الشبكات وفيها:

أ/ مكتب المياه و التطهير:

- إعداد بطاقة الإحتياجات للسكان من المياه الصالحة للشرب..
- جمع المعلومات المتعلقة بتوزيع شبكة المياه.
-

ب/ مكتبالتنظيفومهمته:

- السهر على تنظيم إقليم البلدية.
- جمع القمامات وتفريغها في الأماكن المخصَّصة لها.
- التنسيق مع لجان الأحياء في عمليات تنظيف المحيط.
- إعداد الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالنظافة.
- العمل على صيانة ومراقبة أماكن التفريغ العمومي.

ج/ مكتب الطرق والتهيئة العمرانيةومهمته:

- تنظيم حركة المرور عن طريق وضع إشارات المرور.
- وضع لوحات التفريغ بأحياء المدينة ومقرات المؤسسات.
- صيانة وحفظ اللوحات .
- تنظيم شبكة النقل.
- التحضير المادي للإحتفالات ،إنشاء الطرقات، الإنارة العمومية،تهيئة وتزيين المحيط...

9/ مصلحة الصيانة والورشات:

أ/**مكتب الصيانة**:ومهمته:

- القيام بكل أعمال الصيانة التي تتطلبها أملاك البلدية.

ب/ مكتب حظيرة السيارات والعتاد مهمته:

- متابعة حركات ممتلكات البلدية.
- ضبط إحتياجات الحظيرة من الوقود.

ج/ المحشر البلدي مهمته:

- استقبال السيارات و الحيوانات المحجوزة في إطار القوانين المعمول بها.

10/ مصلحة التعمير والبناء :

أ/ مكتب الدراسات والتعميرمهمته:

- حماية وسائل التعميرعلى مستوى إقليم البلدية وفقًا للقوانين والتنظيمات.

ب/ مكتب متابعة ومراقبة التعمير مهمته:

- التكفل بمتابعة التعمير فيما يتعلق برخصة البناء والهدم.

- متابعة قواعد التعمير و البناء.

11/ مصلحة الأشغال العمومية وفيها:

أ/ مكتب الصفقات العمومية:

- إبرام الصفقات و العقود.
- تنظيم المناقصات.

ب/ مكتب مراقبة ومتابعة الأشغال.

وللمزيد من التوضيح أقدِّم الشَّكل التَّالي:

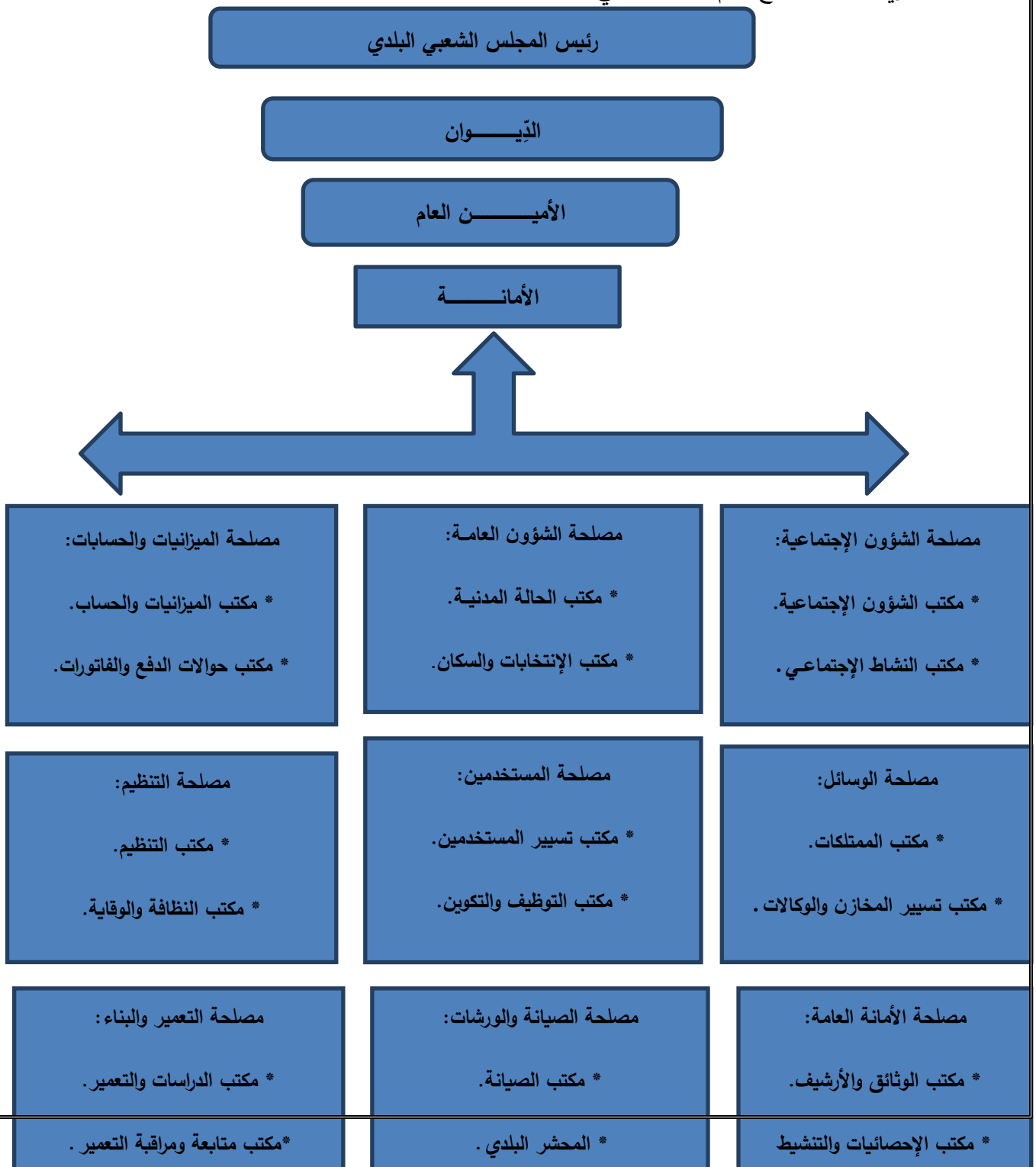

(مخطط توضيحي رقم12، المصدر :من إعدادالطالبة)

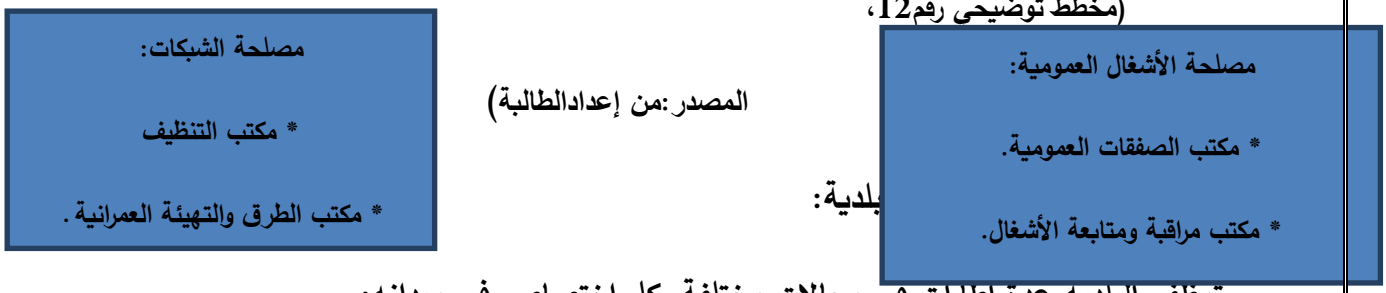

توظف البلدية عدة إطارات في مجالات مختلفة، كل إختصاص في ميدانه:

- مهندس دولة في الإعلام الآلـي، وتقني سامي يُسيِّر خلية الإعلام الآلـي ووضع قاعدة مالية.
- مهندس معماري يُسيّر المصلحة التقنيـة.
- ليسانس في العلوم الإجتماعية يُسيِّر مكتب الشؤون الإجتماعية.
- ليسانس في الحقوق يُسيِّر مكتب الإنتخابات .
- ليسانس العلوم القانونية والإدارية يُسيِّر مكتب المحاسبة والتسيير.
- عدة موظفين أعوان لهم خبرة عميقة في مجال الأعمال الإداريـة.[1]

كل هذه الإختصاصات متوافرة ببلديَّـة البيَّـض، غير أنَّ الغالبية من الموظفين خاصَّة في قسم الحالة المدنيَّة والذين هم في شبابيك إستخراج الوثائق موظفون في إطار الشَّبكـة الإجتماعيَّة.

---

(1)هذه المعلومات مُستقاة من طرف أحد الأعوان المكلفين بالبلدية، وهذا على إثر الزيارة الميدانية للمقر، بتاريخ: 2015/12/30،صباحًا.

** المطلب الرابع: دورالبلدية في التنمية المحلية

يتجلى دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية من خلال الصَّلاحيات و الإختصاصات الممنوحة للمجلس الشعبي البلدي كونه المسؤول على إعداد مُخطط التنمية و المصادقة عليه و السهر على تنفيذه والمبادرة بكل عمل يهدف إلى تطوير الأنشطة وفي شتى المجالات تماشيًا مع المخططات التنموية.

وقد خُصَّت البلدية بحملة من الصلاحيات في مجال التنمية منذ إعتماد أول قانون لها سنة **1967**.[1]

ومن هذه الصلاحيات ما يلي:

*** في المجال الإداري و التنظيمي:**

- إبرام عقود إقتناء الأملاك و غقود بيعها.
- إبرام المناقصات و المزايدات الخاصة بأشغال البلدية مراقبة حُسن تنفيذها.
- رفع الدعاوي لدى القضاء باسم البلدية ولفائدتها.
- المحافظة على الحقوق العقارية و المنقولة التي تملكها البلديـة.
- توظيف عمال البلدية وتعيينهموتسييرهم.

*** في المجال المالـي:**

- تسييـر مالية البلدية والمحافظة على ثروتها.
- تسيير إدارات البلدية والإذن بالإنفاق .
- متابعة تطور البلدية.
- المحافظة على الحقوق والأملاك.

---

(1)بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد10، سنة2012،ص162.

***في المجال الإجتماعـي:**

•حفظ النظام العام[الأمن العام ، السكينة العمومية والصحة العمومية].

***في المجال الصناعـي:**

•تطوير شبكة الطرق والجسور ووضع شبكة صناعية محلية لتطوير العمل الصناعي على مستوى إقليم البلدية.

***في المجال التجاري:**

- تأطيرالأعمال التجاريةوالمهنية والخدمات ومراقبة الأعمال التجارية في الأسواق البلدية.[1]

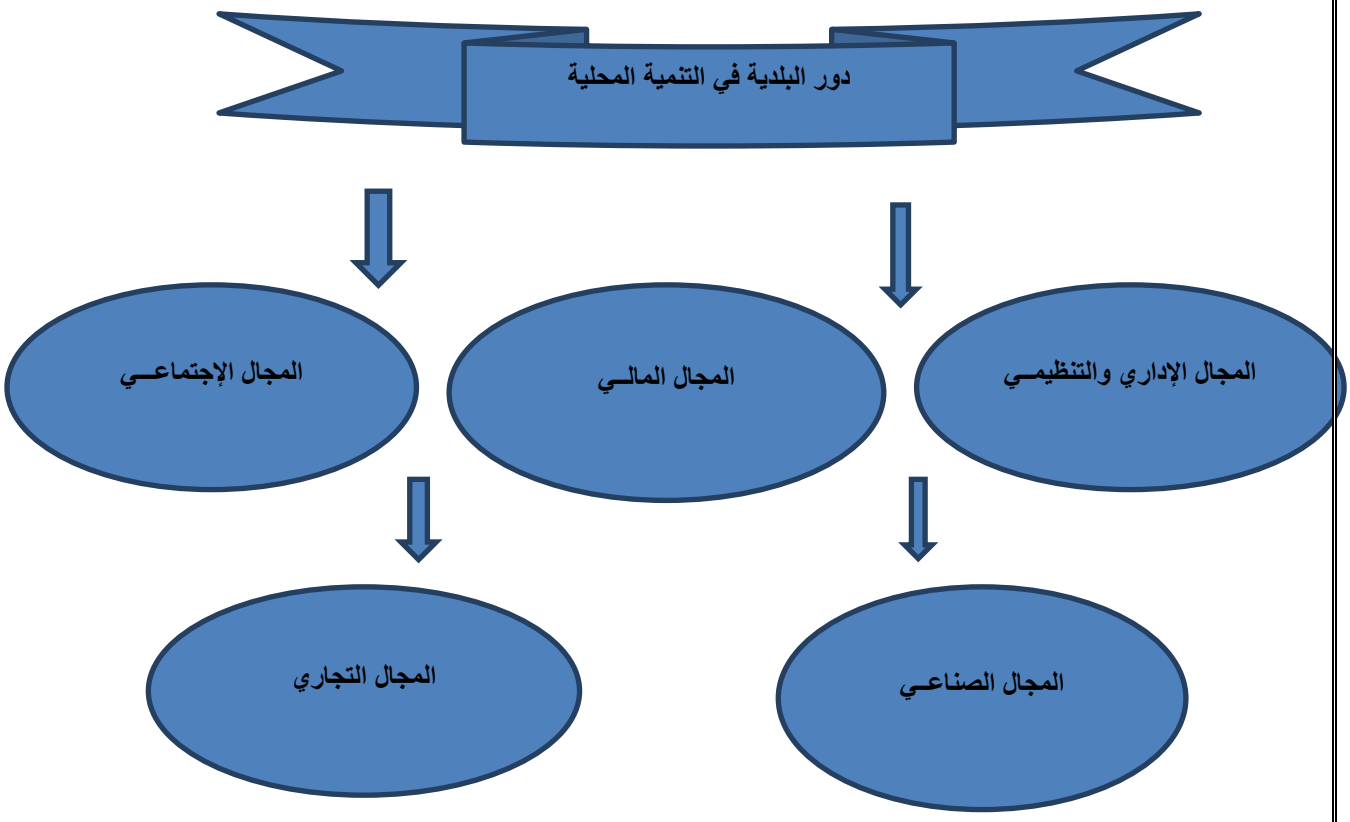

(مخطط توضيحي رقم:13،المصدر:من إعداد الطالبة)

---

(1)جلول شيتور، "المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، أكتوبر2002، ص صص185،182،181.

***** المبحث الثانــي: قسم الحالة المدنيـة**

وفيه يتم التعريف بقسم الحالة المدنيَّة و ذكر مهامه واختصاصاته وعرض الهيكل التنظيمــي مع التطرق إلى الأدوار التي يختص بها هذا القسم في تسييّر البلديَّــة.

المطلب الأوَّل: تعريـــــــف قسم الحالة المدنيـة.

المطلب الثانــي: مهام واختصاصات قسم الحالة المدنية.

المطلب الثالث: المكاتب التابعة لقسم الحالة المدنية.

المطلب الـرابع: دوره في تسييِّر البلديـــــــــة.

المطلب الأوّل: التَّعريف بقسم الحالةالمدنية

الحالة: جملة الصفات التي تحدد مركز الشخص من أسرته ودولته وهذه الصفات هي: السن، الجنس، الولادة، الزواج،الطلاق والجنسية.

والحالة المدنية هي المحور الأساسي للحياة الإدارية المحلية.[1]

ونظام الحالة المدنية هو نظام يُعنى و يهتم بجميع الصفات الطبيعية و القانونية و الشخصية التي تُلازم كل إنسان طبيعي ، و ترتبط بذاته و شخصه بحيث تُميزه عن غيره من الناس فتحدد علاقته بزوجه و أولاده.

تهدف الحالة المدنية إلى إثبات وبيان اسم و لقب كل شخص وتحدد نسبه موطنه و معرفته ووضعيته : عازبًا/ متزوجًا، وطنيًا/ أجنبيًا، وهذا لتمكينه من معرفة حقوقه وواجباته.

وعليه: فقسم الحالة المدنية هو أحد أهم الأقسام في تنظيم البلدية تُعنى بتنظيم كل العلاقات بين الأفراد:الزواج، الطلاق، الميلاد، الإقامة، الوفاة.

---

(1)بن عبيدة عبد الحفيظ، "الحالة المدنية وإجراءاتها في التشريع الجزائري"،ط2، الجزائر: دار هومة للنشر، سنة2005،ص ص08.09.

*المطلب الثانـي:مهام وإختصاص قسم الحالة المدنية

1/ المهام:

يكلف ضابط الحالة المدنية بعدة مهام منها*:

- مشاهدة الولادات و تحرير العقود بها، وتسجيل الزواج .
- مسك سجلات الحالة المدنية.[1]
- تسجيل الوثائق التي يتلقاهاوالبيانات الهامشية.
- الإفادة بمنطوق الأحكام القضائية المتعلقة بالطلاق و تصحيح الوثائق.
- السهر على رعاية و حفظ السجلات المودعة في محفوظات البلدية.
- إستلام شهادة الإذن بالزواج وإبرام عقد الزواج للعسكريين والشرطة و الأجانب.[2]

2/ الإختصاصات:

- **01/2 إختصاص نوعـي:**

✓ تلقي التصريحات بالولادات وتسجيلها، وتسجيل عقود الزواج.

✓ تلقي التصريح بالوفاة،وتسجيلها في سجلات الحالة المدنية.

- **02/2 إختـــصاص إقليمي:**

ويتجدد هذا الإختصاص وفق دائرة بلدياتهم،فالضابط وفق الإختصاص الإقليمي محولون سلطة تلقي وتسجيل وثائق الحالة المدنية،وتحرير عقود الزواج والوفاة.[3]

---

*المادة03 من الأمر رقم70-20 المؤرخ بتاريخ1970/02/19المتعلق بقانون الحالة المدنية.

(1)_____،قانون الحالة المدنية،ط2،وزارة العدل،سنة 2002،ص27.

(2)عبد العزيز سعد،"نظام الحالة المدنية في الجزائر"،ط2،الجزائر:دارهومة للنشر،سنة 1995،ص55.

(3)هذه المعلوماتمستقاةمن طرف أحد الأعوان المكلفين بالبلدية إثر الزيارة الميدانية للمقر،بتاريخ:2015/12/30،صباحًا.

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمـــــــــي للحالة المدنيَّــة

ينتمي قسم الحالة المدنية إلى مصلحة الشؤون العامة التي تختص بجميع شؤون المواطنين وإستخراج الوثائق الهامة في ممارسة حياتهم وإلى جانبه مكتب الإنتخابات والسكان ومكتب الخدمة الوطنية وهو موضح أدناه:

مصلحة الشؤون العامة:	مهام المكاتب:
مكتب الحالة المدنية	– إعداد سجلات الحالة المدنية،والوثائق الخاصة بها. –إحصاء المواليد،الزواج والوفيات. – تصحيح الأخطاء وتسجيل الأحكام بشأن التصحيح. – إستخراج الوثائق.
مكتب الإنتخابات والسكان	– إعداد بطاقات الإنتخاب وإحصاء الناخبين. – تسجيل وشطب الناخبين. – متابعة عملية تعداد السكان.
مكتب الخدمة الوطنية	– إعداد الجدول السنوي لإحصاء شباب الخدمة الوطنية. – توزيع الإستدعاءاتللإلتحاق بالخدمة الوطنية.

(جدول رقم04،المصدر:من إعداد الطالبة)

***المطلب الرابع: دوره في البلديـّة**

لقسم الحالة المدنيـة دور في البلدية وهذا من خلال:

- أنَّــه القسم الذي يختص بضبط الوثائق الأساسية في حياة المواطن.
- فيه يتمكن المواطن من إثبات هويَّته.
- يسهر على الحفاظ على سجلات الحالة المدنيَّة.
- أحد أهم تنظيمات وأقسام البلدية.
- هو القسم الذّي يضطلع بمهمة وضع الإطار القانوني قصد ضبط وتنظيم مختلف المكاتب التابعة
- يقوم بتنظيم وتسييِّر شؤون مصلحة الحالة المدنية والسَّهر على تنفيذ القانون المتعلِّق بها من طرف ضُبَّاط الحالة المدنية وكذا الأعوان المُساعدين لهم حتى يتمكنوا من آداء المهام المنوطة بهم على الوجه المطلوب،خدمةً لمصلحة المواطنين المتعاملين معها.
- متابعة سير جميع أنشطة مكاتب الحالة المدنيَّة والإعمال التِّي تقوم بها داخل الملحقات الإدارية البلدية.
- الحرص على تتبع أعمال المكاتب التابعة لها بما يتطابق مع الأحكام المتعلقة بالحالة المدنية.
- العمل على مد جميع مكاتب الحالة المدنية بالموارد البشرية اللّازمة والإمكانيات والتجهيزات.
- تتبع عملية إحصاء أحداث الحالة المدنية(مواليد ،وفيات...وغيره).
- مراقبة الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتصريح بالولادة والوفاة،والتسجيل والتَّوقيع على رسوم الحالة المدنية والبيانات الهامشية الملحقة بها بمجرد تحريرها.
- مراقبة عملية الحفاظ على السِّجلات والسَّندات والعناية بها من طرف الضُّباط والموظفين والعاملين بمكتب الحالة المدنيَّة.[1]

وعليه: فلقسم الحالة المدنية دورًا هاما في تسيير البلدية فهو القسم المسؤول عن الوثائق الأساسية في سير حياة المواطنين.

---

(1)معلومات مُستقاةمن طرف ضابط الحالة المدنيـــةإثر الزيارة الميدانيـــة لمقر البلدية، وإجراء المقابلة بتاريخ2015/12/30،صباحًا.

المبحث الثالث: تجليات الإدارة الإلكترونية في بلديـة البيض

وفي هذا المبحث يتم التطرق إلى مدى تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية في الإدارات وبالتحديد بلديـة البيـض وهنا يتم إسقاط الضوء على مدى تطبيق الإدارة الإلكترونيـة وتقديم دراسة تقييمية لهذا الإجراء على مستوى البلدية وهو مفصل فيما يلي:

المطلب الأوَّل: التَّأطيـر القانونـي للإجراء.

المطلب الثانـي: الوثائق المعنيـة بالإجراء.

المطلب الثالث: إنعكاسات الإجراء على تسييـرالبلديـة.

المطلب الرابع: دراسة تقييمية للإجراء على مستوى بلدية البيـَّض.

**المطلب الأوَّل: التأطيـــــــــــرالقانوني للإجراء

في إطارتَكْنَلَجَــة المجتمع*[1]وفي ظلِّعصر الثورة المعلوماتية ومواكبة للتحول الهائل في مجال الإتصال، تبنت الحكومةالجزائريةإطلاق مشروع الإدارة الإلكترونيةأواخر سنة 2013،وكانت وزارة الداخلية والجماعات المحلية المُبادِرة من خلال تطبيق مشروع المواطن الإلكتروني الذي يختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد، يُمكن من خلاله إستخراج الوثائق الإدارية وفق نظام إلكتروني يعمل على إصدار مختلف الوثائق في مدة لا تتجاوز 30 دقيقة.

شمل هذاالمشروع وضع شبكات ربط مابين المؤسسات والوزارات يكون بمثابة البوابةالرقميةالحكومية للتواصل مع الهيئات العمومية باستعمال الوسائل التكنولوجية من خلال الرقمنة، وبلدية البيض كغيرهامن الإدارات المحليةالتابعة للحكومـة المركزية تلقت في إطار تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية تعليمـة للشروع في تطبيق إجراء الإستخراج الإلكتروني للوثائق في قسم الحالةالمدنية ،وهذا عن طريق مراسلة تم تلقيها من طرف وزارة الداخليةوالجماعات المحليةفي شكل برقية*وتمَّتطبيق الإجراء في البلدية،وهذا بتاريخ:2015/09/10.

وقد شرعت بلدية البيَّـض في تطبيق هذا الإجراء إستجابةً لمحتوى هذه البرقية المُستعجلة،وبناءًا على فحوى المراسيم التنفيذية للجريدة الرسميَّـة كالتالـي:

- المادة01:"في إطارتنفيذالإجراءات المُتعلّقة بالإدارة الإلكترونيَّة،يتوجب إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية لمتوفرة ضمن السِّجل الوطني للحالة المدنية.
- تتضمن جميع وثائق الحالة المدنيّة مكان وتاريخ الإصدار،ويُخصّص لكل وثيقة منها رقم يُعد مرجعًا لهما وتكون مطابِقة للمواصفات التقنيَّة.[2]

---

(1)إبراهيم بدران،"مشكلات العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي"،ط1،الأردن:دار الشروق للنشر،سنة1985،ص81.

* للتّعرف على نص البرقيّةالرّسميّة، ومحتوى مواد الجريدة الرسمية للجمهوريةالجزائرية،أنظر المُلحقين رقم01و02.

(2)المادة الخامسة من الأمر رقم70-20،المؤرخ في 1970/02/19،المتعلق بالحالة المدنية،المعدَّل والمتمّم،مأخوذ من الجريدة الرسمية،العدد01،بتاريخ2015/01/07.

*المطلب الثاني:الوثائق المعنيَّـــة بالإجراء

1/ وثائق الحالة المدنيَّة:Actes de l'Etat Civil

تم إستعمال كلمة وثائق بدلاً من عقـــود ،وهذا لأنَّ كلمة عقود لا تُناسب الحالات اللّازمة لشخص الإنسان فسِجلات الحالة المدنيَّة سجلات لم تُخَصَّص هي لإثبات عقود التَّعامل بين المتعاقدين ،بل هي مُتخصَّصة لإثبات أمور تتعلَّق بحالات الأشخاص أمر القانون بإثباتها.

2/الوثائق المعنيَّـــة بإجراء الإستـخراج الإلكتروني: هي وثائق الحالة المدنية، حيث أنَّ وثائق الحالة المدنية وثائق رسمية لها قوة إثباتية وبرهانية وهـي:

- **وثيقـةالميلادرقم12**:وهي الوثيقة التي تثبت حياة المواطن وعدم موته وهي وثيقة ضرورية في حياة المواطنين،وقد نصت عليها المادة25من القانون المدني والمتضمنة:"تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولاته حيًا،وتنتهي بموته"،ومنه لابد من التصريح بالولادة.
- **وثيقة الزواج:** وثيقة تثبت العلاقة بين الزوجين.
- **وثيقةالوفاة** 19:وثيقة إثبات موت المواطن.**(أنظرالملحقرقم:05)**.
- **شهادة عائليـة24**:وثيقة تثبت الأفرادالذين يكونون العائلة لطالبي الوثيقة.**(أنظرالملحق رقم:06)**.
- **شهادة شخصية:** وثيقة تخص الفرد المواطن طالب الخدمة.
- **شهادة إقامة:** وثيقة تثبت مسكن وإقامة المواطن.

وهذا طبقًا للمادة رقم45 من القانون المدنـي، حيث تطبع في المطبعة الرسمية وتحمل أرقامًا بالتسلسل ووجود هذه الأرقام ضروري في الوثيقة الإداريـة.[1]

وهذه الوثائق يتم إستخراجهاإلكترونيامن خلال إدخال رقم الحالة وتستخرج في بضع ثواني ويصادق عليهاصالحة لمدة10 سنوات .

---

(1)سعد عبد العزيز،"نظام الحالة المدنية في الجزائر"،ط2،الجزائر:دار هومة للنشر ،سنة 1995،ص ص86،88.

المطلب الثالث:انعكاسات الإجراء على تسييّـــــرالبلدية

بعد إجراء الإستبيانوإستقراء الأجوبة تم عرض نتائج الإستبيان والتي وجهت إلى الموظفين داخل البلدية،وبعد تسجيل التصريحات وجمعها والتي تحصلت عليها إثر سبر الآراء الذي تم إجراؤه بتاريخ 02/21/ 2016على الساعة العاشرة صباحًا داخل أرجاء البلدية وأمام شبابيك الخدمة تم تسجيل ما يلي:

1/انعكاسات الإجراء بالنسبة للموظفين داخل البلديـة:

استطاع تطبيق الإجراء الخروج بعدة إيجابيات أهمها:

- تسهيل القيام بالإجراءات الإدارية
- ربح الجهد والوقت وخلو الشبابيك بفضل سرعة إنجاز العمليات وهو ما لاحظته خلال كل أيام الدراسة الميدانية إلى المقر.
- التقليل من الملل والروتين في آداء المهام.
- تطبيق هذا الإجراء كان له إستقبالاً واسعًا للموظف في بلدية البيَّض، فقد مثل قاعدة مضمونة لحفظ الوثائق خاصة بعدما تعرضت ولاية البيَّض في أكتوبر 2011 إلى فيضانات أتلفت سجلات البلدية وأوقعت الموظف في ورطة إعادة السجلات و التدوين من جديد.

2/ انعكاساته بالنسبة للشعب والمواطن في ولاية البيض:

هذا الإجراء لقي قُبولاً وإستحسانًا كبيرًا من قِبل الشعب واعتبره نقلة نوعية لا مثيل لها ،فقد كان إستخراج الوثائق هاجسًا للمواطن طالب الخدمة لما يشكله هذا الإجراء من متاعب: التأجيلات والوقوف ساعات طويلة أمام الشبابيك مقابل تهرب الموظف من خدمته،لكن مع إجراء تطبيق الإدارة الإلكترونيةاستحسن الأمر وأصبح سهلاً،بحكم الإيجابيات المُسجلة وعلى مستوى جميع الأصعدة:

- ربح الوقت للمواطن بفضل سرعة تقديم الخدمة.
- تجنب الإكتظاظ والفوضى،وتجنب السرقات و الشجارات.

- على مستوى النظافة داخل البلدية فقضاء أوقات طويلة لإنتظار الحصول على الخدمة يجعل بعض المواطنين يتناولون القهوة والتدخين ما قد يؤثر على نظافة المقر وهو الأمر المحسوم نتيجة الإجراء الإلكتروني؛ فسرعة الحصول على الخدمة قضت على سوء النظافة.

*المطلب الرابـع:دراسة تقييّمية للإجراء على مستوى البلديــة

1/الإيجابيات:

- تسهيل الخدمة وسهولة الإنجاز.
- منفعة لطالب الخدمـة ومقدِّمها.

2/ السلبيات:

رغم ما قدمه هذا الإجراء من تسهيلات للحصول على الخدمة ورغم الإيجابيات المسجلة على مستوى تسيير بلدية البيَّض، إلا أن تطبيق الإدارة الإلكترونيةغير مكتمل ولا يرقى إلى مصف التطبيق الفعلي، فرغم وجود تطبيق هذاالإجراء إلاأن المظاهر السلبية لم تخلومن البلدية حتى وفي ظل هذاالإجراء والتي تتناقض مع المبادئ العامة للإدارةالإلكترونية خاصة والتي سجلتُها على إثر الزيارة الميدانية للمقر وعلى أنقاض تعامُلي مع الموظفين داخل البلدية:

- البيروقراطيَّة(بمفهومها السلبي)متجدرة في الموظف الجزائري بصفة عامة والموظف على مستوى بلدية البيض بصفة خاصـة فمازال التعامل مع ظواهرالإدارة التقليدية كالمُحاباة مثلا فمازال تسهيل وانجاز الخدمة للأقارب والمعارف وتأجيل خدمة من هم في الشبابيك.
- رغم أننا في عصر المعلومات والشفافية إلاأن الحصول على المعلومات مازال أمرًا صعبًا،فرغم الترحيب بالبحث العلمي والإستقبال المُشرف للسيد ضابط الحالة المدنية ؛فبدونإستلامه للترخيص من طرف الجامعةإلا أنه فتح لي المجال أمام أخذ المعلومات والولوج وقت ما شئت إلى قسم الحالة المدنية ،لكن المعلومات مازال محجور عليها من طرف الأعوان الموظفين داخل البلديـة.

- غياب شبكة الأنترنت وعرقلة الإستخراج الإلكتروني بالبلديات المجاورة فمثلاً بتاريخ 2016/02/22 تم انقطاع شبكةالأنترنت عن بلدية إستيتن الواقعة ب30كلم عن الولاية وهو مااضطر العديد من طالبي الخدمة اللجوء إلى بلدية الولاية،وفي هذا اليوم تم تسجيل حالة الإكتظاظ والفوضى العارمة بمقر البلديـة.
- مع طرحي لتساؤل لفئةالشباب حول" مستقبل هذه الخدمـة" وأخص بالذكر "الفئة الفيسبوكية" فقد اتجهت الآراء إلى استحالة نجاحه في الجزائر ككل بدليل انقطاع الأنترنت المتكرر وما نتج عنه من عرقلة لمجمل المعاملات الإدارية الإلكترونية.

***** المبحث الرابع: أداة الدراسـة،تحليلها و تفسيـرها**

وفي هذا المبحث يتم التعريف بأدوات جمع المعلومات التي تم استعمالها في إجراء الدراسة الميدانية والمنهج المعتمد في عرض تفاصيل الدراسة وعناصرها ثم استخلاص أهم القراءات و الاستنتاجات التي تم تحصيلها بعد إجراء والقيام بالدراسة التطبيقية،وهو مفصَّـل فيما يأتـي:

المطلب الأوَّل: التعريــف بأدوات جمع المعلومات.

المطلب الثانـي: المناهج المعتمدة في الدراســة.

المطلب الثالث: نتائج الدراسـة.

المطلب الرابع: قراءات واستنتاجات .

المطلب الأوَّل: التعريـف بأدوات جمع المعلومات

لإعداد هذه الدراسة الميدانيـة تمت الإستعانة بعدة وسائل و أدوات في جمع المعلومات * وهي:

1/ الإستبيان :

يُعرف الإستبيان على أنه:" مجموعة الأسئلة المرتبطـة حول موضوع معين يتم وضعها في إستمارة تُرسل لأشخاص معينين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدًا للحصول على أجوبة للأسئلة الواردة فيها وبواسطتها يتم التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات مُتعارَف عليها ولكنها غير مُدعمة بحقائق".(1)

2/ المُقابلـة: هي أسلوب من أساليب جمع المعلومات وتعني:" إتِّصال مُواجَهِي بين شخصين أو أكثر يهدف فيها أحدهما التعرف على بيانات من الطرف الآخر في موضوع مُحدد أو عن رأيـه فيه أو الكشف عن إتِّجاهاته الفكريـة و مُعتقداتـه عن طريق تبادل الحديث معه".(2)

وللمقابلة عدة أنواع منها: مقابلة وجهًا لوجه، مقابلة عن طريق الهاتف، بالبريد الإلكتروني...وغيرها

3/ **سبر الآراء :** عملية جمع المعلومات عن طريق أسئلة شفويـة تقدم للآخرين حول موضوع معين بهدف معرفة آراء المستَجوَبين ووجهات نظرهم.

وآداة المعلومات التي تم الإستعانة بها بالدرجة الأولى في هذه الدراسة الميدانية:هي الإستبيان ويتم في ما يلي التفصيل بشأنه.

---

* هناك عدة أدوات ووسائل لجمع المعلومات وبالإضافة إلى هذه الوسائل المستعملة توجد وسيلة أخرى وهي الملاحظة بالمُشاركة عن طريق الذهاب إلى عين المكان و تسجيل الملاحظات عن كيفية آداء الأعوان المكلفين.

(1)عمار بوحوش،محمد محمود الذُنيبات،"مناهج البحث وطُرق إعداد البحوث"،ط4،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،سنة 2007، ص67.

(2)محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم، المناهج والإقترابات)"، دون طبعة،الجزائر: دون دار النشر،سنة1997،ص349.

وكما سبق تعريفه فهو وسيلة هامَّة للحصول على المعلومات من عدد كبير من الناس ومن أكثر الأدوات الميدانية إستخداما في البحوث السياسية والإعلاميةوالقانونية،ويعرف أنه مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في إستمارة ترسل للأشخاص المعنين.[1]

وتم الإعتماد على هذه الآداةبناءا على الخطوات التالية:

1/ تحديد المشكلة والتعريف بموضوع الدِّراسة: الإستخراجالإلكتروني لوثائق الحالة المدنيـة.

2/ تحديد مجتمع الدراسة والعيّنة المدروسة:

أ/ **مجتمعالدراسة:** بلدية البيَّـــض.

ب/ العينة المدروسة: عينةمنتظمة:الموظفونفي قسم الحالة المدنية وعددهم25 فردا.

3/ **شكل الإستمارة:**تنقسم إلى 03 فصول:

أ/ بيان الجهةالتي تشرف على البحث:

1/1 **الجهة:**جامعة الدكتور مولاي الطاهر،كليةالحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،إعداد الطالبة رحيم حليمة.

2/1 **عنوان الدراسة:**دورالإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المحلية،الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنية،بلدية البيَّـــض،والهدف منهاوالإشارة إلى الطابع السِري للمعلومات.

ب/معلومات عامة عن المبحوثين:

العمر،الجنس،المهنة وسنوات الخبرة.

4/ **صياغة الأسئلة:**أسئلة مغلقة وجيزة،غيرمحرجة،وثيقة الصلة بموضوع البحث،تمت صياغتهاوفق مقياس ليكارت الخماسي وتكون الإجابة بالصيغ التالية:موافق–غير موافق–محايد–موافق بشدة–غيرموافق

---

(1)ناجي عبد النور،"منهجية البحث السياسي"،دون طبعة،عَمّان:دار اليازوي للنشر،سنة2011،ص ص صص80،82،83،85.

***المطلب الثانـي: منهج الدراسة**

في سبيل إلمامالمعلومات الخاصة بموضوع الدراسة وعرضها تم إستخدام عدة مناهج منها:

1/ المنهج الوصفي:ويُعرف أنه:"وصف الظّاهرة التي تريد دراستها وجمه أوصاف ومعلومات سابقة عنها،فهو يدرس الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويُعبر عنها كيفيًّا، والتّعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضِّح خصائصها"،ويتجلى في:[1]

- عرض المعلومات حول ماهية البلدية ووصفها وصفًا شاملاً(النّشأة، التّعريف،الدّور،الهيكل التّنظيمي...).
- وصف البلدية كما توجد في الواقع من خلال تقديم دراسة تقييّمية حول مشروع البلدية الإلكترونيّة بالوقوف على الإيجابيات والسلبيات تحريًّا للموضوعية والإبتعاد عن الذاتية،فبلدية البيّض تُحيل إلى إنتمائيوالإنتماء يقتضي التّصنع، لكن البحث العلمي ينفي هذا العامل الشخصي ويتطلب الموضوعية؛فقد قدمت السلبيات كما توجد في الواقع.
- التعريف بأدوات جمع المعلومات وعرض خصائصها.

2/ المنهج الإحصائي: ويُعرف أنه:"أحدأساليب وصف الظَّواهر ومقارنتها وإثبات الحقائق العلمية المتصلة وجمع البيانات،مراجعتها،تصويبها،تبويبها،تحليلها وتفسيرها"، ويتجلى في:[2]

- إستخدام البيانات الرّقميّة من خلال حساب التكرارات والنِّسب المئوية لنتائج الإستبيان.
- تبويب كل معلومات الإستمارة في جداول إحصائية وأعمدة بيانيّة باستعمال برنامج Excel

3/منهج دراسة حالة:وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بأية وحدة كانت سواءًامؤسّسة أونظام إجتماعي أو فرد،ويتجلى في:

- إختيار البلدية كموضوع للّدراسة .
- التعريف بإجراء الإستخراج الإلكتروني للوثائق وتقديم دراسة تفصيلية عنه(المفهوم،المزايا،العيوب..).

---

(1)عمار بوحوش،محمد محمود الذنيبات،"مناهج البحث العلمي وطرف إعداد البحوث"،ط4،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية للنشر،سنة2007،ص138.

** **المطلب الثالث: عناصر الدراسةونتائجها**

1/ **عناصر الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية:

أ/ المتغيرات المستقلة:

وتتمثل في خمسة عناصر هي: الجنس، العمر، المستوى العلمي ،الرتبة المهنية، الدورات التدريبيةوعدد سنوات الخبرة.

ب/ المتغيرات التابعة:وتتمثل في الأسئلة المقدمة إلى المستجوَبين.

1/ **المتغيرات المستقلة** وهي:(العمر،المستوى العلمي وعدد سنوات الخبرة).

- **العمر**: تم حصر الفئةالعُمريّة من سن أقل من 30 سنة إلى 35 سنة.
- **المستوى العلمي**: مستوى متوسط، ثانوي، جامعي، مهندس دولة ودراسات عُليا.
- **الرّتبة**: أكبر نسبة للموظفين في إطار الشبكة الإجتماعيّة.
- **عدد سنوات الخبرة**: من أقل من عامين إلى أكثر من 06 سنوات.

وهو موضح فيما يأتي:

أ/ المستوى العِلمـي:

المؤهل العلمـي	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	00	%00
ثانوي	18	%72
جامعـي	07	%28
مهندس	00	%00
دراسات عليا	00	%00
/	25	%100

(جدول رقم:05،المصدر :من إعداد الطالبة).

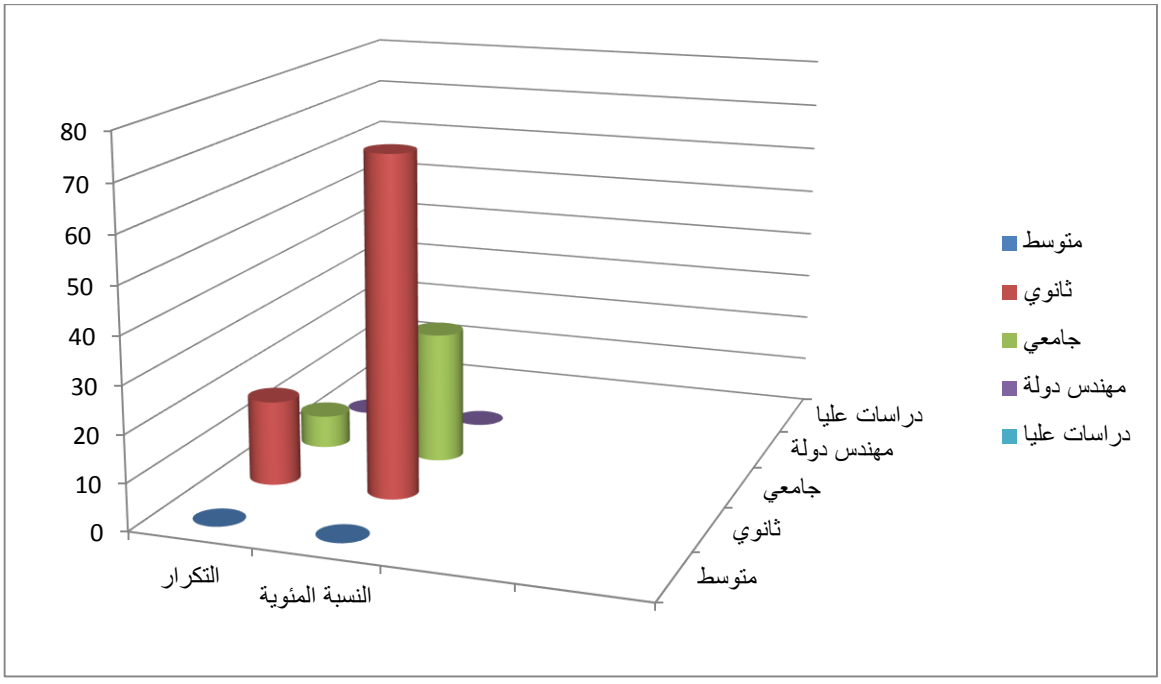

(مخطط توضيحي رقم:14،المصدر: من إعداد الطالبة)

ب/ متغير العمـــــــــــــر:

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من30	03	%12
من 30- 35	11	%44
ما فوق 35	11	%44
/	25	%100

(جدول رقم:06،المصدر: من إعداد الطالبة).

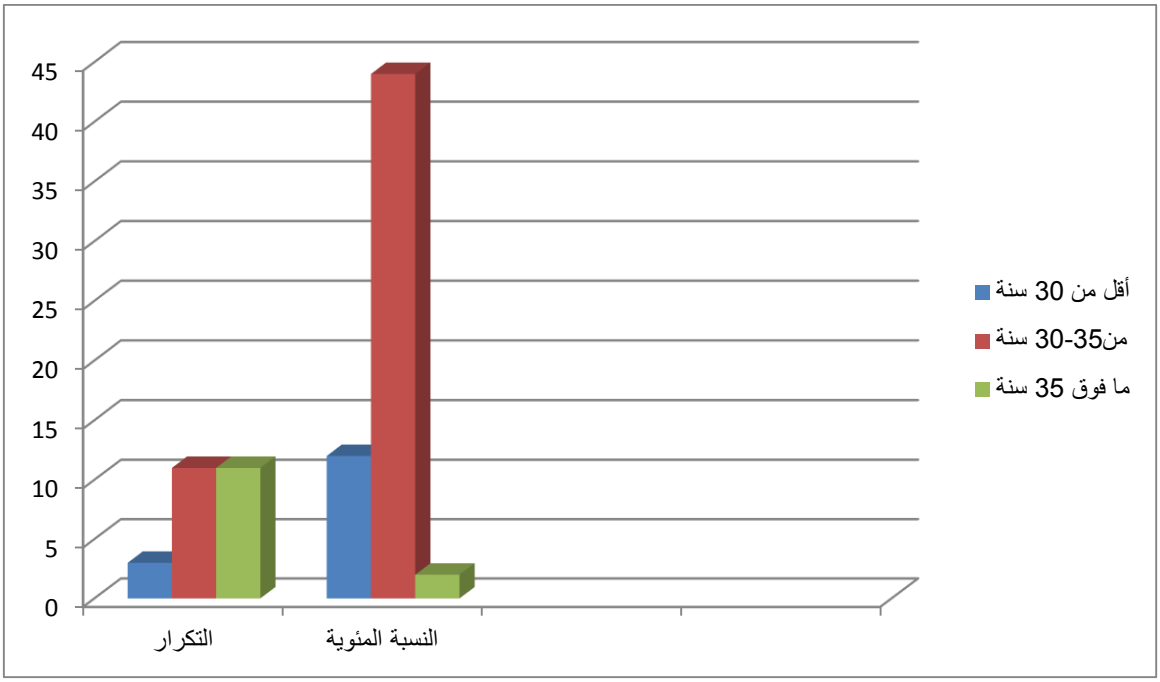

(مخطط توضيحي رقم:15، المصدر: من إعداد الطالبة).

ج/متغيـــــــــر الخبرة:

عدد السنوات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من عامين	01	%4
من سنتين إلى04 سنوات	01	%04
من 4سنوات إلى 6 سنوات	14	%56
أكثر من 6 سنوات	09	%36
المجموع	25	%100

(جدول رقم:07، المصدر: من إعداد الطالبة).

(مخططتوضيحي رقم16،المصدر: من إعداد الطالبة)

د/ متغيـــــــر الرتبة:

الرتبة	التكرار	النسبةالمئوية
عون إدارة إقليمية	01	%04
متصرف إداري	01	%04
متصرف إقليمي	01	%04
ملحق إدارة إقليمية	05	%20
تقني في الإدارة الإقليمية	01	%04
موظف في إطار الشبكة الإجتماعية	16	%64
المجموع	25	%100

(جدول رقم:08، المصدر: من إعداد الطالبة)

(مخطط توضيحي رقم:17،المصدر من إعداد الطالبة)

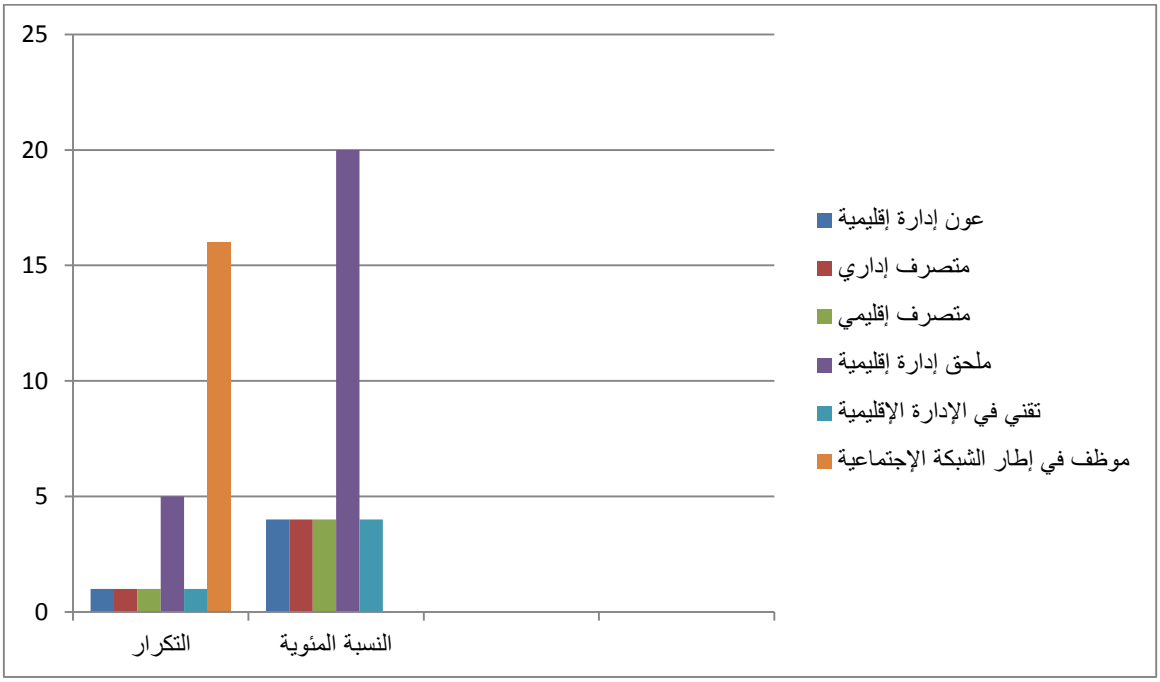

2/ مجتمع الدراسـة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة موظفين أعوان مكلفين في قسم الحالة المدنية و المكاتب التابعة له مع التركيز على الموظفين في مصلحة الرقمنة ، وهذا لإختصاص هذه المصلحة في خدمة الإدارة الإلكترونيـة.

وقد تكوَن مجتمع الدراسة من 30 فردًاموظف.

ج/تقنيَّـــــةالعمل:

تم التعامل مع مجتمع الدِّراسة بواسطة آداة من آدوات جمع المعلومات وهي:الإستمارة (الإستبيان)بحيث تمّ توزيع 25 إستمارة تم إعداده وفق مقياس ليكارت الخماسي*، وأسئلة مُغلقة والأساس فيهاإجابةالمُستجوبين على الفقرات والأسئلة المقدمة.

وقد إشتملت على صفحتين هما:

- الأولى تحتوي على المعلومات الشخصية للمراد إستجوابــه.
- الثانية: تشتمل على الأسئلة المتوخى الإجابة عليها.

---

*مقياس ليكارت الخماسي:هو مقياس نسبة إلى عالم النفس ليـــكارت،وهو أسلوب قياس السلوكيات والتفضيلات يستعمل في الإختبارات النفسية لمعرفة ردود الفعل تدل الإجابات عن الفقرات دلالة على درجة الموافقة أوالإختلاف أو الإعتـراض على صيغة ما،وتتكون الفقرة من جذع وسُلم،فالأول هو جملة تُحدد سلوكية ما،والثاني مقياس تحديد الموافقةأو الإختلاف.

(1)أنظر الملحق رقم:07.

2/نتائج الدِّراسة وتفسيرها

1/ عرض نتائج الدراسة:

أ/ المتغيرات المُستقلة:

أ/01 متغيــرِّ العمر:تمثلت أكبر نسبة للفئة العمريةمن سن30 إلى35سنة،وهي ذاتها لفئة ما فوق سن35سنة،فبلدية البيَّض توظف أعوان أكثر من 30سنة ومافوق 35 سنة،أما فئة أقل من 30سنة فهي قليلة وقُدرت ب03 موظفين.

أ/02 متغيرالمستوى العلمي: تمثلت أكبر نسبة للمستوى الثانوي قدرت ب18 موظف ،و07 موظفين ذوو مستوى جامعي، وانعدام المستويات التالية: المتوسط،مهندس دولة والدراسات العليا.

أ/03 متغير الخبرة: أكبر نسبة للخبرة من 04 سنوات إلى 06 سنوات،أما الأقل نسبة من سنتين إلى04 سنوات.

أ/04 متغيِّر الرتبة:أكبرنسبةعادت إلى الموظفين في إطار الشبكة الإجتماعية قدرت ب16 موظف،05 موظفين أعوان إدارة إقليمية ومتصرف إداري واحد،ومتصرف إقليمي واحد،وتقني في الإعلام الآلي وملحق إدارة إقليمية.

ب/ المتغيرات التابعة:وتمت الإستعانة بجدول توضيحي في سبيل عرض نتائج الِّدراسةيوضحها الجدول:

مضمون الفقرة:	الموافقة	الموافقة بشدة	الحياد	عدم الموافقة	عدم الموافقة بشدة
الإدارة الإلكترونية ستكون تجربة ناجحةللجزائر.	15	04	01	03	02
تطبيق الإدارة الإلكترونية يخلو من السلبيات،مارأيكم؟	02	02	01	01	05

إجراء الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنية،حسَّن من التَّسييِّر الإداري،مارأيكم؟	12	04	00	04	06
يُمكن بهذا الإجراء القضاء على البيروقراطية؟	09	03	03	05	06
مارأيكم في تعميم هذا الإجراء في كل المعاملات الإدارية؟	14	03	05	01	02
دُعِم هذا الإجراء بعدة أجهزة قد تعوِّض الموظف،مارأيكم؟	07	00	02	08	08
هل وصلت الجزائر بهذا الإجراء إلى التطبيق الفعلي للإدارة الإلكترونية؟	04	01	01	16	04
قامت البلدية بتكوين إطارات بشرية حول التعامل مع الأجهزة الإلكترونية؟	06	01	01	09	08
مارأيكم لويتم إستبدال الموظفين الحاليين بمهندسين متخصصين في الإعلام الآلي؟	04	00	01	12	09
ستكون الإدارة الإلكترونية نقلة نوعية في مجال التنمية المحلية	12	03	02	01	07
تعرضت خدمة الأنترنت سابقًا لإنقطاع في الجزائر كلها،هل هذا مؤشر عادي بالنسبة لمشروع الحكومة الإلكترونية؟	05	01	04	06	08

الفقرة	الموافقة	الموافقة بشدة	الحياد	عدم الموافقة	عدم الموافقة بشدة
نالصالدوراتالتدريبيةدليلعدمنجاعةم شروعالبلديةالإلكترونية	10	03	02	06	04
الفساد الإداري أهم إعتبار نشأت الإدارة الإلكترونية للقضاء عليه.	10	01	04	05	05
الإدارةالإلكترونيةمشروعهاميتطلبأم والضخمةهليمكنتطبيقهفيظلالأزمةال مالية الراهنة	11	00	07	04	04
الإدارة الإلكترونية توجه تنموي يتطلب التطبيق الفعلي وهي في الجزائر ترقى إلى مصف الدول المتقدمة.	09	03	04	05	04

(جدول رقم:09، المصدر: من إعداد الطالبة)

3/ التحليل والتفسيـــر:

– **الفقرة01:**معظم إجاباتهامفاده أن الإدارة الإلكترونية تجربة ناجحة في الجزائر،وهو ما يدل على تفاءل الموظف داخل البلدية بنجاعة ذلك المشروع خاصة في آداء المهام الإدارية البلدية.

– **الفقرة02:**عدم الموافقة على هذا السؤال،لإعتبار أنَّ الإدارة الإلكترونية تخلو من السلبيات وأمثلة هذاما ينجم عن تطبيقهاكالبطالة،التجسس الإلكتروني....

– **الفقرة03:**تمت الموافقة على سؤال هذه الفقرة،فالإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنية إجراء حسّن من التسيير الإداري لبلدية البيض،وهذانظرًا للإيجابيات المحسوبة في البلدية.

– **الفقرة04:**تمت الموافقة على أن الإجراء كفيل بالقضاء على البيروقراطية،فهو إجراء تصحيحي للتسيير الإداري.

– **الفقرة05:**تمت الموافقة على هذا السّؤال،فتعميم ذلك الإُجراءبالتأكيد ينجم عنه عدة إيجابيات.

– **الفقرة06:**تراوحت الإجابة على هذا السؤال ما بين عدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة على إقتراح تدعيم البلدية بأجهزة تُعوِّض الموظف وفيها بيان لخوف الموظف على منصبه.

– **الفقرة07:**تمت الإجابة على هذا السؤال بعدم الموافقةعلى أن الجزائر وصلت إلى التطبيق الفعلي للإدارة الإلكترونية،وهذالأن إجراء الإستخراج الإلكتروني للوثائق جزء فقط من تطبيقات الإدارة الإلكترونية،ولا ترقى إلى التطبيق الفعلي بدليل الإختلالات الواضحة في التسيير الإداري رغم توجهات الإدارة الإلكترونية.

– **الفقرة08:**تمت الإجابة بعدم الموافقة، فالبلدية بكل صدق وبالتحديد قسم الحالة المدنية تشهد غياب للدورات التكوينيةللموظفين بخصوص الإستخراج الإلكتروني.

– **الفقرة09:**عدم الموافقة على إستبدال الموظفين الحاليين بمهندسين متخصصين في الإعلام الآلي،وهذا لخوف الأعوان على مناصبهم.

– **الفقرة10**:تمت الموافقة على دورالإدارةالإلكترونيةفي تحقيق التنمية المحلية،وفي هذا بيان لمساهمة الإدارة الإلكترونية في ترقية المجتمع المحلي وتحسين كل ظروف ومجالات الحياة فيه.

–**الفقرة11**:عدم الموافقةبشدة على أن إنقطاع الأنترنت مؤشر عادي بالنسبة لمشروع الحكومة الإلكترونية،وهذا أكيد فإنقطاع الأنترنت مشكل تكرر في الجزائر،إنقطعت الأنترنت في يوم واحد فقط عطَّل آلاف العمليات الإدارية الإلكترونية،وبالتالي هو مؤشرغير عادي بالنسبة لمشروع الحكومة الإلكترونية.

–**الفقرة12**:تمت الموافقة على أن نقص الدورات التدريبية دليل على عدم نجاعة تطبيق مشروع البلدية الإلكترونية ،وهذا لأن الدورات التدريبية عامل من عوامل إنجاح ذلك المشروع المتعلق بالبلدية الإلكترونية.

–**الفقرة13**:تمت الموافقة على أن الإدارة الإلكترونية نشأت للقضاء على الفساد الإداري والمالي،وهو أمر أكيد،فمن وظائف الإدارة الإلكترونية الرقابة الإلكترونية وهي الوظيفة التي تكفل القضاء على الفساد المالي والإداري.

– **الفقرة14**:تمت الموافقة على أن مشروع الإدارة الإلكترونية مشروع هام يتطلب أموال ضخمة،يمكن تطبيقه وتعميمه في ظل الأزمة المالية الراهنة،فهو يبدو مشروع أُولوي ضمن السياسات العامة المطروحة تُلح الضرورة إلى تطبيقه رغم الأزمة المالية.

– **الفقرة15**:تمت الموافقة على أن الإدارة الإلكترونية توجه تنموي يتطلب التطبيق الفعلي وهي في الجزائر ترقى إلى مصف الدول المتقدمة،ويبدوأن الموظف في بلديةالبيض متفائل بمبادرة الجزائر المتعلقة بمشروع الحكومة الإلكترونية ومتفائل لدورها المستقبلي في ترقية التسيير الإداري، غير أنها في الواقع إجابة غير مقنعة وخاطئة فلا يوجدفي الجزائر أثر لما يُسمَّى بالتطبيق الفعلي وهو ماتثبته جُل السياسات العامة في المجتمع ، ثم إنَّ الوصول إلى مصف الدول المتقدمة أمرًا مُستحيلاً ما دام هذا المشروع تجربة منقولة من العالم المتقدمة مشحونة بالتقليد الأعمى، ومادامت هناك بقايا للإدارة التقليدية وسلبيات تطبيقها قائمة.

*** المطلب الرّابع:قراءات وإستنتاجات.**

1/قراءة في نتائج الإستبيان:

من خلال نتائج الإستبيان ومن خلال أدوات جمع المعلومات السابقة تبينت أهم القراءات عن الدّراسة:

- إختيار موضوع البلديّةالإلكترونيةإختيارًاإستراتيجيًا لحداثته من جهة ولبيان مدى نجاعته من جهة أخرى، ذلك أن البلديةالإلكترونية من بين أهم ماجاد به مشروع الحكومة الجزائريةالإلكترونيةمطلع سنة2013،بحيث هدفت هذه الدراسة الميدانيّةإلى تقييم هذا المشروع وبيان أهميته في التسييِّر الإداري.
- إجراء الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالةالمدنيةإجراء إداري ،مثَّل خطوة من خطوات التحول نحو عصرنة القطاع العام،وأهم إنجازات الإصلاح الإداري في البلدية وبالتحديد قسم الحالة المدنيَّة بحكم تعقدالخدمات الإداريّة فيه من جهة وأهمية وثائقه من جهة أخرى ؛ فقد سهّل هذا الإجراء إنجازالخدمة العمومية.
- تبيّن من خلال الدِّراسةالميدانيّةأن للإستخراج الإلكتروني إيجابيات وسلبيات ،فالإيجابيات منها:تسهيل القيام بالإجراءات الإدارية،وربح الجهد والوقت ،التقليل من الملل والروتين في آداء المهام...وغيرها،أما السلبيات فمنها:كثرة الأخطاء في مستخرجات الحالة المدنية،غياب شبكة الأنترنت في الكثير من الأحيان...
- من إستقراء نوع الإجابات عن الفقرات تبيّن أن إجابات العيّنة انقسمت إلى قسمين:قسم بشأن نجاعة الإدارة الإلكترونية كمشروع تنموي وهي تمثل الغالبيَّةوفي هذا بيان لمستقبل الإدارة الناجح في مجال الخدمة الإدارية العمومية.

أماالقسم الثاني فعدم الموافقة بشدة،بحجةالواقع المدروس للجزائرمن قِبل الموظف والذي يميزه عدم التطبيق الفعلي لمعظم السياسات والمشاريع التنموية.

- نتائج الإستبيان أثبتت أن الإدارة الإلكترونية مشروع تنموي،إصلاحي إداري رغم سلبياته فهو نقلة نوعية في مجال التنمية الإدارية خاصة والتنمية المحليةبصفة عامّة.

2/ قراءة في مدى تطبيق الإدارةالإلكترونية في بلدية البيّـــــــــــض:

- تم تطبيق مشروع البلدية الإلكترونية في بلدية البيض ابتداءًا من تلقي مُراسلة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية،هذا المشروع في إطار تعميم الحكومةالإلكترونية ومواكبةًلتطور الإعلام والإتصال وهو ما تجلى من خلال:الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنية، لكنهذا لايعني ذلك التّطبيق الفعلي فمثلاً:من عناصر الإدارة الإلكترونيّة تزويد الإدارة بالأجهزة الإلكترونيّة وهو الشئ غير الكافي في بلدية البيّض.
- الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنيَّة إجراء إداري قامت به البلدية ويُعد أحد تطبيقات الإدارة الإلكترونية لكنه غير كافٍ بالنسبة لمشروع البلدية الإلكترونية،فهو لا يعدو أن يكون أحد أوجه تطبيق ذلك المشروع.
- الإستخراج الإلكتروني نقلة نوعية في مجال الخدمات الإدارية البلدية لم يقتصر في تطبيقه على الإيجابيات فقط،فهو مفحم بالسلبيات أيضًا،فكما حسّن من التَّسييِّر الإداري على مستوى البلدية إنجر عنه من العديد من الأخطاء.
- التسييرالإداري في بلدية البيّض مازال يُستمد من مبادئ الإدارة التّقليدية رغم توجُهات الإدارة الإلكترونية(التعطيل الإداري مثلاً).

ومنه نستنتج أن بلديَّة البيَّض استجابت لمشروع الإدارة الإلكترونية وطبّقته من خلال البلديّة الإلكترونيّة والمتمثلة في الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنيّة لكن لا يمكن الإقرار بالتّطبيق الفعلي للإدارة الإلكترونية فمازالت هناك رواسب للإدارة التقليديّة،والأجدر من هذاأنها لا يمكنها البتة الإرتقاء إلى مصف الدول المتقدمة،فمشكلة عالم التِّكنولوجيّا في الجزائر هي:أن جلّ السِّياسات التنموية والمشاريع يعُوزها التَّطبيق الفعلي والتقليد الفاشل للتجارب الغربيَّةوهوالرّاجع إلى عدة عوامل لعلّها ومن وجهة نظري الخاصة عاملين:

- ذهنيّة الفرد: فشتان مابين الفرد العربي الجزائري والفردالغربي؛الأوّل: مستهلك غير عقلاني يميزه الإهدار في القيم والموارد.
- ضعف إدارة التغييِّر.
- الحاجةإلى بيئة مناسبة لنقل الخبرات.

- الّثقافة بخصوص تقنية المعلومات.

من خلال الّدِراسة الميدانية التِّي تم تعزيز الجانب النظري بها،أستخلص النَّتائج التالية:

- ✓ الدّراسة الميدانية دراسة خِصبة يكتسب بها الّطالب كفاءة عمليَّة ورصيد معرفي نظري هام وشامل حول الموضوع المُختار بحكم التَّفاعل مع موضوع البحث نظريًّا وتطبيقيًّا.
- ✓ مشروع البلدية الإلكترونيَّة مشروع تنموي هام بادرت به الحكومة الجزائرية في إطار عصرنة التَّسييِّر الإداري للجماعات المحليّة تماشيًا مع العولمة والتَّطوّر التِّكنولوجي الرَّاهن،وتطبيقًا لمشروع الحكومة الإلكترونيّة.
- ✓ تُعد البلدية أحدأهم الإدارات الحكومية المحليّة ،وبلدية البيّض مثالاً للتنظيم الإداري اللاّمركزي الذي مسّه مشروع الإدارة الإلكترونيّة.
- ✓ الإدارة الإلكترونية تجربة ناجحة في الجزائر إذا إقترنت بالتَّطبيق الفعلي.
- ✓ الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنية في بلدية البيّض حسَّن من العمل الإداري داخل البلدية عمومًا رغم السلبيات المسجلة.
- ✓ وسائل جمع المعلومات كالمقابلة والإستبيان أدوات هامّة في البحث العلمي والتنويع فيها على البحث الموضوعيّة والدّقة وهو ما تقتضيه المنهجيّة العلميّة.
- ✓ تطبيق البرامج الحاسوبيّة المتطورة مثل:برنامج Excel،يساعد الطالب على التّدقيق في المعلومات والحسابات المُقدمة.

وعليه يمكنني القول:أنَّ الجانب النَّظري لا يكفي في توضيح معلومات الموضوع المُختار مالم يُعزز بدراسة ميدانيّة مُتقنة،تُمثِّل الوجه العملي للموضوع من جهة،وشخصِّية الباحث من جهة أخرى،والبحث العلمي المكتفي بالشُّروحات النّظرية فقير مالم تتبعه دراسة حالة.

وبالنِّسبة لإنعكاسات الّدّراسةالميدانيّــةعلى شخصِّيتي هي:

1/ تعزيزرصيدي الثِّقافي والإلمام بموضوع الإدارة الإلكترونية.

2/ التّعارف،فالتّعامل مع كل الإداريّين داخل البلديَّــة ما سهّل الإحتكاك بهم في مجال العمل.

3/ الإستفادة من خبرة الأعوان المكلَّفين بالبلدية وإفادتهم من خلال إجاباتي عن تساؤلاتهم في مجال تخصصي.

4/ مقابلتي مع ضابط الحالة المدنيَّـة رفعت من معنوياتي بحكم انطباعه عن شخصِيتي البحثيّة أثناء نقاشي معه.

خاتمـــة

تُعـدُّالإدارة الجهاز التَّنفيذي لمُجمل المشاريع التَّنموِيّة والسِّياسات العامَّـة في المجتمع،هذا الجهاز يضطلع بدوررئيسي في تحقيق الأهداف المُسطّرة لأيِّ مجتمع.

وقد عرفت الإدارة منذ الأزل في أبسط الممارسات الإداريَّة بحيث شهِد تطوُّرها التَّاريخي عدَّة أشكال ساهمت النَّظرياتالإداريَّـة في بلورتها،كلُّ شكل ومبادئه الخاصَّة التِّي يرتكز عليها؛هذه المبادئ تمَّ تبنِيها بحسب الظّروف المحيطة فأبرز مثال:مدرسة العلاقات الإنسانيَّة فقد صاغت مبادئها في ظروف عدم الإعتراف بالجانب المعنوي في العمل.

وتُعدُّ التنميّة غاية تطلَّعت إلى تحقيقها العديد من الشُّعوب سابقًا وحاليًّا بالإعتماد على عدَّة مُتطلبات من شأنها تحقيقها وتفعيل دورها بمختلف مستوياتها:التَّنميَّـة المحليَّة،التَّنميَّة الوطنيَّـة،التَّنميَّة المستدامة وصولاً إلى الشَّاملة؛فالتَّنميَّـة المحليَّة لايتِّم تحقيقها فعليًّا إلاَّ بالتَّركيز على عدَّة متطلبات وشروط منها:الإدارة الإلكترونيَّة نظرًا لما تلعبه من أدوار هامَّة في مجال التَّنميَّـة الإداريَّة وبالتَّالي التَّنميَّة الشَّاملة،فهي تَوجُّه تنموي إصلاحي إداري يساهم في خلق أُطُر التَّنميَّة داخل المجتمع بحكم إيجابياته في جودة الآداء وكفاءة العمل.

****النَّتائج المتوصَّل إليها من خلال هذا البحث:**

1/للإدارة مدلولها الخاص فهي التّسييِّر والتَّدبيرللشُّؤون الإداريَّة داخل المنظمة.

2/للإدارةأهميَّـة بالغة في تنفيذ السِّياسات وتطبيق المشاريع،ولها عدَّة خصائص ووظائف داخل المجتمع.

3/ شهِدالفكرالإداري وجودعدَّة نظريات ساهمت في تطوير التَّنظيم الإداري.

4/التَّنميَّـة عمليَّةتغيِّير شاملة،تستهدف تحقيق الأهداف المُسطَّرة داخل المجتمع.

6/التَّنميَّـة المحليَّةعمليَّة تغيِّير وتحسين وتطبيق للأهداف داخل المجتمع المحلي تتطلَّب ضرورة إشتراك موطنيه في تحقيقها،ولها مقوِّمات ووسائل تقود إلى تطبيقها وتفعيلها.

7/ الإدارة الإلكترونيَّـةإدارة تعاملاتها،عملياتهاوخدماتها إلكترونيًّادعت إليها ظاهرة العولمة والتَّطوُّرالهائل في مجال المعلومات والإتِّصالات.

8/الإدارة الإلكترونيَّـة تتميَّز بعدَّة خصائص وعناصر تُميِّزها عن الإدارة التَّقليديَّة.

9/الإدارة الإلكترونيَّة مفهوم شامل؛فهي تُطبَّق في القطاعين:العام والخاص.

10/للإدارة الإلكترونيَّـة دورا هامًّا في تحقيق التَّنميَّـة المحليَّة.

***** التّوصيات:**

- على أساس النَّتائج المتوصَّـل إليها أُوصي بما يلي:

* على الطَّالب معرفة المفاهيم الأساسيَّة كالإدارة،الإدارة الإلكترونيَّـة،التَّنميَّـة،التَّنميَّة المحليَّـة؛فكلُّها كلمات مفتاحيَّـة أساسيَّة ومفاهيم قاعديَّة في حقل التَّخصُّص.

* العمل على تعزيز وتشجيع تطبيق أحدث التِّكنولوجيا لتحقيق معدَّلات من التَّقدُّم التِّكنولوجي وضمان أفضل تقديم للخدمات العامَّـة.

* لابدَّ وفي إطار مشروع الحكومة الإلكترونيَّـة تدعيم الإدارات بعناصر الإدارة الإلكترونيَّة للوصول إلى التَّطبيق العملي لذلك المشروع.

* التَّنميَّـة المحليَّةعمليَّة مُجتمعيَّـة هادفة لابدَّ من تفعيل دورها داخل المجتمع المحلي.

* لابدَّ من إرساء ثقافة الإصلاح والقضاء على الأميَّة المعلوماتيَّـة وإستعمال التِّكنولوجيا داخل الإدارات.

* ضرورة التَّطبيق الفعلي لمبادئ الإدارة الإلكترونيَّـة.

***** مقترحات الدِّراسات المستقبليَّــة:**

- دور الإدارة الإلكترونيَّـة في صنع السِّياسة العامَّة.(دراسة حالة قطاع البريد والمواصلات)

- الإدارة الإلكترونيَّـة والعولمة(دراسة في العلاقة).

- دورالإدارة الإلكترونيَّةفي القضاء على الفساد الإداري.

- الرَّقابة الإلكترونيَّـة في القطاع العام (دراسة حالة خزينة الولاية).

الفهـــــــــــرس

الموضـــــــــــــــوع **رقم الصفحة**

الإهـــداء .

تشكـــرات .

مقدّمـــة.....من أ إلى و

المبحث الأوَّل: مفهوم الإدارة.....**ص09.**

المطلب الأول: نشأة الفكر الإداري.....**ص10.12.13.14**

المطلب الثانـي: تعريف الإدارة وأهميتها.....**ص14.15**

المطلب الثالث: وظائف الإدارة ومستوياتها.....**ص16.17**

المطلب الرابع: الإدارة فن أم علم وأنواعها.....**ص18.19**

المبحث الثاني: أهم النّظريات الإداريـّة.....**ص20**

المطلب الأول: نظرية الإدارة العلميـة.....**ص21.22**

المطلب الثاني: النظرية البيروقراطية.....**ص23.24**

المطلب الثالث: حركة العلاقات الإنسانية.....**ص25**

المطلب الرابع: النظريات الحديثة.....**ص26.27**

المبحث الثالث: مفهوم الإدارة الإلكترونية.....**ص28**

المطلب الأول: ظهور الإدارة الإلكترونية.....**ص30.29**

المطلب الثاني: تعريف الإدارة الإلكترونية وعلاقته بالحكومة الإلكترونية.....**ص33.32.31**

المطلب الثالث: عناصر الإدارة الإلكترونية.....**ص36.35.34**

المطلب الرابع: وظائف الإدارة الإلكترونيةوأهميتها.....**ص38.37**

المبحث الرابع:الإنتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.....**ص39**

المطلب الأول: أسباب الإنتقال إلى الإدارة الإلكترونية.....**ص41.40**

المطلب الثاني: أهداف الإنتقال إلى الإدارة الإلكترونية.....**ص42**

المطلب الثالث: نتائج الإنتقال إلى الإدارة الإلكترونية..... **ص43**

المطلب الرابع: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية.....**ص44**

***** الفصل الثانـي: ماهية التنميـــــــة المحليـــــــــة**.....**ص45**

المبحث الأول: مفهوم التنمية.....**ص47**

المطلب الأول: ظهور المفهوم.....**ص49.48**

المطلب الثاني: تعريف التنمية وخصائصها.....**ص51.50**

المطلب الثالث: مستويات التنمية.....ص52

المطلب الرابع: مجالات التنميـة.....ص53

المبحث الثاني: تصورات فكرية حول التنمية.....ص54

المطلب الأول: التنمية في فكر مالك بن نبي.....ص55

المطلب الثاني: التنمية في الفكر الرأسمالي.....ص56

المطلب الثالث: التنمية في فكر ابن خلدون.....ص57

المطلب الرابع: التنمية في الفكر الماركسي.....ص58

المبحث الثالث: مفهوم التنمية المحلية.....ص59

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المحلية.....ص60

المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية ومقوماتها.....ص61

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية ووسائلها.....ص63.62

المطلب الرابع: عوائـق التنمية المحلية.....ص64

المبحث الرابع: الإدارة الإلكترونية مطلب لتفعيل التنمية المحلية.....ص65

المطلب الأول: شروط إرساء الإدارة الإلكترونية في المجتمع المحلي.....ص66

المطلب الثاني: كيفية إرساء الإدارة الإلكترونية في المجتمع المحلي.....ص67

المطلب الثالث: الإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية.....ص69.68

المطلب الرابع: عوائق تطبيق الإدارة الإلكترونية في المجتمع المحلي.....**ص70**

الفصل الثالث : (الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنية– بلدية البيَّض نموذج–)

المبحث الأول: بلدية البيـــــَّض التَّعريف،النشأة،الهياكل والدور.....ص73

المطلب الأول: نشأة بلدية البيَّض.....ص74

المطلب الثاني: تعريف البلدية.....ص75

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي.....ص67 إلى ص81

المطلب الرابع: دور البلدية في التنمية المحلية.....ص92،93.

المبحث الثاني: قسم الحالة المدنيـــة.....ص94

المطلب الأول: تعريف قسم الحالة المدنية.....ص95

المطلب الثاني: مهام قسم الحالة المدنية وإختصاصاته.....ص96

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي.....ص97

المطلب الرابع: دور قسم الحالة المدنية في تسيير البلدية.....ص98

المبحث الثالث: تجليات الإدارة الإلكترونية في بلدية البيَّض.....ص99

المطلب الأول: التأطير القانوني للإجراء.....ص100

المطلب الثاني: الوثائق المعنية بالإجراء.....ص101

المطلب الثالث: إنعكاسات الإجراء على تسيير البلدية.....ص102

المطلب الرابع: دراسة تقييمية للإجراء على مستوى بلدية البيض.....ص103

المبحث الرابع: آداة الدراسة ، تحليلها وتفسيرها.....ص104

المطلب الأول: التعريف بأدوات جمع المعلومات.....ص105،106

المطلب الثاني: المناهج المعتمدة في الدراسة.....ص107

المطلب الثالث: عناصر الدراسـةونتائجها.....ص108 إلى 118

المطلب الرابع: قراءات وإستنتاجات.....ص119.120

خاتمـــــة.....ص123-124.

ملخص الدراسة.

قائمة المراجـــع

فهرس الجداول والأشـكال

قائمـــة الملاحق

قائمـــــــــــــــة

المصـــــــادر

والمراجـــــــــــع

/النُّصـــوص القرآنيـــــــــَّة:

- الآيـة 13 من سورة الحُجُرات.
- الآيـة 38 من سورة الشُّورى.
- الآيـة 59 من سورة النِّساء.

2/ الأحاديث النَّبويـَّة:

حديث:﴿ كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤول عن رعيَّتـه﴾.

3/ النُّصوص القانونيـَّة:

- المواد 02،03،05،06،11 من قانون 10/11،المتعلِّق بالبلديـَّة.

- المواد03،04،05،06 من الجريدة الرَّسميَّة للجمهوريَّة الجزائريـَّة،العدد01،المؤرخة يوم:2015/01/07.

- المواد01،02،03 من الجريدة الرَّسميَّة للجمهوريـَّة الجزائريـَّة،العدد41،المؤرخة يوم:2015/06/26.

- برقيـَّـة رسميَّة من وزارة الدَّاخلية والجماعات المحليَّة متعلقة بالإدارة الإلكترونيَّة في البلديَّة 2015/09/10.

4/ قائـــــــــــــمة الكتب:

- **أ/ باللُّغة العربيـَّـة:**

1/ إبراهيـم بدران،"**مشكلات العلوم والتِّكنولوجيا في الوطن العربـي**"، ط1،الأردن:دار الشُّروق للنَّشر،سنة 1985.

2/ إبراهيـم عبد الهادي محمَّد المليجـي،"**الإدارة مفاهيمها وأنواعها وعملياتها**"، دون طبعة،الإسكندريَّة: المكتب العلمي للكمبيوتر للنَّشر، سنة 1998.

3/ إبراهيم عبد العزيز شيحا،"**أصول الإدارة العامـّة**"،دون طبعة، الإسكندريَّة:منشأة المعارف للنَّشر،سنة 2004.

4/ إبراهيم العيسوى،"**التَّنميَّـة في عالم متغيِّر(دراسة في المفهوم والمؤشِّرات)**"، ط1،القاهرة:دار الشُّروق للنَّشر،سنة2000.

5/ أسامة عبد الرَّحمان،"**تنميَّة التَّخلف وإدارة التنميَّة**"، ط1، بيروت: مكتب دراسات الوحدة العربيَّة، سنة1997.

6/ أحمد عبد العزيز عجميه، محمَّد علي اللِّيثي، "**التنميَّة الإقتصاديَّة(مفهومها ونظرياتها)**"،دون طبعة، الإسكندريَّة: مؤسَّسات شباب الجامعة للنَّشر، سنة 1996.

7/أيمن عودة المعانـي، "**الإدارة المحليَّـة**"،ط1،الأردن: دار وائل للنَّشر، سنة 2010.

8/ بدر محمَّد السَّيد القزَّاز، "**الإدارة الإلكترونيَّة ودورها في مكافحة الفساد الإداري (دراسة مقارنة بالفقهالإسلامـي)**"،ط1،الإسكندريَّة:دار الفكر الجامعي للنَّشر،سنة2016.

9/بن دادة لخضر وآخرون ، "**آفاق التَّنميَّة المحليَّة في الجنوب الجزائري**"،دون طبعة، الجزائر: دار الخلدونيَّة للنَّشر، سنة 2015.

10/ بن عبيدة عبد الحفيظ، "**الحالة المدنيَّة وإجراءاتها في التَّشريع الجزائري**"، ط2،الجزائر:دار هومة للنَّشر، سنة 2005.

11/داوودعبدالرَّزاقالباز،"**الحكومةالإلكترونيَّةوأثرهاعلىالنِّظامالقانونيللمرفقالعام**"،دون طبعة،الإسكندريَّة: منشأةالمعارفللنَّشر،سنة 2007.

12/سعدغالبياسين،بشيرعبَّاسالعلاَّق،"**الأعمالالإلكترونيَّة**"،دون طبعة،عَمَّان: دارالمناهجللنَّشر،سنة 2000.

13/سعيدالسَّيدعلي،" **الأصولالحديثةفيعلمالإدارةالعامَّة (العمليَّةالإداريَّة)**"،دون طبعة،القاهرة: دارالكتابالحديثللنَّشر،سنة 2007.

14/سوزانموزي، "**الثَّورةالمعلوماتيَّةوالتِّكنولوجيَّةوسياساتالتَّنميَّة**"،ط1،بيروت:دارالمنهلاللُّبنانيللنَّشر،سنة 2006.

15/سليمانمحمَّدالطَّماوي،"**الوجيزفيالإدارةالعامَّة**"،ط1،القاهرة:دارالفكرالعربـي،سنة2000.

16/سيَّارالجميل،"**العولمةوالمستقبل(إستراتيجيـَّةالتَّفكيرمنأجلالعربوالمسلمينالقرن21)**"،ط1،عَمَّان: الأهليَّـةللنَّشر،2000.

17/عازيمحمودذيبالزَّعبي، "**البعدالإقتصاديللتَّنميَّـةالسِّياسيَّـةفيالأردن**"،دون طبعة،بيروت: عالمالكتبالحديث،سنة 2009.

18/عبدالعزيزسعد،" **نظامالحالةالمدنيـَّةفيالجزائر**"،ط2،الجزائر :دارهومـةللنَّشر،سنة 1995.

19/عبدالكريمبكَّار،"العولمـة"،ط3،الأردن: دارالإعلاملنَّشر،سنة 2006.

20/عبودنجم،"**الإدارةالإلكترونيـَّة (الإستراتيجيَّـة،الوظائفوالمشكلات)**"،دون طبعة،الرِّياض: دارالمريخللنَّشر،سنة 2004.

21/عبدالرَّحمانتوفيق،" **الإدارةالإلكترونيَّةوتحدِّياتالمستقبل**"،ط2،القاهرة:مركزالخبراتالمهنيَّةللإدارةللنَّشر،سنة 2005.

22/عمرأحمدهمشري، "**الإدارةالحديثةللمكتباتومراكزالمعلومات**"،ط1،عَمَّان: دارصفاءللنَّشر،سنة 2001.

23/عليالشَّرقاوي،"**التـــَّنظيم**"،دون طبعة ،بيروت: الدَّارالجامعيَّةللنَّشر،دونسنة.

24/عليمحمَّدالمنصور، "**مبادئالإدارة(أُسسومفاهيـم)**"،ط1،القاهرة:مجموعـةالنِّيلالعربيَّةللنَّشر،سنة 1999.

25/عمَّاربوحوش،محمَّدمحمودالذُّنيبات، "**مناهجالبحثالعلميوطرقإعدادالبحوث**"،ط4،الجزائر : ديوانالمطبوعاتالجامعيَّةللنَّشر،سنة 2007.

26/فاروقسيدحسن،"**الشَّبكةالرَّقميَّـةللخدماتالمتكاملة**"،دون طبعة ،بيروت: دارالرَّاتبالجامعيَّة،دونسنة.

27/فيصلفخريمراد، "**الإدارة (الأسس،النَّظرياتوالوظائف)**"،دون طبعة،عَمَّان: دارمجدلاويللنَّشر،سنة 1982.

28/صالحالرَّقب،"**العولمـــة**"،دون طبعة،دونبلدالنشر: دارالبحَّارللنشر،دونسنة.

29/صيفسيمونز،" **العولمةوالقواعدالجديدةللتنميَّة**"،دون طبعة،القاهرة: دارالكتابالحديثللنشر،سنة 2008.

30/كراجيمصطفى،" **علمالإدارةالعامَّـة**"،دون طبعة،وهران: دارالغربللنشر،سنة 2002.

31/مؤلفمنوزارةالعدل، "**قانونالحالةالمدنيـّة**"،ط1،الجزائر : وزارةالعدل،سنة 2002.

32/مصطفىأبوزيدفهمي،حسينعثمان،"**الإدارةالعامـّة**"،دون طبعة،الإسكندريَّة: دارالجامعةالجديدةللنَّشر،سنة 2003.

33/محمد إسماعيلبلال،"**مبادئالإدارةبينالنَّظريةوالتَّطبيق**"، دونطبعة، الإسكندريَّة: دارالجامعةالجديدةللنشر،سنة2004.

34/محمدالصِّيرفي، "**الإدارةالإلكترونيَّة**"،ط1،الإسكندريَّة:دارالفكرالجامعيللنشر، سنة 2006.

35/محمدالصِّيرفي، "**المرجعالمتكاملفيالإدارةالإلكترونيَّةللمواردالبشريَّة**"، دونطبعة، الإسكندريَّة: المكتبالجامعيللنَّشر،سنة2009.

36/محمَّدعاطفغيث، محمَّدعليمحمّد،"**دراساتفيالتنميَّةوالتَّخطيطالإجتماعي**"،دونطبعة، الإسكندريَّة: دارالمعرفةالجامعيَّةللنَّشر،سنة1997.

37/محمَّدعبدالعزيزعجميه، عبدالرَّحمانيسرىأحمد،" **التَّنميةالإقتصاديَّـةوالإجتماعيّةومشكلاتها**"، دونطبعة، الإسكندريَّة: الدَّارالجامعيَّةللنَّشر،سنة1999.

38/محمَّدعبدالقادرحاتم، "**العولمةمالهاوماعليها**"، دونطبعة، القاهرة: الهيئةالمصريّةالعامَّةللكتاب،سنة2005.

39/محمَّدمحمَّدالهادي، "**تكنولوجياالمعلوماتوتطبيقها**"،ط1،الأردن:دارالشُّروقللنَّشر،سنة1989.

40/محمَّدقاسمالقريوتي،محمَّدحسنزويلف،"**المفاهيمالحديثةفيالإدارةوالنَّظريات**"،ط3،عَمَّان:مكتبةدارالشُّروقللنَّشر،سنة1993.

41/محمَّدشلبي،"**المنهجيَّةفيالتَّحليلالسِّياسي(المفاهيم،المناهج،الإقترباتوالأدوات)**"،دونطبعة،الجزائر :دوندار النشر،سنة1997.

42/نائلعبدالحافظالعواملة،"**إدارةالتَّنميَّـة(الأسس،النَّظرياتوالتَّطبيقاتالعملية)**"،ط1،عَمَّان:دارزهرانللنشر،سنة 2010.

43/ناجيعبدالنُّور ،"**منهجيَّةالبحثالسِّياسي**"،دونطبعة،عَمَّان:داراليازوريللنشر ،سنة2011.

44/نبيلالحُسينيالنَّجار ،"**الإدارةأصولهاواتِّجاهاتهاالمُعاصرة**"،دونطبعة،القاهرة:الشَّركةالعربيَّةللنَّشر ،سنة1993

45/نضالالبزم،"**تكنولوجياالمعلومات**"،دونطبعة،الأردن:دارحمورابيللنَّشر ،سنة2007.

46/نداءصادقالشِّريفي،"**تجلِّياتالعولمةعلىالتَّنميَّـةالسِّياسيَّة**"،دونطبعة،عَمَّان:جهينةللنشر ،سنة2007.

47/حسينمحمَّدالحسن،"**الإدارةالإلكترونيَّة(المفاهيم،الخصائصوالمتطلبات)**"،ط1،عَمّان:مؤسَّسةالوَرَّاقللنشر ،سنة 2011.

48/طارقالمجذوب،"**الإدارةالعامَّـة**"،دونطبعة،بيروت:منشوراتالحُلبيالحقوقيَّةللنَّشر ،سنة2005.

49/طارقالمجذوب،"**الإدارةالعامَّـة(العمليَّةالإداريَّةوالوظيفةالعامَّةوالإصلاحالإداري)**"،دونطبعة،بيروت:الدَّارالجامعيَّةللنَّشر ،سنة1998.

50/يعقوبفهدالعبيد،"**التَّنميَّـةالتِّكنولوجية(مفهومهاومتطلباتها)**"،ط1،القاهرة:الدَّارالدوليَّـــةللنَّشر ،سنة1989.

51/قادةبحيري،"**محطَّاتإقتصاديَّةمنفكرمالكبنبي**"،دونطبعة،وهران:دارالغربللنَّشر ،سنة2005.

52/رأفترضوان،"**الإدارةالإلكترونيَّـة**"،دونطبعة،القاهرة:دوندارالنشر ،دونسنة.

ب/ باللُّغةالأجنبيَّـة:

53/AssarSaid ,Boughzala Imad, **Administration éléctronique(constrats etperspectives)**,Paris :Hérmés ,2007.

54 /Karine Gauche,RoxanaOlogeonuTaddi, **Enjeux et service del'administration éléctronique (local de cas)**,Doctorante,MRMcregor ,Université Montpellier2 ,2010.

55/Laskri Mohamed Tayeb, **Le E government ,Administrationéléctroniquedefis et perspectives**, DPT informatique,Université de Annaba, sans date.

56/Mail Herbert, Marais Bertrand, **Administration éléctronique** Strasbourg, PARIS :ENA ,2004.

57/Munoz Canavate,AntonioHipola Pedro, **Electronic Administration in Spain**,Governmentinformatio, quartely ,2011.

58/StafonoRodotA et des autres,**Administrationélectronique**,Document de travail sur l'administration éléctronique ,Bruxelle :Direction E- SEVICE,2003.

59/Plusieurs proffesseurs ,**L'administration publique en Algérie et lemondernisation administrative**, un séminiaireinternational,Laboratoire grand maghreb,Economic et société,université de constantine 02,LE 28-29avril 2014

/المُذكرات والرسائل الجامعيــة:

70/ الوافي رابح،" **محاولة إرساء الإدارة الإلكترونيـّة في الجماعات المحلية(دراسة حالة دائرةسيديعيسى)**"،مذكرة ماجيستير، منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص: إدارة الأعمال، سنة 2015/2014.

71/ أمينة بن حامد، "**الحكومة الإلكترونيـة(تجربة الجزائر للتحول نحو حكومة إلكترونية)**"، مذكرة ماستر، منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية ، سنة 2013/2012.

72/ بوقنوار إسماعيل، "**التنمية الإدارية ومُعضلة الفساد الإداري**"، مذكرة ماجيستير، منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، سنة 2007/2006.

73/ بروسي رضوان ،"**الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا (دراسة في المداخل النظرية...)**"، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارة، سنة 2009/2008.

74/ وفاء معاوي، "**الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**"، مذكرة ماجيستير، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وحكومات مقارنة، سنة 2010/2009.

75/ سعيدي الشيخ،"**التنمية المحلية الشاملة بين النظرية والتطبيق**"، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الجيلالي اليابس بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ، تخصص: قانون عام، سنة 1996/1995.

76/ سميرة مطر المسعودي، " **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشريةبالقطاعالصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة**"، مذكرة منشورة، الجامعة الإفتراضية الدولية، المملكة المتحدة، دون سنة.

77/ عشور عبد الكريم،" **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية بالو.م.أ والجزائر**"، مذكرة ماجيستير، منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، سنة 2010/2009.

78/ صباح أسابع،" **التنظيم البيروقراطي والكفاءة الإداريـة**"، مذكرة ماجيستير، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعيـة، قسم العلوم الإجتماعية، تخصص: علم الإجتماع، سنة 2007/2006.

79/ كاس عبد القادر،" **الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الجزائر**"، مذكرة ماجيستير، منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: تنظيم إداري وسياسي، سنة 2008/2007.

80/ كلثم محمد الكبيسي، "**متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات للحكومةالإلكترونية بقطر**"،مذكرة ماجيستير، منشورة، الجامعة الإفتراضية الدولية، المملكة المتحدة، تخصص: إدارة الأعمال، سنة 2008.

81/ محسن يخلف،" **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**"، مذكرة ماستر ، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة عامة وإدارة إقليمية، سنة 2014/2013.

82/ محمد جمال أكرم عمار،" **مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بوكالة غوث**"، مذكرة ماجيستير، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، قسم التجارة، تخصص: إدارة الأعمال، سنة 2009.

83/ محمد خشمون،"**مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**"، مذكرة دكتوراه، منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، تخصص: علم إجتماع التنمية، سنة 2011/2010.

84/حسين عبد القادر،"**الحكم الراشـــــد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**"،مذكرة ماجيستير،منشورة،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،تخصص:دراسات أورومتوسطية،سنة 2012/2011.

85/حماد مختار،"**تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدّولالعربية**"،مذكرةماجيستير،منشورة،جامعة يوسف بن خدة،الجزائر،كلية الإعلام والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:تنظيم سياسي وإداري،سنة 2007/2006.

86/حرز الله فؤاد حسن،"**الحكومة الإلكترونيـــة في الجزائر(دراسة في إمكانية التطبيق)**"،مذكرة ماجيستير،منشورة،جامعة محمد خيضر،بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السّياسيّة،قسم العلوم السياسية،تخصص:السِّياسة العامّة والإدارة المحلية،سنة2013/2012.

87/رفيق بن مرسلي،"**الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتميّة التّغيير ومعوقاتالتّطبيق**"،مذكرةماجيستير،منشورة،جامعة مولود معمري،تيزيوزو،كلية الحقوق والعلوم السياسيّة،قسم العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة،تخصص:تنظيم سياسي وعلاقات دوليّة،سنة2011/2010.

88/شاوش أخوان جهيدة،"**المجتمع المدني والتنمية المحليّة(جمعيات الأحياء بسكرة نموذج)**"،مذكرة ماجيستير،منشورة،جامعة محمد خيضر،بسكرة،كلية الآداب والعلوم الإجتماعيّة،قسم العلوم الإجتماعية،تخصص:علم إجتماع التنمية،سنة2004/2003.

8/الملتقيات والمؤتمـــــــرات والأعمال الجامعية:

89 /بلعربي عبد القادر وآخرون،" **تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر**"، مُداخلة مُقدمة للملتقى العلمي الدولي الخامس

90 /صليحة مقاوسي، هند جمعوني،" **قراءات حديثة في التنمية**"، مُداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الإقتصاد الجزائري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسييـر، سنة 2010/2009.

91/مهدي محمد ناتي،" **الإدارة الإلكترونيـة**"، ورقة بحثية، جامعة المولى إسماعيل، المغرب، كلية العلوم الإقتصادية والقانونية والإجتماعية، قسم العلوم القانونيـة، تخصص: قانون المنازعات، سنة 2012.

92 /محمد فلاق، رضوان أنساعد،" **مُتطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر**"، مُداخلة مُقدمة للملتقى الدولـي، المنعقد بجامعة سعد دحلب، البليدة، دون سنة.

93/الدين حسن عطيه حمدونه،" **تطوير عمليات صنع القرار الإداري في ضوء الإدارة الإلكترونية في وزارة الصحة الفلسطينية**"، مُداخلة مقدمة لمؤتمر تنمية الموارد البشرية في القطاع الصحي الفلسطيني، بتاريخ:10/06/2015.

9/المواقع الإلكترونيـــة:

منتدىالدكتورأحمدفرجلعلومودراساتالمعلوماتعلىالرابطالإلكتروني http//Ahmed farag.bb.flash.net/t28-topic

10/المقابلات:

1-مقابلة مع السيد ضابط الحالة المدنية بالتفويض لبلدية البيض: السيد: **خامس الطيب**.

2- مقابلة مع السيد: **سحنون محمد**، ضابط سابق للحالة المدنية.

3- مقابلة مع السيد: **بديار**،رئيسالمصلحةفيالدائرة.

4- مقابلة مع الأعوان المكلفون بمصلحة الرقمنة لبلدية البيَّض .

5- مقابلة مع السادة:**بالغابة محمد، عبدلي محمد** و**بن الدين** ،موظفين بالدائرة في مصلحة البيومترية.

6- مقابلة مع السيد: **سحنون الحسن**، موظف في مكتب التنظيم والشؤون العامـة لبلدية البيَّض.

11/ المصالح والإدارات العامَّة:

1-قسم الحالة المدنية بلدية البيَّض.

2- دائرة البيَّض.

5/ المجـــــلات والدَّوريات:

60/العربي بوعمامة،رقاد حليمة،مقال بعنوان"**الإتصال العمومي والإدارة الإلكترونية ،رهانات ترشيد الخدمة العمومية**"،جامعة الوادي،مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية،العدد التاسع،ديسمبر 2014.

61/ بن شعيب نصر الدين،شريف مصطفى،مقال بعنوان:"**الجماعات الإقليمية ومفارقات التنميةالمحلية في الجزائر**"،مجلة الباحث،العدد العاشر،سنة 2012.

62/جلول شيتور ،**المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي**"،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،مجلة العلوم الإنسانية،العدد الثالث،أكتوبر 2002.

63/ سحر قدوري الرفاعي،مقال حول:"**الحكومة الإلكترونيـــــة وسُبُل تطبيقها(مدخل إستراتيجي)**"،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد السابع،دون سنة.

64/قاسم ميلود، مقال حول: "**علاقة الإدارة بالمواطـــــن في الجزائر بين الأزمة ومحاولات الإصلاح**"،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،مجلة دفاتر السياسةوالقانون،العدد الخامس،جوان 2011.

6/ الموسوعات والمعاجم:

65/محمد برهام المشاعلي،"**الموسوعة السياسيـــــــة والإقتصاديـــة**"،ط1،القاهرة:دار الأحمدي للنشر ،سنة2003.

66/إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،"**معجم مصطلحات عصر العولمة**"،دون طبعة،دون بلدالنشر:الملكية الفردية للنشر ،سنة 2003.

67/أحمد زكي بدوي،صديقة يوسف محمود،"**المعجم العربي الميسر**"،دون طبعة،بيروت:دار الكتاب للنشر ،دون سنة.

68/وضاح زيتون،"**المعجم السياسي**"،ط1،الأردن:دار أسامة للنشر ،سنة2006.

69/عامر مصباح،"**معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**"،ط1،الجزائر:المكتبة الجزائرية بوداود للنشر ،سنة2005.

**** قائمــةالأشكال والجداول:**

1/ قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المستويات الإدارية عند قدماء اليونان	11
02	المستويات الإدارية في التنظيم الإداري	17
03	معاني البيروقراطية	23
04	أهم النظريات الإدارية	28
05	عناصر الإدارة الإلكترونيـة	33
06	مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية	46
07	سلبيات الإدارة الإلكترونية	48
08	وسائل التنمية المحلية	67
09	مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية	72
10	الإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية	74
11	عوائق تطبيق الإدارة الإلكترونية	76
12	الهيكل التنظيمي للبلدية	86
13	أعمدة بيانية لمتغير العمر	104
14	أعمدة بيانية لمتغير المستوى العلمي	105
15	أعمدة بيانية لمتغير الخبرة	106
16	أعمدة بيانية لمتغير الرتبة	107

2/ قائمـــــــــــــة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	العلاقة بين الحكومةالإلكترونية والإدارة الإلكترونية.	35
02	الفرق بين الإدارتين التقليدية والإلكترونية.	47
03	تطور مفهوم التنمية.	53
04	هيكلة قسم الحالةالمدنية	93
05	متغير المستوى العلمي.	104
06	متغير العمر.	105
07	متغير الخبرة.	106
08	متغير الرتبة.	107
09	تبويب نتائج الإستبيان.	110-109

مـــــــــــلاحـــق

جامعة الدكتـــور الطاهر مولاي – سعيـدة –

كليـــة الحقـوق والعلوم السياسيـــــة

قســم العلوم السياسيـــة

السَّنـــة: الثانية ماستـــر

التَّخصص: سياسات عامة وتنميـة.

الطالبة: رحيـــم حليمـــة.

بناءًا على موضوع مُذكرة التخرُج الخاصة بي والمُعنوَّن ب:" دور الإدارة الإلكترونيَّـة في تحقيق التنمية المحلية"، أرجو منكم كافة الأعوان المُكلفون بقسم الحالة المدنية التَّجاوُب مع العمل المُقـدم.

إني أضع بين أيديكم هذه الإستمارة راجيةً منكم ملء المعلومات الشخصية ، والإجابة عن الأسئلة المُقدمة ؛ وهذا بوضع علامة x في المكان المُناسب ، وأحيطكم عِلمًا أنها تخدم البحث العلمـــي ولأجل البحث العلمي فقط.

**** المعلومات الشخصيـــة:***

الجنس: ذكر ☐ أنثـــى☐

العُمر: أقل من 30 ☐من 30- 35☐ ما فوق☐35

المُستوى العلمـــي: متوسط ☐ ثانوي ☐جامعي☐مهندس دولة ☐دراسات عُليا☐

الرتبة:

الخبرة: أقل من عامين ☐ من 2 إلى 4 سنوات ☐ من 4 إلى 6 سنوات ☐ أكثر من 6 سنوات☐

(الملحق رقم:08

الفقـــــــرات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1/ الإدارة الإلكترونية ستكون تجربة ناجحة للجزائر.					
2/ تطبيق الإدارة الإلكترونية يخلو من السلبيات، ما رأيكم؟					
3/ هل إجراء الإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنية حَسَن من التسيير الإداري لبلدية البيض؟					
4/ هل يمكن لهذا الإجراء القضاء كُليًا على كل مظاهر البيروقراطية؟					
5/ ما رأيكم في تعميم هذا الإجراء إلى كافة المُعاملات الإدارية؟					
6/ هذا الإجراء دُعِـم بوسائل وأجهزة قد تُعَوِض الموظف، ما رأيكم؟					
7/ هل وصلت الجزائر بهذا الإجراء إلىالى التطبيق الفعلـــي للإدارة الإلكترونية؟					
8/ هل قامت البلدية بتكوين الإطارات البشرية حول أساسيات التعامُل مع الأجهزة الإلكترونية؟					
9/ ما رأيكم لو يتم إستبدال الموظفين الحليين بمهندسين متخصصين في الإعلام الآلـــي؟					

10/ ستكون الإدارة الإلكترونية نقلة نوعية في مجال التنمية المحلية.					
11/ تعرضت خدمة الأنترنت في أيام فارطة لانقطاع على مستوى الجزائر كلها، هل هذا المؤشر عادي بالنسبة لمشروع الحكومة الإلكترونية؟					
12/ نقص الدورات التدريبية للموظفين في البلدية دليل على عدم نجاعة تطبيق مشروع البلدية الإلكترونية مُستقبلاً.					
13/ الفساد الإداري والمالي أهم إعتبار نشأت الإدارة الإلكترونية للقضاء عليه.					
14/ الإدارة الإلكترونية مشروع هام يتطلب أموال ضخمة ، هل يمكن تطبيقه وتعميمه في ظل الأزمة المالية الراهنة.؟					
15/ الإدارة الإلكترونيـة توجه تنموي يتطلب التطبيق الفعلي وهي في الجزائر ترقى إلى مصف الدول المتقدمة. .					

- تقبلـوا منـي فائق الإحترام والتقدير

ملخص الدِّراســـة:

شهد الفكر الإداري تطورا هائلا استطاع تأطيـــر عدة مدارس إدارية والوصول إلى أحدثها وأفضلها، فإلى جانب المدارس والنظريات التقليدية جاءت الحديثة، وها نحن اليوم نشهد المعاصرة منها ونستفيد من تقنياتها ومفاهيمها, وأبرز مثال في هذا الصَّدد: الإدارةالإلكترونية، فهي النوع الراهـــن للإدارة الذي شكل نقلة نوعية في مجال التسيير الإداري بفعل ما تضمنته من عناصر وخصائص ساهمت بدورها في إعادة تصحيح ما وقعت فيه المدارس الإدارية السابقة من اختلالات ,وقيادة الإدارات خاصّة العامة منها إلى الرشادة في تطبيق الأهداف المسطرة وهوما يبرِّر مساهمتها في إنجاح السِّياسات التنموية داخل المجتمع وتفعيل التنمية المحلية داخله، وبالتالي الوصول إلى التنميـّة الشَّاملة.

فقد يتساءل الكثير عن علاقة الإدارة الإلكترونية بالتنميةالمحلية؟ فأجيب أناكُلّ العلاقة؛ ذلك أنَّالإدارة الإلكترونيَّة بكلِّ مانتج عن تطبيقها من نتائج إيجابيَّة حسَّنت من التَّسييِّر الإداري داخل الإدارات وهو ما حقَّق التنمية الإداريَّة، والإدارة الإلكترونية كمشروع شمل المجتمع المحلي شأنه شأن المجتمع العالمي, فقد ساهمت في تحقيق التنمية داخل المجتمع المحلي بحكم غزوها لجميع المجالات، فالتنمية المحليَّة رهن بعدة متطلبات وشروط تعمل على تفعيلها والتطبيق الفعلي لأهدافها منها وأهمها:الإدارة الإلكترونية.

***** Abstract:**

I witnessed the management thought a tremendousdevelopment distinct able framingseveral management schools and access to the mostrecent and best Besidestheories and traditionalschoolswere modern and heretodaywe are contemporary, includingwitness and takeadvantage of the technologies and concepts and the mostprominentexample in this regard: electronicgovernance are presentkind of management, whichform a quantum leap in the field of administrative management by the contents of the elements and characteristicscontributed to itsrole in the re-correct the previousschoolssignedimbalances and lead the public especiallythosedepartments to rationalization in the application of the ruler objectives whichjustifytheir contribution to the success of developmentpolicies and activating local development in the community and thusaccess to the comprehensivedevelopment.

Manymightwonder about the relationshipbetween the electronic management of local development? He got me, everyrelationshipthat e-governanceeverythingthatresultedfrom application of the positive resultsimproved administrative management, which has made local development, especially as the projectincluded a communitylike the global community has contributed to the development of the local community by virtue of its invasion of all areas, and thatdevelopmentheld a number of requirements and conditions of the most important works to activate the electronic management.